قاسيون

العدد 574
السبت 20 تشرين الأول 2012
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

رواد موقعنا حتى تاريخه (56.850.214) زائراً
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص. ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



السوريون... في هوامش الصراع!!







قدسيا «مدينة أشباح»... والمعضمية «قتل واختطاف» 4

نمو الاحتكارات وتآكل القطاع العام! 6

قوى الفساد الكبير إذ تلعب دور «المعارضة» 8

تأبين الرفيق محمد محسن أيوبي... الأشجار تموت واقفة 10

الافتتاحية

الحكومة والحل السياسي..

نضجت الظروف الموضوعية لانطلاق الحل السياسي. ولم يعد ممكناً الإصرار على أوهام (الحسم) و(الإسقاط) بعد أن وصل النشاط العسكري إلى حدوده القصوى لدى الطرفين وأثبت عدم جدواه، وبعد أن وصل وضع سورية الاقتصادي والاجتماعي والإنساني إلى حافة الكارثة، نضجت الظروف الموضوعية تماماً لحل سياسي شامل يرتكز إلى الحوار والمصالحة الوطنية، ولكن الظروف الذاتية ما تزال في طريقها إلى النضوج، ظروف القوى السياسية المختلفة التي تصطف وفقاً للموقف من الحل السياسي في معسكرين أساسيين: الأول معه ويسعى ويناضل بكل استطاعته للوصول إليه، والثاني يقف ضده ويحاربه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، سواء بالهجوم المباشر على فكرة الحل السياسي ورفض الحوار أو بقبولهما شكلياً والهجوم على المعسكر الأول الداعي للحل السياسي تحت ذرائع وحجج مختلفة، والعمل ميدانياً على تحويل الحوار إلى مسخ حوار والمصالحة إلى مسخ مصالحة..

إن الحكومة الحالية، وباعتبارها ذات طابع ائتلافي يضم النظام إلى جانب جزء من المعارضة، قد تم تشكيلها لتقوم بمهمة الذهاب بسورية نحو الحل السياسي، وبيانها التوافقي الذي شكلت على أساسه يعلن عن ذلك بلسان فصيح. وهي إذ ضمت في تركيبتها وزارة جديدة للمصالحة الوطنية، فقد أرسل تشكيلها بتركيبتها هذه إشارات إيجابية، وكان من شأن هذه الإشارات أن تتحول إلى وقائع ملموسة، الأمر الذي لم يظهر واضحاً حتى اليوم..

مرّ على تشكيل الحكومة أكثر من مائة يوم وأصبح من حق الشعب السوري عليها أن يسألها عما حققته، وأن يسألها إن كانت التزمت ببيانها . ومن حق الشعب السوري أن يرى بعينيه إلى أين وصلت الحكومة في تحقيق حجر الزاوية في بيانها، قضية المصالحة الوطنية والحوار الوطني.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وحزب الإرادة الشعبية كأحد مكوناتها تحملت مسؤولية الدخول في الحكومة انطلاقاً من رؤيتها لضرورة السير خطوة إضافية تقرّب السوريين من حكومة الوحدة الوطنية وتقربهم من الحل السياسي عبر تعزيز الفرز بين السوريين على أساس وطني وسياسي اقتصادي- اجتماعي، وليس على أساس ثنائية (معارض، موالي) الوهمية التي تحتمل التقسيم المناطقي والقومي والطائفي دون أن تحمل أية معان سياسية واضحة، والجبهة مستمرة في هذه الحكومة قدر استمرار الحكومة نفسها في تنفيذ بيانها الحكومي.

إن استمرار الهجوم على الحل السياسي من متطرفين داخل النظام يحمّل الحكومة مسؤولياتٍ إضافية، فالمهمة المطلوبة من الحكومة اليوم هي فعلياً إنقاذ سورية، لا إصلاحها ولا تطويرها ولا تحديثها .. المطلوب هو إنقاذ سورية ليصبح من الممكن الحديث عن أشياء أخرى، وهذا يعني (الحسم) مع أولئك الذين يعادون الحل السياسي في الطرفين، و(إسقاطهم)..

إسقاط الملتفين على المصالحة الذين يتاجرون بها ويسمسرون باسم المصالحة في قضايا الخطف وغيرها ويصورون المصالحة في الإعلام بطرق مبتذلة لا يصدقها أحد، وإسقاط الذين يتلاعبون بالليرة السورية ويحولون العمل الاقتصادي إلى عمل صرافة، وإسقاط أولئك الذين يغزون على الأحياء بعد أن يدخلها الجيش العربي السوري مقدماً الضحايا، فيغتالون ضحاياه مرةً ثانية بقذارة سلوكهم، يسرقون ويقتلون ويعيثون فساداً تحت مسمى (موالين)..

إن إسقاط هؤلاء لا يتنافى نهائياً مع الحسم في وجه الجزء المرتبط بالخارج من المسلحين، بل يعزز هذه العملية على قاعدة اكتساب ثقة الناس وليس الانتقام منهم، فإن كان البعض قد فهم فكرة البيئة الحاضنة للمسلحين، فإن ما لم يفهمه هو أن التعامل معها لا يعني أبداً الانتقام منها، ولكنه يعني تحديداً التفاهم معها واستعادة ثقتها..

إن أمام الحكومة الحالية مهمات كبيرة، والظرف السياسي العام مناسب، والشعب السوري مستعد لمساعدتها إن هي أقدمت وتجرأت على التصدي لهذه المهام.. إن من حق الشعب السوري أن يسأل، وإن من واجب الحكومة أن تجيب..

■■

الأزمة الرأسمالية مستمرة..

● خفض صندوق النقد الدولي توقعه لنمو الاقتصاد العالمي للمرة الثانية منذ نيسان وحذر صانعي السياسة الأمريكيين والأوروبيين من أن التقاعس عن معالجة مشكلاتهم الاقتصادية سيؤدي إلى استمرار التباطؤ لفترة طويلة. وتوقع صندوق النقد نمو الناتج العالمي في ٢٠١٢ بنسبة ٣,٣٪ فقط انخفاضاً من ٥,٣٪ في تقرير تموز، وهو أبطأ معدل للنمو منذ ٢٠٠٩ . وتوقع الصندوق أن يرتفع النمو قليلا إلى ٦,٣٪ في العام المقبل مقارنة مع ٩,٣٪ في توقعه السابق.

● خفضت مجموعة من المؤسسات البحثية الكبرى في ألمانيا توقعاتها للنمو في البلاد وحذرت من أن ألمانيا قد تدخل في حالة كساد، وقالت المؤسسات البحثية الاقتصادية إن الاقتصاد الالماني لن ينمو إلا بنسبة ١٪ العام المقبل، بدلا من ٢٪ كما كانت التوقعات منذ ستة اشهر.

● كشفت الحكومة البرتغالية عن مشروع موازنة العام المقبل ٢٠١٣ التي تحوي إجراءات تقشفية هي الأكبر في التاريخ الحديث للبرتغال وقال وزير المالية البرتغالي فيتور غاسبار إن متوسط الضرائب على الدخل سترتفع من ٩,٨٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١٣,٢٪ في العام المقبل ٢٠١٣ .

● تعلن الحكومة الأسبانية في وقت لاحق معالم موازنتها للعام المقبل ٢٠١٣ التي من المقرر أن تتضمن إجراءات تقشفية إضافية للمساعدة على خفض العجز العام، وإنعاش الاقتصاد ومواجهة معدلات البطالة التي تبلغ ٢٥٪. وستعلن مدريد عن برامج خفض للإنفاق بنحو ٣٩ مليار يورو عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية.

● خروج آلاف المحتجين الى شوارع العاصمتين الإسبانية والبرتغالية السبت ١٣ تشرين الأول في مشهد أصبح تقليدياً على خلفية استياء الشارع من سياسة التقشف التي تنتهجها السلطات.

■■



بصراحة



الحركة النقابية والانتخابات!

◄ محمد عادل اللحام

يُطرح تساؤل على درجة كبيرة من الأهمية بين كوادر الحركة النقابية، وفي الأوساط العمالية عن إمكانية إجراء انتخابات نقابية بعد انقضاء فترة التأجيل التي أقرتها قيادة الحركة النقابية نظراً لتعذر إجراء الانتخابات بشكل طبيعي كما هي العادة في كل دورة انتخابية بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في كثير من المناطق التي تتوضع بها المعامل والشركات، والسؤال الذي يطرح هو: هل سيجري تأجيل الانتخابات النقابية مرة أخرى؟ وهل هذا التأجيل إن تم يتوافق مع قانون التنظيم النقابي في المادة السادسة الفقرة /ب/ منه والتي تنص على أن«تكون مدة دورة الانتخابات النقابية خمس سنوات على أن تجري الانتخابات خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة». واضح من نص المادة السابقة أن لا صلاحيات لقيادة الحركة النقابية في تأجيل الانتخابات النقابية، ومن المفترض التحضير لبدء الانتخابات القادمة، والعمل على انجاحها بالرغم من الظروف الأمنية السائدة الآن لأن إنجاز هذه المهمة بكل تفاصيلها، وخاصة تلك المتعلقة بآليات الانتخاب وطرقه والشروط المفترض أن تتوافق مع مواد الدستور الجديد وتحديداً مادته الثامنة، وهذا يعني دستورياً أنه من غير الجائز العمل على أساس المادة الثامنة القديمة التي أعطت المبرر لتقاسم الكعكة النقابية بين أحزاب الجبهة دون مراعاة للاتفاقيات الدولية التي نصت على الحقوق والحريات النقابية، وعدم التدخل في الشأن النقابي الداخلي الذي أدى ويؤدي في حال استمراره إلى أن تفقد الحركة النقابية دورها الطليعي في الدفاع عن القضايا الوطنية وحقوق الطبقة العاملة، والتجربة الماثلة أمام العمال تؤكد أنهم فقدوا الكثير من الحقوق المشروعة بفعل الموقف النقابي الذي كان متهادناً مع السياسات الاقتصادية الليبرالية التي عاثت فساداً في البشر والحجر، وأوصلت البلاد والعباد إلى مواقع تحمل درجة عالية من الخطورة يحتاج الشعب السوري إلى جهود مضنية وعمل جبار وتضحية كبيرة كي يتمكن من تجاوز الأزمة بسلام.

إن الشروط الموضوعية متوفرة إلى حد مقبول لكي تتجاوز الحركة النقابية حالة الاستعصاء، والمراوحة في المكان، وخاصة مع وجود العديد من المواد الدستورية التي تتيح للحركة النقابية والحركة العمالية العمل المستقل خارج إطار الهيمنة، والاحتواء الحزبي، وهذا لا يعني أن الحركة النقابية خارج إطار العمل السياسي، ولا يصادر حق أعضائها في انتماءاتهم الحزبية، بل وجود حزبيين وطنيين في الحركة النقابية والعمالية من مختلف الأحزاب الوطنية السورية هو دليل صحة، وحيوية وتنوع في الرؤى ووجهات النظر، والقبول بذلك يعبر عن عقل وفكر وتوجه الطبقة العاملة الأصيل الرافض لكل أشكال الهيمنة والاستغلال الواقعين عليها منذ عقود.

قوى عديدة تراقب ما يجري داخل الحركة النقابية والعمالية من جدل ونقاش، وحراك سياسي، حتى وإن لم يطفُ على السطح بشكل واضح، ولكنه جارٍ كما هو جار في المجتمع، ولكن هنا يبدو أكثر وضوحاً، وتم التعبير عنه بأشكال مختلفة لسنا بصدد استعراضها الآن، وما نود قوله بهذا الصدد«المراقبة» لأن بعض القوى السياسية تسعى باتجاه العمل على شق الحركة النقابية، أو تأسيس حركة أخرى مستقلة«حرة» تحت شعار الاستقلالية في العمل النقابي، ورفض الهيمنة كما جرى في العديد من البلدان العربية، وخاصة مصر، وتونس مستفيدين من واقع الحركة النقابية، ودورها الضعيف في الدفاع عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة مستفيدين من الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوربي للمنظمات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، وخلف كل ذلك هو الاتحاد الحر الذي أحد أعضائه الفاعلين النقابات الصهيونية«الهستدروت» والتي من مصلحتها شق وإضعاف دور النقابات في الدفاع عن القضايا الوطنية والطبقية.

إن دفع العمل النقابي والعمالي إلى مواقع متقدمة تقطع الطريق فيها على كل من يريد تفتيت أو إضعاف الحركة النقابية، وشل قدراتها الجبارة يكون في تبني الحركة النقابية للحريات النقابية والديمقراطية، التي منها:

حق الإضراب والتظاهر السلمي للطبقة العاملة.

حق العمال باختيار من يرونه مناسباً للدفاع عن حقوقهم المشروعة.

استقلالية الحركة النقابية ورفع الوصاية عنها.

■■

في اجتماع نوعي للاتحاد المهني لعمال النفط

عقد الاتحاد المهني لعمال النفط والمواد الكيماوية لقاء نوعياً مع وزير النفط بحضور رؤساء النقابات بالمحافظات ومعاون الوزير وبعض المدراء العامين، وتمحور اللقاء حول الصعوبات التي يعاني منها القطاع النفطي في ظل الظروف الراهنة والأزمة الحالية.

في بداية اللقاء تحدث رئيس الاتحاد المهني غسان السوطري عن استهداف القطاع النفطي من العصابات الإرهابية بما يمثله هذا القطاع من شريان حيوي في الاقتصاد الوطني، وكيفية التركيز عليه لتخريبه، واستهداف العاملين به، مشيراً أن قطاعهم فقد من الخسائر البشرية بحدود /٥٠/ شهيداً.

كما أكد في بداية اللقاء على عدم إلقاء كل التقصير على الأزمة وتداعياتها، بسبب وجود تراكمات قبل الأزمة ومشاكل حدثت خلال الأزمة، منوهاً في الوقت ذاته على أن هناك أموراً ومطالب من الممكن تأجيلها في الوقت الحاضر لعدم الضرورة بتحقيقها الآن.



مطالب يجب حلها

وأن هناك أموراً لابد من معالجتها بشكل سريع، وبعدها بدأ رؤساء النقابات بتقديم مداخلاتهم كل حسب موقعه ومحافظته وتمحورت هذه المداخلات في بنود عديدة أهمها:

تأمين الحماية لمواقع العمل وأنابيب النقل.

تأمين المشتقات النفطية وخاصة مادتي الغاز والمازوت للمواطنين.

تفعيل عمل الصندوق المشترك في الوزارة وتحقيق العدالة لجميع العاملين، والاهتمام أكثر ببعض المفاصل التي لا يوجد فيها طبابة.

تأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة صيانة الآليات الحقلية، ورفع اعتمادات إصلاحها.

التأكيد على إبقاء محطات القطاع العام بجاهزية تامة، ووحدات ممتلئة لتلبية حاجة المواطنين لانعدام الثقة بمحطات القطاع الخاص.

المطالبة برفد أسطول شركة المحروقات بآليات صغيرة للتوزيع المباشر على المواطنين.

المطالبة بإيجاد خزانات ثابتة في الأحياء الشعبية لأنها تساهم بحل أزمة المازوت حصراً في فصل الشتاء.

الاعتماد بشكل أكبر على مراكز توزيع الغاز الحكومية.

معالجة بعض القضايا العمالية «الموسمين، مكفوفي اليد، تعديل الوضع لمن حصل على شهادات أعلى، تحسين الحوافز الإنتاجية».

معالجة بعض الإدارات التي لم تثبت كفاءتها، وتعرقل العمل.

التطرق لظروف العمل في مناجم الفوسفات وبعض المخالفات في هذه الشركة من الإدارات.

ردود لم تكن بمستوى الصعوبات

بعدها تمت الردود من الإدارات كل حسب اختصاصه، وكان تجاوب في حل أمور ومطالب عمالية التي تقتضي معالجتها بشكل سريع وخاصة وضع العمال الموسمين، بعدها تحدث وزير النفط عن واقع الوزارة، والعمل في الحقول النفطية والمصافي، وخسائر الوزارة خلال الأزمة، وتوجيه الإدارات بالتعاون مع التنظيم النقابي للوقوف على الصعوبات، والمساهمة في تذليلها بما تسمح به الإمكانيات.

وأكد على تعاقد شركة المحروقات مع آليات جديدة للتوزيع المباشر ووجه بضرورة أن تكون المحطات الحكومية هي صاحبة الأولوية في توزيع المادة، والمحافظة على استمرار ملء خزاناتها، وأيد الوزير فكرة الصهاريج الثابتة في الأحياء الشعبية، ووجوب العمل على إيجادها وتوزيعها بشكل مناسب في أحياء المدينة، ووجه بضرورة متابعة موضوع شركة الفوسفات والتحقق من المعلومات التي طرحت في اللقاء.

كما وجه الوزير بضرورة عقد اجتماع مجلس إدارة الصندوق المشترك في الوزارة، وإيجاد صيغة عمل صحية تحقق الفائدة للإخوة العمال وبنهاية الاجتماع تقدم رئيس الاتحاد المهني بالشكر للوزير وللمدراء والنقابيين مبيناً ضرورة هذه الاجتماعات لأنها تساهم في الاطلاع على الواقع بشكل مستمر وتحديد المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها.

مرعي: ليس من حق أي مسؤول ردعنا

ونظراً لأهمية المداخلة التي قدمها علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط بدمشق في اللقاء ننشرها كاملة، وهي أولاً: حول قضية تأخير العاملين بالوصول إلى أماكن عملهم خاصة القاطنين في الأماكن الساخنة، وزيادة تكاليف الوصول للعمل، وتحمل العبء المادي للوصول والعودة إلى المنزل، وفي حال عدم الوصول يكون الغياب غير مبرر، وطلب مرعي من الوزير تبرير الغياب خاصة وأنهم جادون للوصول إلى العمل.

ثانياً: في قضية توزيع مادة المازوت، ووضع الآلية المناسبة له، وذلك بتأمين ٢٠٠ لتر بدلاً من ١٠٠ وهذا العمل يتطلب آليات توزيع كافية لتلبية كل الطلبات، وتم الطلب بوضع خزانات ثابتة بالأحياء الفقيرة، وهذا ما سيؤدي إلى تخفيف الضغط على المحطات وفرع دمشق وريفها، وهذا ما يوفر مادة المازوت وعدم استهلاك كميات كبيرة كون المواطن يتم تأمين حاجته بـ ١١٠ وأكثر بقليل بحيث يكون متوفراً بالمنطقة التي يقطن فيها، وبهذا نخفف الضغط وبالتالي التقليل من صرف المادة.

ثالثاً: مراقبة المحطات التابعة للقطاع الخاص، وعدم تزويدها بالكميات إلا بعد إيجاد آلية بضبط الوسائل، أي يجب أن يكون لشركة المحروقات اليد الطولى بالمعايرة، كما يتم بالمحطات التابعة للقطاع العام، والاعتماد على التموين غير كاف، ولا يعطي جدوى لعلاقة التموين مع إدارة المحطات الخاصة.

رابعاً: المطالبة بطريقة النقل للآليات من وإلى المحافظات الأخرى في ظل الوضع الأمني الصعب، وخاصة أبناء المناطق ذات البرودة العالية كالمناطق الساحلية الذين يتعرضون للقتل وحرق المنازل، وأن يتم إيجاد آلية للحفاظ على العمال بوضع العامل بالندب إلى المحافظة التي يطلبها، وفي حال إعادة الأمور إلى ما كانت عليه يتم استرجاعهم إلى أماكن عملهم ثانية.

مقترحات هامة

خامساً: عن وضع فرع الريف للمحروقات أكد مرعي على ضرورة تأمين مكان مناسب كون مقر الفرع مستهدف من الإرهابيين، وعدم تلبية حاجة المواطن من خلال هذا الفرع.

وقدم مرعي مجموعة مقترحات منها: أن يتم استخدام مستودع /٢٠٢/ المجهز بالصهاريج ليتم تسجيل وآتمتة طلبات المواطنين، ومن ثم تلبية حاجتهم من خلال الآليات الموجودة في ريف دمشق والطرح الثاني: أن يتم تعبئة المادة من خلال كازيات القطاع الخاص ذات السعة الكبيرة الموجودة في ريف دمشق، وأن يتم الإشراف عليها من عمال شركة المحروقات وإعطاء المحطة الربح المطلوب أصولاً.

وأن يتم الشراء المباشر لإطارات الصهاريج التي تؤمن مادة الغاز والمازوت، وبشكل مباشر وأن عدم الحصول على عروض أسعار سببت مشكلة كون الآليات بحاجة ماسة لذلك، وأية عملية إيقاف ستؤدي إلى وقف عملية الشحن.

وبالنسبة لقضية العمال الموسمين لتعبئة الغاز طالب مرعي بأن يضاف إلى ملاك الشركة لأن العقود المؤقتة لن تؤتي بالغرض والشركة بحاجة ماسة إليهم..

وكانت من أهم المطالبات أن يتم توريد القطاع العام بشكل كامل ومن ثم تزويد كازيات القطاع الخاص لأن عمليات التهريب كانت واضحة بهذه المحطات.

العلاو: صنع المشكلة ومنع الإعانة

سادساً: عن وضع صندوق التعاون في وزارة النفط قال مرعي: كانت إدارة مجلس الصندوق التعاوني يصرف مكافآت وإعانات العمال بـ/١٣٠/ مليون ليرة سنوياً، وفي حين واردات الصندوق /٦٠/ مليون ليرة فقط، وكان هذا العجز يغطى على زمان الوزير إبراهيم حداد لحصوله على إعانات من خلال العقود النفطية التي قدرت بالملايين الدولارات، وبعد قيادة الوزير سفيان العلاو دفة الوزارة منع الإعانات عن الصندوق وصنع مشكلة، وحصل العجز لعدم توريد الإعانات اللازمة، وأوضح مرعي أنه وفي بداية الدورة النقابية الحالية تم تسمية رئيس نقابة عمال النفط بدمشق ممثلاً عن العمال ليتفاجأ بأن الصندوق أوقف الإعانات للعمال، وهي عمليات وأدوية وتحاليل وصور شعاعية، وبعد النقاش مع مجلس الإدارة تبين بأن الصندوق لا يملك إلا /٤٠/ مليون ليرة فقط، حيث تم النقاش حول استدراك العجز والموافقة على صرف الإعانات الثابتة كالزواج والولادة ونهاية الخدمة والوفاة، وبهذا تم إدراك العجز ورفع قيمة الاشتراك عن كل سنة من ٢٤٠٠ ل.س إلى ٥٠٠٠ ومن ثم بعدها ليصبح ٨٠٠٠ ل.س وصولاً في نهاية المطاف إلى ١٠٠٠٠ ل.س عن كل سنة، وثم اتخاذ القرار بأن الشركات غير الخادعة للطباعة الشاملة، أو التأمين الصحي أن يتم إعانتها من الصندوق بمبلغ ٤٠٠٠ ل.س، أدوية وصور وتحاليل ومعاينات، ولم يبق سوى مؤسسة الجيولوجيا لم يشملها التأمين الصحي، وهي خاضعة للطبابة الجزئية، مستفيدة من الدواء للعامل فقط والأدوية تحصل عليها بطرقها الخاصة. وبغياب ممثلي العمال عن مجلس الإدارة تفاجأنا بقرار معاون وزير النفط ونائب رئيس مجلس إدارة الصندوق بحرمان عمال المؤسسة من الإعانة بحجة أن الشركات الخاضعة للتأمين الصحي.

مشادة كلامية

إن الطبابة الجزئية المعتمدة في المؤسسة أفضل منها علماً أن الطبابة في التأمين يوجد لديها عمليات وصور وتحاليل وجميع المعالجات، وأكد مرعي أنهم طالبوا بحلها من خلال الكتب العديدة التي أحالت لمعاون الوزير، وطلب اجتماع لمجلس الإدارة لمناقشة الموضوع، واتهم مرعي المسؤولين بقوله أن هذه إحدى طرق المماطلة والحجج الواهية، وكانت نتيجتها حصول مشادة كلامية أمام الوزير بين علي مرعي والمعاون «بدأت بطريقة غير لائقة من المعاون أثناء رده على ممثل التنظيم النقابي» وانتهت بإصرار مرعي على أن ممثلي العمال يطرحون القضية التي تهمهم دون أي ردع من أي مسؤول، بدوره مدير المؤسسة العامة للجيولوجيا تدخل لتوضيح المشكلة العالقة، والذي ردها لمصلحة العمال ومكتب النقابة.

إن الجهود الكبيرة التي يبذلها جميع العاملين في مؤسسات وشركات وزارة النفط الذين يعملون على مدار الساعة في ظروف بالغة الصعوبة، ويسهمون في تأمين احتياجات المواطنين من المشتقات النفطية، واستمرار العملية الإنتاجية رغم الصعوبات والمعوقات التي تواجه العمل في كل مفاصله ومراحله تتطلب استجابة سريعة من وزارة النفط لحل القضايا والمشاكل التي تعترض طريقهم سواء في الحقوق المشروعة أو المتعلقة بالعمل.

■■

قوى القمع والفساد.. تقطع الأرزاق والأعناق

إيقاف رواتب حوالي مائة من العاملين في تربية دير الزور

أنت متظاهر.. يجب أن تموت إما بقطع الأرزاق أو بقطع الأعناق أنت متظاهر.. إذا أنت مستباح لقوى القمع والفساد.. تفعل بك ما تشاء..

أنت متظاهر.. حتى وإن أعلنت التوبة.. تبقى مجرماً..

أضرب المربوط حتى يخاف المسيب.. بهذا المثل تعاملت قوى القمع والفساد مع حوالي مائة من العاملين في تربية دير الزور من معلمين ومدرسين وعمال صدر بحقهم حكم قراقوشي.. بإيقاف رواتبهم.. وليذهبوا هم وأسرهم إلى الجحيم.

حكم جائر وفق قائمة أكثر ظلماً.

محافظة دير الزور أصدرت قراراً بناءً على قائمة من الجهات الأمنية بإيقاف رواتبهم لأنهم تظاهروا منذ عام وأكثر.. رغم أن عفوا شملهم.. وعادوا إلى عملهم.. قائمة قديمة بأسمائها.. وبعضهم قد فارق الحياة أو استشهد منذ ستة أشهر من الصراع الدائر بين قوى القمع والعنف.

من المسؤول عن هذه القائمة وإصدارها.. من المسؤول عن هذه القائمة وتنفيذها..

إن من أصدرها أو نفذها وكأنه يقول للمشمولين بها.. اذهبوا إلى قوى العنف..

إن من أصدرها ونفذها يدفع باتجاه توتير الأوضاع وتعميق الجرح فمن يحاسب الذي يسعى إلى ذلك..

كفى قمعاً.. وكفى فساداً فهذا يحرق البلد بمن فيه.

■■

تساؤلات عمالية.. بعد أن اعتادت الحكومات المتعاقبة «التطنيش»



أكثر من عام ونصف على بدء الأزمة الوطنية تم خلالها تشكيل حكومتين من المفترض أنهما حكومتا أزمة بكل ما تعني الكلمة من معنى أي أن مهمة هاتين الحكومتين العتيدتين أن تكونا مدركتين تماماً للعوامل التي كانت السبب في تفاقم الأزمة وتطورها، من أجل وضع خارطة طريق لتجاوزها بالمعنى العملي على الأرض، والإدراك معناه توفير الشروط، والإرادة السياسية لتأمين مستلزمات الخروج الآمن من الأزمة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ليس عبر البيانات والتصاريح لوسائل الإعلام على أهمية ذلك من أجل أن يعرف الشعب ما تريد فعله الحكومة«أية حكومة» حتى يُسألها الشعب عما تقوله، وتعد به عبر الأقنية المتعددة الحزبية، والاجتماعية، وهيئات المجتمع المدني، إن أستطاع إلى ذلك سبيلا، بل أيضاً من خلال خطوات عملية يلمس آثارها ونتائجها الشعب في شؤونه المختلفة، وهو سيقدر للحكومة فعلتها إن كانت تعبر بشكل ملموس عن حقوقه المشروعة، وهذا ما لم يُلمس إلى هذه الساعة، خاصة وأن الحكومات المتعاقبة قد اعتادت على«تطنيش» ما يقوله الناس، ويطالبون به، وتفعل بعكس المطالب المشروعة التي يصرخ بها فقراء الشعب السوري، وتلبي ما يمليه عليها أثرياؤه وداعموهم من «الكبار» في أجهزة الدولة مقروناً ذلك بما يلزم من التشريعات، والقوانين والمراسيم التي تسهل جميعها عمليات النهب والفساد الواسعين اللذين حضّرا الوقود اللازم لاشتعال الأزمة، والمتشددون في كلا الطرفين أخذا على عاتقهما إدامة الاشتباك واستمرار نزيف الدم السوري في الاتجاهات التي تخدم المشروع التفتيتي لبلادنا العظيمة، والابتعاد عن الحلول السلمية السياسية التي أصبحت الآن مطلباً شعبياً لابد لكل القوى الوطنية والشريفة في البلاد الدفع باتجاه تحقيقه من خلال توسيع دائرة الرافضين شعبياً لاستمرار نزيف الدم السوري، ويأتي في مقدمتها الحركة النقابية التي لها مصلحة حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية لأن تكون شريكاً في إيجاد السبل الضرورية للخروج الآمن من الأزمة، خاصة وأنها تملك من الإمكانيات ما يمكنها من أن تقوم بدورها الوطني إلى جانب القوى الوطنية الأخرى الساعية في هذا الاتجاه.

إن كوادر الحركة النقابية، المنتشرة في أرجاء الوطن الذين استشعروا مبكراً الأخطار التي حملتها السياسات الليبرالية على الاقتصاد الوطني، وعلى البلاد بشكل عام وكانوا يحذرون، ويبدون مخاوفهم التي كانت صحيحة، وحقيقية من تلك السياسات الاقتصادية التي جرى تبنيها، اليوم أيضاً يطرحون الكثير من التساؤلات المشروعة الموجهة إلى الحكومة حول ما جاء في بيانها الوزاري الذي قدمته أمام مجلس الشعب وخاصة ما يتعلق بمكافحة الفساد، ورموزه الذين ما زالوا قابعين في مواقعهم يمارسون فسادهم الذي يعمل على رفع منسوب الاستياء والسخط والتذمر ويؤكد ما أكدته التجربة مع الحكومات السابقة بشأن مكافحة الفساد، ورموزه، حيث إلى الآن لم نرَ ولم ترَ كوادر الحركة النقابية آية خطة عمل أو برنامج يدلل على أن الحكومة عازمة على تنفيذ ما جاء في بيانها أمام مجلس الشعب التي هي ملزمه به، ولابد من محاسبتها عليه، والدليل على ذلك كما طرح أحد القيادات النقابية في قطاع النفط الذي هو أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد السوري، وهو من المواقع الأساسية التي جرت فيها، وتجري عمليات نهب واسعة بسبب العلاقة الانفتاحية مع الشركات الأجنبية في الاستثمار والتسويق وخدمات الإنتاج وأيضاً في التوزيع الداخلي للمشتقات النفطية التي تخضع أسعارها لتحكم الموزعين لهذه المواد الضرورية لاستخدام المواطنين وفي الزراعة والصناعة، والموزعون لهم شركاء في جهاز الدولة ممن يتحكمون في توزيع الكميات مازالوا يمارسون عملهم في المواقع المفتاحية التي من خلالها تتم عملية الفساد الممنهج، والمدروس بدقه دون محاسبة أو مسائلة تحقيقا لشعار«من أين لك هذا»

إن التساؤلات التي تطرحها النقابات من خلال كوادرها تحتاج لإجابات واضحة وصريحة من الحكومة بخصوص بيانها الوزاري التي تعهدت بتنفيذه، ولكن الاعتقاد السائد عند الكثير من المتفائلين أنها غير قادرة على ذلك منفردةً، دون إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير السلمي الديمقراطي من أجل سورية الجديدة المتطورة التي لا مكان فيها للنهب والفساد، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة السورية.

أيها العمال.. لنبادر في الدفاع عن الوطن ضد النهب والفساد، وضد القتل والاقتتال ونزيف الدم السوري الغالي لنرفع صوتنا عالياً.. لتقف الحرب المجنونة التي يستفيد منها أعداء الوطن.

■ ع. ل

نقابة السياحة تطالب بتوضيحات هامة

أن تكون خبرة القواعد النقابية الفصل في صدور أي قانون

قدم جمال المؤذن رئيس نقابة السياحة في اتحاد عمال دمشق مذكرة هامة للاتحاد يشرح فيه بعض نقاط المشروع المقدم لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، ويطالب بتوضيحات تتعلق بالمشروع قبل أن يمرر فيه مواد تكون ضد مصلحة العمال ومكتسباتهم التأمينية، وقد بين المؤذن خلال المذكرة ما يلي:

«بتاريخ الأربعاء الواقع في ٢٠١٢/١٠/١٠ نشرت صحيفة تشرين في الصفحة /١٨/ مثالا مطولا بخصوص مشروع التعديل النهائي المقترح لقانون التأمينات الاجتماعية رقم /٩٢/ لعام١٩٥٩ الجاري بحضور جميع أطراف العمل وقد أشير في المقال بأنه تم إرسال نسخ عن المشروع لكل من الجهات المعنية ومنها الاتحاد العام لنقابات العمال لبيان ملاحظاتهم النهائية عليه لاعتماده بشكل نهائي وإرساله إلى رئاسة مجلس الوزراء لإقراره ومتابعة استصداره أصولا.

ولما كان هذا التعديل وبغض النظر عن الإيجابيات الواردة فيه أن وجدت فإنه من الخطورة فيه بأن هذا القانون يمثل جميع شرائح العمال وحقوقهم التأمينية المكتسبة والتي ترعى حياتهم التقاعدية وأمراضهم المهنية وإصاباتهم.

ومع تقديرنا للقيادة النقابية وممثلها في لجنة دراسة تعديل هذا القانون إلا أن ذلك لا يمنع من ورود وتمرير مواد يمكن من خلال تمريرها الإضرار بحقوق عاملينا ومكتسباتهم التأمينية التي استمروا أعواما طويلة في تسديد نسبهم في الاشتراكات التأمينية فيها، وذلك بقصد الوصول إلى حياة كريمة حين الخروج من المظلة التأمينية أو تعرض لأي مرض مهني أو إصابة.

وخوفاً من تكرار تجربة تعديل قانون العمل رقم /١٧/ الذي عانى من مواده عمالنا في القطاع الخاص الكثير والكثير وهضم أهم حقوقهم ومكتسباتهم.

ولما كانت القيادات النقابية القاعدية هي التي تعاني من ارتدادات تعديل هذا القانون لارتباطه المباشر مع العاملين في القطاع الخاص ومعاناتهم، وهي الأدرى في تقدير أهمية أي تعديل وضروراته ولاسيما فيما يتعلق بقانون التأمينات الذي يحوي على مئات المواد الهامة التي ترعى حقوقهم.

وحيث أنه سبق أن درجت العادة في المنظمة النقابية أن يتم أخذ رأي ومشورة وخبرة القواعد النقابية صاحبة العلاقة بأي تعديل يمس القوانين الخاصة بالعمال إلا أنه للأسف قد غيبت هذ الإجراءات في دراسة مشروع قانون العمل رقم /١٧/ مما أوصلنا لمعاناة كبيرة والذي أقر بغياب كامل عن رأي ورغبة وملاحظات هذه القواعد.

وعليه وبمناسبة انعقاد المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال في الأيام القادمة، فإننا نأمل طرح هذا الموضوع وإعادة العمل بأخذ خبرة القواعد النقابية العمالية في أي قانون يتعلق بالعمال وحقوقهم، ويبقى القرار النهائي في إقرار وجهة النظر النقابية النهائية بالنتيجة للقيادة النقابية العليا.

آملين بذل كل الجهود لإعادة العمل بهذا الموضوع مجدداً لما فيه مصلحة العمل والعمال.

■■



المذكرة التي عادت بخفي حنين

العمال وبعد طول انتظار.. لم يحضر الوزير

تعتبر اللقاءات والاجتماعات التي تعقد بين ممثلي النقابات والوزارات المعنية بحضور المدراء العامين هامة جداً كأحد طرق النضال النقابي في الدفاع عن العمال، لكن ما لا يمكن استيعابه ان يتم تحديد الاجتماع قبل أسبوع من موعده، ويأتي ممثلو العمال من مختلف المحافظات على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة، وبعد انتظار أكثر من ساعة لقدوم الوزير المعني وبحضور مراسلي الإعلام الرسمي والخاص، يأتي من يخبرنا أن الوزير لديه اجتماع هام ولن يستطيع الحضور، أو ما عليكم سوى الانتظار لساعات أخرى حتى يفرج عن الوزير ويحضر اللقاء.

هكذا كان حال عمال الخدمات العامة الذين جاؤوا من جميع المحافظات لحضور اجتماعهم المقرر في ٢٠١٢/١٠/١٥، مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل جاسم زكريا، نعم حضر العمال وانتظروا في قاعة الاجتماعات في مبنى وزارة العمل بدمشق لمدة تتجاوز الساعة لكن الوزير لم يحضر بسبب انشغاله باجتماع آخر خارج الوزارة، آمال العمال بطرح مشكلاتهم وجها لوجه مع الوزير ضمن المذكرة التي أعدها نبيل العاقل رئيس الاتحاد المهني للخدمات عادت بخفي حنين، على الرغم من محاولة مديرة العمل في الوزارة ترطيب الأجواء، لكن العمال وقيادتهم النقابية عادوا أدراجهم حيث كانوا.

طول الانتظار أعطى للعمال الجرأة للتحدث وبصوت عال والاستفسار عن أسباب الغياب، ولماذا لم يتم الاعتذار عن عدم الحضور بوقت كاف أو الاتصال قبل التأخير، عمال تكبدوا عناء السفر لمئات الكيلومترات للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ذهب تعبهم هباء منثورة.

ومن باب حرصنا على أن لا نبخس من حق هؤلاء العمال ومن النشاط الذي يقوم به الاتحاد المهني للخدمات سنذكر بأهم القضايا والمطالب التي جاءت بالمذكرة وهي:

حل قضية العمال المحالين على التقاعد الذين لا يستفيدون من زيادة الراتب بموجب الترفيع العادي إلا بعد مضي عام كامل على تاريخ الترفيع والمطالبة بتثبيت هذه الزيادة فور الحصول عليها واحتساب الراتب على أساسه إعادة النظر بالقرار ٨ حول تعيين المعوقين شرط الشهادة الإعدادية باعتبار أن نسبة كبيرة من المعوقين غير حاصلين على الشهادة الإعدادية ووضع الحلول الجذرية لعمال الحمل والعتالة وإحداث ملاكات لهؤلاء العمال في المؤسسات والشركات التي يعملون لديها وتشميلهم بالمظلة التأمينية والاستفادة من تعويض التدفئة والتعويضات العائلية والعطل الرسمية وتطبيق سن التقاعد عليها ونقل أضابير العاملين من مديرية التأمينات الاجتماعية بدمشق إلى مديرية التأمينات الاجتماعية بالمحافظات لتوفير الوقت والجهد على العامل المحال على المعاش ووضع استراتيجية عمل تضمن حقوق العمال في القطاع الخاص وتطبيق أحكام قانون العمل ١٧ لعام ٢٠١٠ كما طالبوا بالحد من المركزية الإدارية وإعطاء صلاحيات للمديرين الفرعيين في المؤسسات لتلبية مطالب العمال وتأمين سيارات خدمة بشكل كاف وزيادة الاعتمادات المخصصة لنقل العاملين وحل مشكلة العمال في القطاع الخاص الذين لا يتقاضون أجورهم.

وكذلك ضم سنوات الخدمة للعاملين بالقطاعين الخاص والعام وإلزام جهات القطاع العام بتسديد اشتراكات التأمينات المقتطعة عن العمال لمصلحة مؤسسة التأمينات علماً أن هذه الديون باهظة والسماح للعاملين الذين حصلوا على شهادة دراسية أعلى أثناء عملهم بتعديل وضعهم وفئتهم إضافة لإعادة النظر في صندوق التعاون كما نوهت المذكرة بأن العامل المحال على التقاعد لا يستفيد من زيادة الراتب بموجب الترفيع العادي إلا بعد مضي عام على تاريخ الترفيع حيث من الضروري العمل على تثبيت هذه الزيادة فور الحصول عليها واحتساب الراتب على أساسه.

■■

من الأرشيف العمالي

قبل وبعد تحديث الوجوه

◄ أبو فهد

إن المستجدات في الوضع العالمي والإقليمي تجعل الاستحقاقات المطلوب مواجهتها أكثر إلحاحاً من ذي قبل بكثير، وإذا كان الهامش الزمني المتاح آنذاك لمعالجة القضايا المطروحة ضيق نسبياً، فإنه اليوم، ونتيجة التداعيات المختلفة قد ضاق أكثر بكثير، مما يتطلب المعالجة السريعة، بل المستعجلة بالسرعة القصوى للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن! والحديث كثير عن التغيير الوزاري المحتمل، ولكن الملفت للنظر أن هذا الموضوع لا يثير اهتمام الجماهير الواسعة إلا بقدر ما تأمل أن يؤثر على أوضاعها المعيشية والمعاشية، وهي تبتعد عن الاهتمام بالموضوع بقدر ما ابتعدت التغييرات السابقة عن التأثير الإيجابي على القضايا التي تهمها، لذلك فقد أصبحت ترى في أي تغيير وزاري تغييراً في الوجوه أكثر منه تغييراً في السياسات التي يجب أن تخدم أي تطوير أو تحديث تتطلبه الأوضاع القائمة في سبيل مصلحة التطور الاقتصادي الذي يجب أن ينعكس إيجابياً على مصالح الجماهير الشعبية الواسعة.

وكي لا يبقى الأمر كذلك، بل كي تنعكس الآية، يجب أن يكون أي تغيير حكومي مفترض مبنياً على تغيير بعض السياسات وتصحيح بعضها الآخر وتكوين سياسات جديدة أيضاً. وإذا تم هذا الأمر فإنه سيلعب دوراً هاماً في تنشيط الحركة السياسية في البلاد وإعادة إحياء اهتمام الجماهير الواسعة بها مما يعني خلق الظروف المواتية لتغييرات إيجابية يطمح إليها كل وطني وديمقراطي وتقدمي.

وفعلاً فقد لاحظ الجميع في الفترة الأخيرة أن بعض الإجراءات الإيجابية التي يجري المبادرة إليها كانت تلقى مقاومة شديدة من جهاز الحكومة البيروقراطي والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

زيادة الأجور الأخيرة التي بذلت وزارة المالية جهوداً خارقة لاختصارها بحجج ما أنزل الله بها من سلطان ونجحت بذلك.

وكذلك الزيادة الأجرية الطارئة الأخيرة التي حاول البعض «خصورتها» عبر توزيعها على شرائح ضريبية وفشل في ذلك.

وليس آخراً موضوع«برنامج مكافحة البطالة» الذي يعتبر إنجازه حيوياً في ظروفنا الحالية ولم يستطع أن يجد له احد مصادر تمويل داخلية حتى تاريخه مما حدا بالقائمين عليه إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية.

وصحيح ما جاء في التقرير السياسي لمؤتمرنا التاسع «إن الوزارة الحالية والتسهيلات للرساميل والرأسماليين من كافة الأنواع والألوان. وفي الوقت نفسه تبدي التحفظ نفسه الذي كانت تبديه الوزارة السابقة فيما يخص حقوق ومصالح الطبقة العاملة وسائر الكادحين».

إن أي برنامج تطوير وتحديث حقيقي يجب أن يستند إلى حامل اجتماعي له مصلحة حقيقية في ذلك على أن يشل أي مقاومة تواجهه. وهذا الحامل لا يمكن أن يكون إلا سائر الجماهير الشعبية، والتجربة تبرهن حتى الآن أن أي برنامج يستند إلى التغيير من «جوّا لجوا» لن يكتب له النجاح. والضمانة الوحيدة لإنجاحه هو إشراك الشعب فيه والاستناد إليه في هذه العملية الصعبة والمعقدة التي يجب أن تجري ضماناً لمصلحة البلاد بجرأة ودون مغامرة. لذلك كي يصبح أي تغيير حكومي له معنى حقيقي يجب أن يضمن أموراً كثيرة أهمها:

اللاتغيير في السياسة الوطنية السورية التي أصبحت مثالاً يحتذى، ألهم الجماهير الشعبية الواسعة في كل العالم العربي.. مما يتطلب إشراك أوسع الناس في الحياة السياسية في البلاد، عبر تفعيل قانون المطبوعات.

الأمر الذي سيفتح الباب واسعاً للمحاربة الجدية لنهب الاقتصاد الوطني وللفساد الواسع الناتج عنه عبر كسر الآليات المنتجة له، ومحاسبة المسؤولين عنه، مما سيسمح بإعادة النظر بالسياسة الأجرية غير العادلة القائمة، ويضع الأساس لحل مشكلة البطالة، وإيجاد المصادر الرئيسية لتمويل داخلي للاستثمارات الضرورية لتطوير الاقتصاد الوطني.

إن لأي حكومة برنامجاً كهذا مجدولاً زمنياً، حتى لا يتحول إلى مجرد وعود، ستضمن عودة الجماهير إلى السياسة، والسياسة إلى الجماهير، إن أرادت ذلك، وسيصبح حينذاك التحديث في الوجوه هو تطوير في السياسات التي تضمن التحديث والتطوير لمصلحة الشعب والوطن.

قاسيون العدد ٢٠٥ أيلول ٢٠٠٣

قوانين حقيقية.. أم قوانين جائرة..؟

العبرة في إصدار القوانين أم بمن ينفذها وطريقة تنفيذها..!؟
من يسن القانون.. ومن يصدره.. الشعب لا رأي له..؟!
في البداية إن أية برامج أو خطط أو قوانين وقرارات أو حتى دساتير يجب أن تكون في مصلحة الشعب وليس في مصلحة القوى المهيمنة.. وإلا ستكون مصدراً للظلم والنهب والفساد وبؤرة للتوتر والانفجار.. فكيف إذا كان من يسنها أو يصدرها لم يختره الشعب برغبته سواء من الوزراء أو النواب في مجلس الشعب وكذلك أي منها مهما كان جيداً فالعبرة ليس في ذلك وإنما العبرة في طريقة تنفيذها.. ومن ينفذها وعلى سبيل المثال قبل الدستور «المخضرم» وبعده القانون /٥٠/ أوقف العمل بأغلب جوانبه المالية المتعلقة بحقوق العاملين في الدولة. وكذلك عدم تنفيذ الأحكام القضائية العمالية التي تعيد للعمال حقوقهم المغتصبة.
أما قانون مكافحة الإرهاب والذي صدر بموافقة مجلس الشعب الجديد وفي ظل الدستور الجديد.. وجرى تمريره بصورة مستعجلة فإنه فتح الباب أمام قوى القمع والفساد باعتبار كل المواطنين متهمين حتى وإن ثبتت براءتهم.. من خلال مواد وضعت مبهمة عن عمد أو عن غير عمد..

هكذا كانت القوانين السابقة التي صنعت في مرحلة الاستقرار انتقصت من حقوق المواطنين وبعضها منذ الخمسينيات بل ومنذ الاستعمار الفرنسي بل بعضها الآخر يمتد إلى أكثر من ١٤٠٠ سنة وخاصة المتعلقة بالأسرة والأحوال المدينة.. أي أنها أكل الدهر عليها وشرب فكيف ستكون القوانين في المرحلة الحالية.. المرحلة الانتقالية المضطربة وظروف الأزمة.. وخاصة في غياب مشاركة حقيقية وفي غياب قوى واعية.. تحقق عقداً اجتماعياً يؤمن الوحدة والاستقرار..؟ وكذلك في غياب مؤسسات حقيقية تتبع من الشعب وتعمل للشعب؟

من هذه المقدمة ندخل إلى ثلاثة قوانين مطروحة الآن أمام مجلس الشعب والدستور الجديد نص على تغيير القوانين وفقه في مدة أقصاها ٣ سنوات يقول المثل: أول الغيث قطرة ومن أول القوانين كان قانون مكافحة الإرهاب فكيف ستكون القوانين الجديدة.

أول هذه القوانين التي سنناقشها على الأقل وفق رؤية مواطن وليس كمختص هو قانون إحداث هيئة مكافحة الفساد وآلية عملها ونظامها.

والتوجه لإصدار هذا القانون وإحداث هذه الهيئة يعني إقراراً أن حجم الفساد أصبح كبيراً وبات يحتاج إلى مكافحة ويتطلب إصدار قانون خاص به.. بينما سبق أن تقدمنا لإنشاء جمعية لمكافحة الفساد ورفض طلبنا. في الشكل:

سبق أن أكدنا أن هذه الحكومة.. وهذا المجلس ليسا نابعين من مشاركة حقيقية للشعب وبالتالي هما غير مؤهلين لإصدار القوانين.. وحتى الدستور المخضرم وإن حصل فيه تقدم عن السابق إلا أنه يمثل مرحلة انتقالية.. لذا يجب تحديد ذلك..

يجب أن يتم المصادقة على أعضاء المجلس الأعلى للهيئة من الهيئة التشريعية وليس إقرارهم من الحكومة لضمان على الأقل أوسع مشاركة ممكنة.



في المضمون

المادة /٢/: تؤكد أن الهيئة ترتبط بمجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري فقط وهذا تناقض واضح. فكيف تكون لها شخصية اعتبارية وترتبط بمجلس الوزراء.. يجب أن يكون لها استقلال كسلطة كما القضاء.. وإلا ستخضع لهيمنة السلطة التنفيذية.

المادة /٦/: تحدد اختصاصات الهيئة في ستة.. والفقرة الخامسة منها تتعلق بالقطاع الخاص «المؤسسات والمنشآت الخاصة التي يكون لها علاقة أو تأثير في التربية والتعليم أو الصحة العامة هنا نتساءل وبقية المؤسسات والمنشآت الخاصة المتعلقة بالزراعة والصناعة والمصارف والسياحة والتجارة وغيرها..

والمعروف أن الفساد في هذه القطاعات أكثر تأثيراً واتساعاً.. ويؤثر على الإنتاج والاقتصاد ككل وهذه القطاعات هي الأكثر خصخصة من القطاعات المذكورة .لاشك أن ذلك لمصلحة قوى الهيمنة والفساد.. لأن الفساد الكبير يتمركز فيها..»

في الفقرة /ب/ من المادة ذاتها. تستثني:

شؤون التسليح والتنظيم والإعداد لكل من وزارة الدفاع وقوى الأمن الداخلي في وزارة الداخلية.

القضاء العادي والإداري والعقاري وما يدخل في مهام إدارة التفتيش القضائي..

لاشك أننا حريصون على كل ما يتعلق بأمن الوطن لكن هذا الاستثناء يمنح غطاء للصفقات المشبوهة والممارسات الخفية وخاصة أن كثيراً من الصفقات السابقة كان الفساد فيها متغلغلاً.. ويبرز ذلك من خلال مظاهر الغنى التي يتمتع بها قادة سابقون معروفون.

أما ما يتعلق بالقضاء الإداري والعادي والعقاري.. وخاصة أن جوانب كثيرة في ذلك كانت سبباً أساساً في جوانب الأزمة ومنها قضية الاستملاكات... وقضايا التحديد والتحرير.. فلماذا هذا الاستثناء؟!

المادة /١٤/ الفقرة/د/:

يجوز للهيئة في كل وقت العدول عن قرار منع التصرف أو تعديله متى رأت موجباً لذلك لاشك أن العودة عن الخطأ فضيلة.. لكن ما هي ضوابط هذا الموجب.. والذي جاء مطلقاً وفي كل وقت.؟!

المادة /١٦/:

للهيئة بالتنسيق والتعاون مع الأجهزة المعنية جمع الأدلة والمعلومات وهنا نتساءل من هي هذه الأجهزة المعنية المطلقة.. والتي يدخل في ضمنها حتماً بعض الأجهزة الأمنية الفاسدة والتي لا تخضع لأية رقابة.. .. يجب تحديد ذلك بوزارة الداخلية.

المادة /٢٣/: شروط عضوية المجلس.

الفقرة /٤/ أن يكون غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالثقة وغير مصروف من الخدمة أو مسرح تأديبياً أو معزول أو مطرود منها، ولو رد إليه اعتباره.

فالمواطن الذي اتهم وهو بريء وحصل على حكم بذلك ورد إليه اعتباره يبقى متهماً وغير نزيه.. ونحن نعرف أن الكثيرين اتهموا زوراً وبهتاناً.. فلماذا ذلك؟

وأخيراً هذه أمثلة عما يوجد في قانون إحداث الهيئة.. ولعل التساؤل الأهم لماذا لا يكون لهذه الهيئة مفعول رجعي بتناول قضايا الفساد السابقة.. وما مصير المئات أو الآلاف من ملفات الفساد في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وهي غيض من فيض الفساد الذي أهلك البلاد والعباد..

وستكون لنا وقفة أخرى مع قانون الاستملاك وقانون الكسب غير المشروع وهما لا يقلان أهمية عن سابقهما. ■■

قدسيا «مدينة أشباح»!

بعد أن كانت بلدة قدسيا من المناطق الآمنة التي تغص بعدد كبير من السكان القاطنين فيها، لكونها مركزاً حيوياً من الناحية العمرانية والاقتصادية والتعليمية، أصبحت الآن «بلدة الأشباح»، فالواقع الأمني سيئ جداً، إذ انتشرت الفوضى والسرقات، ونهب البيوت والمحلات التجارية بشكل كبير، وخاصة البيوت المفتوحة من جانب رجال الأمن أثناء المداهمات، والتي لم يستطع أصحابها الوصول إليها لإغلاقها، نتيجة رحيلهم خارج البلدة أو لمنعهم من العودة اليها لاحقا، أما الواقع الخدمي ليس بحال أفضل، فالبنى التحتية الخدمية شبه معدومة، إذ أن الكهرباء غير متوفرة بمعظم المناطق، بالرغم من محاولة شركة الكهرباء إعادة التيار لبعض المناطق، والتي بقيت دون كهرباء لمدة تزيد عن اثني عشر يوماً, كما أن معظم محولات المكيفات التي كانت بجانب الجامع الرئيسي قد دمرت بالقصف العشوائي على البلدة..
ولم يتأذ مقسم الهاتف أبداً، لأنه يغذي منطقة مساكن الحرس، ولكن الأبنية التي تضررت من القصف تضرر معها أيضا علب الهاتف والكابلات المؤدية إليها، أما بالنسبة للمياه، فإنها موجودة فقط في الأماكن غير المتضررة، وبما أن الأماكن غير المتضررة نادرة في قدسيا، فإن المياه نادرة ايضاً.
كما أن النزوح من المنطقة لا يزال مستمراً حتى الآن، وذلك لانعدام كل وسائل العيش في هذه البلدة، وبالرغم من توقف القصف عليها إلا أنها تعتبر من المناطق المنكوبة، لأنها دمرت اقتصاديا بالكامل، وخاصة المحلات التي كانت تعتمد البلدة عليها، كما تضررت معظم الأبنية السكنية فيها، إذ تقدر خسائر هذه البلدة بمايقارب مليار ليرة سورية، وحتى الأموات لم يستثنيهم القصف العشوائي، فمقبرة قدسيا الرئيسية أصيبت بأضرار كبيرة تصعب صيانتها وترميمها بالوقت الحالي، بالإضافة إلى الأضرار المادية التي لحقت بمبنى البلدية وبالمحكمة، والتي يصعب الآن إعادة ترميمها نتيجة عدم وجود الميزانية، ولعدم وجود أيدي عاملة . بالإضافة لما سبق ذكره، تبقى مصيبة الأزمة الحالية، بالاضرار في الممتلكات الشخصية الخاصة (البيوت، المحال، التجارية، السيارات)، والتي لا يمكن لأصحابها بالوقت الراهن تعويضها نتيجة الوضع الاقتصادي السيئ، وانعدام السيولة النقدية بيد العائلات المهجرة والمتضررة..

■■

معضمية الشام.. أعمال قتل واختطاف!

◄ ماهر فرج

مع اندلاع الأزمة في سورية، وانتشار العنف، وأخذ الأزمة مساراً مسلحاً، أصبح غياب الأمن وانتشار الخطف والقتل من أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن، في ظل تراجع دور قوى الأمن، وانشغالها بمهام أخرى، مما أبعدها عن أداء واجبها الأساسي، و تسليح عدد من المجموعات من جانب جهات غير رسمية بموافقة وبغطاء جهات رسمية، والتي باتت تعرف بـ «اللجان الشعبية»، لتأخذ هي دور رجال الأمن في حماية الأحياء والقرى، إلا أن بعض هذه اللجان قد تجاوز الغاية التي أنشئ من أجلها نتيجة غياب الرقابة والمحاسبة الرسمية، مما جعل بعض الفاسدين من عناصر هذه اللجان يقومون بأعمال الخطف، والنهب، وطلب الفدية، والأتاوات من المواطنين، بالإضافة إلى القيام بردود فعل انتقامية في بعض الأحيان من مواطنين محسوبين على مناطق مخالفة لمناطقهم في التوجه السياسي.



اللجان الشعبية

إن معظم أفراد اللجان الشعبية ينتمون إلى فئة المهمّشين العاطلين عن العمل، والذين وجدوا في الالتحاق بهذه اللجان مصدراً للرزق، كما أن عدداً منهم من أصحاب السوابق، إضافة إلى أن معظمهم -بحسب من يعرف بعضهم من فترة طويلة وتعامل معهم يومياً- يؤكد أنهم يعانون من مشاكل اجتماعية، كـ «الإدمان على المشروبات الكحولية، والمخدرات»، وهذا لا ينفي وجود بعض اللجان الشعبية التي تقوم بواجبها في حفظ أمن أحيائها، لكن هناك شكاوى من أهالي بعض المناطق على أفراد هذه اللجان، وهذا يشير إلى أن البعض يستغل السلاح الموجود بين يديه لغير الهدف الذي وضع من أجله، كما هي الحال في المناطق التي يتشارك فيها المؤيد والمعارض في السكن، أو يتجاورون في الأحياء كـ «معضمية الشام» والتي ورد لـ «قاسيون» شكوى من أهلها الذين لم يجدوا من يستمع لمعاناتهم.

معضمية الشام

يؤكد أهالي منطقة معضمية الشام أنها تشهد فلتاناً أمنياً كبيراً، وأعمال قتل وخطف بين الأحياء التي توصف أنها موالية، و التي توصف أنها معارضه بشكل يومي تقريباً، كما جرى تشكيل لجان شعبية في هذه المنطقة بشكل غير رسمي من أحد رجال الأعمال الكبار في سورية، كما يقول أبناء الحي.

وأوضح أهالي المنطقة، أن ما يحدث في معضمية الشام يعاني منه الأهالي يومياً، فكلما قتل رجل من الحي الشرقي أو الشمالي الذي تسكنه أغلبية مؤيدة (حسب التصنيفات الدارجة) على يد الجماعات المسلحة، يقوم عدد من أفراد هذين الحيين بمساعدة اللجان الشعبية فيه، بخطف أفراد من الأحياء التي تصنف أنها معارضة، مما يدفع هذه الأحياء، للقيام برد فعل معاكس، وخطف عدد من أفراد الأحياء المؤيدة، وكل طرف يقوم بتعذيب المختطفين الذين بين يده، ثم يقوم الطرفان بعملية مبادلة للمختطفين، لكن المعاناة الأكبر تكمن لدى أولئك الذين فضلوا البقاء على الحياد، فلا هم «مع ولا ضد»، ورغم ذلك لم يسلموا من الخطف أو القتل. كما هي حال أحد الآباء الذين قتل أحد أبنائه بعد خطفه، ولكنه رفض الحديث عن حالته خوفاً من التهديد الذي تلقاه بالقتل فيما لو تكلم، لكن أحد معارفه، روى لـ «قاسيون» القصة كاملةً.

قصة اختطاف

روى «أحد معارف الأب»، أن أبن هذا الرجل تم خطفه، وتبدأ القصة في بداية الشهر، عندما كان عائداً وبحوزته راتبه وراتب أبيه وأمه الموظفين في الدولة، والبالغ مجموعها ٦٤ ألف ليرة، وحيث جرى اختطافه، ونصح البعض والد الشاب المخطوف باللجوء إلى أحد مسؤولي اللجان الشعبية، وعندما عرض الأب مشكلته، أجابه المسؤول: (أننا قد صرفنا على أبنك ٣٠٠٠ ل.س ثمناً لإطعامه خلال فترة وجوده عندنا، وطلب منه إحضار هذا المبلغ قبل إطلاق سراح ابنه)، لم يجد الأب أمامه سوى القبول، وعاد لإحضار المبلغ، لينصحه أحد الأشخاص، بأن يتنازل لهذا المسؤول عن مبلغ ٢٠ ألف ليرة من أجمالي المبلغ الذي كان مع ابنه للمسؤول في اللجان الشعبية لضمان خروج ابنه، وعندما عاد الأب لدفع ٣٠٠٠ ليرة، عرض على مسؤول اللجنة الشعبية ما نصح به، لكن هذا المسؤول الشعبي أخذ ٣٠٠٠ ليرة، طلب من الأب نسيان موضوع ابنه نهائياً، كتلميح بأن ابنه قتل، وهدده إذا تكلم وتحدث بهذه القصة أمام أحد لكان مصيره القتل هو الآخر، وهذه الواقعة جرى سردها بحسب أحد معارف الأب الذي رفض ذكر اسمه خشية أن يقتل..

كما أن لـ (لأحياء المعارضة) قسطها أيضاً بأعمال الخطف، ليصبح الأمر سجالاً بين أخذ ورد، ومعضمية الشام أحد هذه الأحياء، إضافة إلى انتشار القتل بشكل كبير، وبحسب الأهالي، لا يمر أسبوع إلا وتجد جثة ملقاة في أحد شوارع المعضمية قد تم قتلها ليلاً.

ومن سخرية القدر، هو لجوء أهالي هذه الأحياء إلى مسؤولي اللجان الشعبية، ليعرضوا المشاكل التي يعاني منها الأهالي في هذه الاحياء لحلها، فهم المسؤولون عن المنطقة في ظل غياب دور الدولة، إضافة إلى عدم احترام أفراد اللجان الشعبية لأهالي الحي مهما كانت صفاتهم الرسمية أو الوظيفية، وعدم احترام تاريخ بعض الموظفين الحكوميين، أو العسكريين المتقاعدين مهما كانت المناصب التي تقلدوها قبل التقاعد، أو حتى من هم على رأس عملهم أيضاً.

المضحك المبكي

ومن الحوادث الأخرى في معضمية الشام، هو قيام عدد من أفراد الحي المحسوبة على الموالاة، بإيقاف أحد المكروباصات الموجود في حي معارض، واختطاف أفراده بقوة السلاح، رداً على خطف مجموعات مسلحة لأفراد من الأحياء المصنفة بالموالاة، والذين قاموا بتغطية وجوه المخطوفين «بكنزاتهم» التي يلبسونها، ثم اقتيادهم إلى مكتب مسؤول اللجان الشعبية لديهم، وفي الطريق، كان أحد المخطوفين يحاول الكلام، إلا أنه تعرض للضرب، ومنع من الكلام، وبمجرد الوصول إلى مكتب المسؤول، وهو مكتب عقاري أصلاً، بدؤوا بضرب المخطوفين، قبل أن يصرخ ذلك الشاب عندما سمع صوت المسؤول الشعبي، ويدرك بأنه صوت أخيه الأصغر، ليتحول أفراد اللجان إلى الشجار فيما بينهم بدلاً من ضرب المخطوفين.

قد يعتقد البعض أن ما ذكر من حالات حدثت في منطقة معضمية الشام من نسج الخيال، لكنها ليست كذلك، بل هي معاناة أهالي هذه المنطقة سواءً كانوا «موالين أم معارضين»، وهذا يؤكد أن على الجهات الرسمية أن تعود لدورها في حماية المواطن وفق القانون والدستور، بدلاً من تركه وحيداً في مواجهة مصيره أمام مجموعات الخطف والخطف المضاد أو القتل والقتل المضاد، والتي تستفيد من هذا الواقع الذي يشكل التربة الخصبة لنشوئها ونموها..

■■

مجلس الشعب في دورته الثانية:

ماهر حجار: أثبّتُ طعني الدستوري وأطلب تثبيته في المحضر



يواصل مجلس الشعب عقد جلسات دورته الثانية من الدور التشريعي الأول، وقد شهدت الجلسات الثانية والثالثة والرابعة إقرار مجموعة من المراسيم الهامة وتمت مناقشة عدد من القوانين وأقر المجلس بعضها كما رد المجلس مشروع قانون نقابة أطباء الأسنان إلى اللجنة المختصة لدراسته وتطويره مجدداً.

وبتاريخ الأربعاء ٢٠١٢/١٠/١٧ عقد المجلس جلسة خصصها لمناقشة مشروع قانون مقدم من وزارة الكهرباء يتضمن إعفاء المشتركين عن كامل الفوائد والغرامات والبدلات المترتبة عليهم خلال أعوام ٢٠١١ وما قبل، وتقسيط الذمم المترتبة عليهم تقسيطاً.

ثم انتقل المجلس لمناقشة مشروع قانون مقدم من وزارة الزراعة يقضي بإنهاء العمل بالمرسوم التشريعي رقم /١٥/ لعام ٢٠١١ القاضي بإحداث مؤسسة إكثار البذار والعودة إلى العمل بالمرسوم التشريعي /١٩٠/ لعام ١٩٧٠ القاضي بإحداث مؤسسة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وقد اعترض الرفيق ماهر حجار أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو المجلس على مشروع القانون دستورياً. وقدم مداخلة قال فيها:

«السيد رئيس مجلس الشعب الموقر
السادة الأعضاء المحترمون

كوني عضواً في اللجنة الدستورية والتشريعية كنت قد تقدمتُ باعتراض دستوري على مشروع القانون ضمن متن تقرير جواز النظر الذي أعدته اللجنة بالأكثرية وباعتراضي الفردي. وقد شرحت في اعتراضي أمام المجلس بأن هذا المشروع غير دستوري لأنه يتضمن إنهاء العمل بمرسوم تشريعي صادر عن مقام رئيس الجمهورية، وأن هذا لا يصلح لأن المرسوم التشريعي أعلى رتبة من القانون ولا يجوز إلغاء العمل بمرسوم إلا بمرسوم جديد. وكنتُ قد استدللت على ذلك بنقطتين، وهما:

المرسوم لكي يُقر رفضه يحتاج إلى أكثرية الثلثين، بينما القانون يحتاج لكي يُقر إلى الأغلبية المطلقة فقط.

المرسوم ينفذ فور صدوره. والقانون لا ينفذ ما لم يصدر بمرسوم تشريعي.

وهذا ما نص عليه الدستور وما تؤيده جميع مواد الدستور التي تتناول التشريع.

وقد رفض المجلس اعتراضي وأقر جواز النظر الدستوري بمشروع القانون المقدم من وزير الزراعة.

السيد رئيس المجلس .. السادة الأعضاء

لأني جعلتُ من محاسبة نفسي صناعةً أعتقدها، ومن تفقد حالاتي عقدة أرجع إليها، قمتُ بسبب رفض المجلس للاعتراض بدراسة جواز النظر الدستوري مجدداً.

واليوم أريد أن أطعن مجدداً بجواز النظر الدستوري في هذا المشروع، وسأقرأ عليكم نص المادة /١١٣/ من الدستور. تقول المادة سيادة الرئيس:

يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج دورات انعقاد مجلس الشعب، أو أثناء انعقادها إذا استدعت الضرورة القصوى ذلك، أو خلال الفترة التي يكون فيها المجلس منحلاً.

تعرض هذه التشريعات على المجلس خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد أول جلسة له. للمجلس الحق في إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بقانون، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المسجلين لحضور الجلسة، على أن لا تقل عن أكثرية أعضائه المطلقة، دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي، وإذا لم يلغها المجلس أو يعدلها عُدت مقرة حكماً.

السيد الرئيس ... الزملاء الأعضاء..

ألا يعني ذلك أن مهلة الخمسة عشر يوماً هي مهلة سقوط؟ وأنه لا يحق إلغاء المرسوم التشريعي بقانون إلا خلال الخمسة عشر يوماً؟

مشروع القانون المقدم من وزير الزراعة أقره مجلس الشعب السابق بتاريخ ٢٠١١/١/١٩ أي لأنه مضى على إقراره قرابة السنتين. ألا يعني أن مهلة السقوط قد انتهت منذ مدة طويلة وبالتالي لا يجوز إلغاؤه بقانون؟ فإذا أضفنا ما سبق أن طعنا به لتأكد بشكل واضح وضوح الشمس عدم جواز النظر به دستورياً.

السيد رئيس المجلس..

لقد أتتنا وزارة الزراعة بمشروع قانون أذهلنا عن كل عجيب، وآنسنا بكل غريب، فهو في مادته الأولى ينهي العمل بمرسوم ويعيد العمل بمرسوم صادر قبل ٤٢ سنة دون أن تعالج فقرات المشروع مواد المرسومين، أي أن التشريع أصبح لدى وزارة الزراعة بالجملة، دون التطرق إلى فقرات أو مواد. .... هكذا، كلها دفعة واحدة بالجملة...

السيد رئيس المجلس

إن التعاطي مع فقرات المرسومين هكذا، إلغاء مواد مرسوم والعودة إلى مواد مرسوم آخر كلها بالجملة، غير صحيح. فمثلاً أصبح الرأسمال الاسمي لمؤسسة تأمين الإنتاج الزراعي ١٠ مليارات ليرة سورية. بينما هو في المرسوم الذي يريد المشروع العودة إليه ٢٥ مليون ليرة سورية. كيف سيجري التعامل مع ذلك؟؟ لا أحد يعرف!! وكيف سيتم التعاطي مع العمال المؤقتين الذين أقرهم المرسوم /١٥/ ولم يلحظهم المرسوم /١٩٠/؟؟ أطلب الإجابة من السيد الوزير على هذه النقطة.

السيد رئيس المجلس..

أثبت طعني الدستوري بمشروع القانون وأطلب تثبيته في محضر الجلسة. وشكراً».

ورغم هذا الطعن فقد قرر المجلس إقرار هذا المشروع، وأُقر بالأكثرية.

ومن الجدير ذكره أن وزير الزراعة قد التزم أمام المجلس بعدم إلحاق أي ضرر بحقوق العمال المؤقتين وعدم تسريح أحد منهم.

■ **مراسل قاسيون**

من الذاكرة



ذاب الثلج... وبان المرج

◄ **محمد علي طه**

كنت خلال زياراتي شبه الدورية الأسبوعية تقريباً، للشيوعي المزمن الرفيق الأديب عبد المعين الملوحي، أجلس معه في غرفة مكتبه ومكتبته في آن واحد، بمنزله قرب وزارة الصحة بدمشق، لأسرد على مسمعيه خلاصة وافية عن عمل وأخبار الرفاق وأحوال المدينة والبلاد، وأستمع إليه ـ وهو كعادته دائماً ـ يبوح بما لديه من أفكار وشؤون ببساطة آسرة وشفافية قل نظيرها، ويمكنني القول بكل الصدق والدقة: إنه مسكون بحب الإنسان والإنسانية، ومعبأ بالكره والعداء المشروع للاستعمار والقهر والاستغلال وبخاصة نقمته الشديدة على الاستبداد والمستبدين الطغاة الجاثمين على صدور شعوبهم.

في إحدى تلك الزيارات أخبرني أنه ينوي تأليف كتاب يشرح فيه الدوافع والأسباب التي جذبته لاعتناق الشيوعية، فأصبح شيوعياً مزمناً، وهو من مواليد حمص عام ١٩١٧ عام ثورة اكتوبر المجيدة. وبعد صدور الكتاب تحت عنوان «كيف أصبحت شيوعياً؟» شعرت بحافز قوي يدفعني إلى مواصلة ما ذهب إليه، وذلك بلقاءات مع عدد كبير من الرفاق من مختلف «الفصائل» ومن التاركين للتنظيم، ونشر تلك اللقاءات على صفحات قاسيون لتكون أمام الجميع، وخصوصاً الرفاق الشباب، ليستلهموا من تجارب رفاقهم القدامى ما يفيد نضالهم ويعزز عملهم الصادق المخلص لخير الشعب والوطن والحقيقة التي يجب أن تقال: إنني توقفت ملياً عند معنى «أصبحت شيوعياً» وساءلت نفسي: هل الانضمام إلى صفوف الحزب يجعل المنضم شيوعياً؟!

أم أن الشيوعية تعني الممارسة والفعل واقعاً وسلوكاً ونضالاً وعطاء وتضحية ونكراناً للذات؟! ولتشفع لي صراحتي لأن المعول أولاً وأخيراً هو على صدق الانتماء المتجسد بالقول والعمل معاً. ولعل البعض يتساءل: إلى ماذا ترمي؟ وأقول: إن لقب الشيوعي يليق فقط بالشيوعي الحقيقي. وبسبر الواقع تطالعنا شواهد عديدة يعرفها الكثير منا عمن «طفشوا» من الشيوعية وتنكروا لها وعادوها، وهؤلاء لم يكونوا في يوم من الأيام شيوعيين، بل بالتنظيم كراكب قطار يريد الوصول إلى «محطته» الخاصة، هذه الشواهد ملأت برامج المحطات الفضائية، لتصفع عيون المشاهدين بدعاة انبطحوا في أحضان «ديمقراطية» الرأسمالية المتوحشة، وجهروا بتحالفهم مع الظلاميين من عفن قرون التخلف والأحقاد، هؤلاء الذين لعقوا الأسطوانات التي عزفوها سابقاً، بل بلعوها، والذين «يبتدعون» أسطوانات جديدة تنعت الثابتين على المبدأ بالخشب والخشبية وسأضيء في حديثي اليوم على نماذج من الثابتين عل المبدأ حتى يومهم الأخير، الذين أثبتوا أنهم أحياء، ولغتهم هي الحية النابضة بالأمل الثوري بانتصار نضال الكادحين الساعين إلى بناء عالم أفضل وأجمل، وفي مقدمة هؤلاء النماذج شهداء حزبنا في المعارك الوطنية والطبقية وتحت التعذيب.. من الرفيق الضابط الطيب شربك إلى العامل حسين عاقو إلى الرفيق الضابط ممدوح قره جولي إلى القائد فرج الله الحلو إلى المعلم سعيد الدروبي إلى بقية كوكبة الرفاق الخالدين.

ولتسمحوا لي قراءنا الأعزاء أن أتحدث عن واحد ممن أبدعوا اللغة الحية النابضة بأسمى ما في الوجود من حب للإنسان ورجاء حار مدعم بالعمل والفعل لوطن حر وشعب سعيد، إنه الرفيق الشاعر وصفي القرنفلي ١٩١١ ـ ١٩٧٢ صاحب السجل الحافل بالنضال والعمل المخلص في سبيل العمال والفلاحين، والذي أتحفنا بالعديد العديد من القصائد الثورية ومنها رائعته في عيد العمال عام ١٩٥٤ التي ألقاها بحضوره ونيابة عنه لمرضه الرفيق الشاعر محمد الحريري بصوته الجهوري الهادر في سينما الرشيد الصيفي «اللونابارك» التي أقيم مكانها المركز الثقافي السوفيتي بين ساحة يوسف العظمة وساحة السبع بحرات...

ومنها هذه الأبيات المشحونة بالحياة والإبداع العذب الآسر:

سبح الصبح باسمنا إذ رآنا
وانتشى الدرب يوم همت خطانا
صفق الجدول الصديق يحيينا
ونادى فأيقظ الأقحوانا
وهفا برعم يساءل من يا
أم؟ قالت أظنهم نيسانا
كل تاريخنا انتفاضة أحرار
وشعر يستصغر العبدانا
قل لمن يزعمون عالمهم حراً
أحر يستعبد الإنسانا؟
كم خدعتم بالعالم «الحر» شعباً
والتهمتم على اسمه الأوطانا
قد عجنا دولاركم وخبرناه
فكان التزوير والبهتانا
إن هذا الدولار لو يقرأ
التاريخ تاريخنا إذن لاتقانا
عرب نحن والعروبة
إنسان شريف يستنكر العدوانا
كلما هم فاتح أو غزانا
ضاع في السفح واستطالت ذرانا

■■

أحكام جائرة

تصر بعض الجهات الوصائية في محافظة طرطوس على تغريم مرشحي الجبهة الشعبية وغيرهم من المرشحين المستقلين لانتخابات مجلس الشعب بدعوى مخالفة القانون الانتخابي بمبلغ ٢٥ الف ليرة سورية لكل مرشح ولاحقا ازدادت الغرامة، ومن الواضح إن هذا الحكم ينطلق من خلفية سياسية كيدية أكثر مما يكون له علاقة باحترام القانون الانتخابي من عدمه، بل هي في الجوهر رسائل لها طابع آخر غير جانبها القانوني الشكلي، وإلا فما معنى أن يغرم ثلاثة من مرشحي الجبهة الشعبية بمبلغ ٢٥ ألف ليرة لكل منهم وصورهم ضمن ملصق دعائي واحد طالما أن المخالفة على الملصق، ولماذا غض البصر عن الكثير من المخالفات الفاضحة للقانون الانتخابي بما فيها من جهات رسمية، على ما يبدو أن من يقف خلف هذه القرارات لم يستوعب الوضع الجديد في البلاد وما زال يحلم واهماً باسكات الناس وطرح الرأي المخالف لآرائهم في شؤون البلاد والعباد.

■■

معاناة فلاحي السويداء... مستمرة



«ليبقَ التفاح بالأرض سماداً ولن أبيعه لأولئك السارقين» هكذا علّق أحد الفلاحين في السويداء بعد أن وصل إلى حدود اليأس من إمكانية بيع وتسويق ما لديه من تفّاح لهذا العام.

هذه الإشكالية القديمة الجديدة التي يصطدم بها فلاحو السويداء كل سنة منذ أكثر من ٣٠ عاماً وحتى اليوم، لكن الجديد في هذا العام والذي حوّل تلك الإشكاليات إلى معاناة ومأساة حقيقية هو ارتباط مشكلة تسويق الإنتاج من التفاح مع الأزمة الوطنية، كما هي الحال في كل الملفات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى، ففي هذا العام أعلن الضمانون مبكراً أسعاراً للتفاح متدنية جداً بسبب المخاطر الأمنية وغياب إمكانية التأمين على السيارات وغيرها من مشاكل النقل، فتراوح سعر كيلو التفاح المعروض على الفلاحين من الضمانين بين ال٢٠ ل.س وحتى ال٢٢ ل.س هذا السعر الذي لا يغطي تكاليف العناية بالشجر من الرش والتقليم ثم الفلاحة والتسميد، والتخزين في البرادات الخاصة مكلفة أكثر، فكان الحل الوحيد أمام الأغلبية العظمى من الفلاحين اللجوء إلى التخزين لدى فرع المؤسسة العامة للخزن والتوزيع في السويداء والتي عرضت أسعاراً تعتبر جيدة، وتم الإعلان رسمياً عن استقبال كل كميات التفاح، لتكون المفاجأة عدم وجود صناديق بلاستيك لدى المؤسسة تكفي لاستيعاب كميات التفاح الموجودة، اقترحت المؤسسة أن يشتري الفلاحون الصناديق ثم يتم التعويض عليهم لاحقاً لكن هذا الاقتراح غير ممكن بسبب الإمكانية المالية الضعيفة للأغلبية الساحقة من الفلاحين إضافة لعدم وجود تلك الكميات في السوق، جاء التوجيه من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بشراء ٢٥ ألف صندوق لتغطية الطلب وقد لاقى هذا الحل قبولاً لدى جميع الفلاحين، لكن يعلّق عدد من الفلاحين الأعضاء في جمعيات فلاحية: «جاء القرار من الوزارة وهو كفيل بحل المشكلة، نعم صحيح، الأزمة الآن تكمن في ضبط الفساد الموجود في فرع السويداء وفي المؤسسة العامة للخزن والتوزيع في سورية فالكمية الأولى التي اشتريت ذهب أكثر من نصفها إما لوزير سابق، أو لزعيم عائلي أو ديني، أو لأحد الضمانين الكبار المشترك دوماً مع الفساد».

تجدر الإشارة إلى المشكلات السابقة لهذه المشكلة والمكملة لها، أولها مواد الرش المنتهية مدتّها إذ كانت معظم الأدوية وخصوصاً منها الخاصة بمرض «السوس» تنتهي صلاحيتها الدوائية منذ عام ٢٠٠٨ وتم تداولها في السوق رغم التحذيرات العديدة، مما سبب أضراراً كبيرة للمحصول يدلل عليها الفلاحون بالكميات الكبيرة من التفاح المتساقط تحت الشجر بالرغم من العناية والمتابعة الجدية لمواعيد وكميات الرش. المشكلة الثانية كانت في توزيع المازوت على الآليات الزراعية حيث كان الوعد بتوزيع ٥٠ ليتراً من المازوت أسبوعياً، لم توضع آلية للتوزيع العادل وفق جداول تنظم الدور، ثم جاء تعميم ينص على إعطاء كل فلاح صاحب آلية زراعية قسيمة تخوله شراء الكميات المخصصة من أية كازية، ولا تعليق هنا على وجود تلك القسائم لكن المشكلة في عدم تحديد مراكز وكازيات خاصة لهذه المهمة، ونتيجة لذلك بات الفلاحون في سباق ليعرفوا أي الكازيات يتوافر لديها المازوت مما خلق طوابير خانقة مجدداً، إضافة لعدم وجود رقابة فعّالة على التوزيع فكان يأتي أحياناً مجموعة المحافظة أو الجمعية الفلاحية ومعهم عناصر من الشرطة يمرّون على الكازية الموجود فيها مازوت وطوابير الآليات، يسألون عن حال الجميع ثم يغادرون بعد خمس دقائق، هذا الأمر وضع الفلاحين تحت رحمة مزاج أغلبية أصحاب الكازيات ومصالحهم وفسادهم، بالتالي أبطلت كل الفعالية والفائدة المرجوة من وجود القسائم وعادت مشكلة عدم توافر مادة المازوت للآليات الزراعية إلى بداياتها.

■■

تغيرات التجارة الخارجية : نمو الاحتكارات وتآكل القطاع العام

◄ عشتار محمود

تغير اتجاه الميزان التجاري السوري من الفائض إلى العجز منذ عام ٢٠٠٣، فازدادت وارداتنا بنسب كبيرة مقارنة بالصادرات وأصبح لقطاع التجارة الخارجية سمتان ثابتتان منذ عام ٢٠٠٣ أولهما زيادة حصة الواردات مقابل الصادرات، وثانيهما زيادة حصة القطاع الخاص، مقابل القطاع العام..

ومع هاتين السمتين الواضحتين كمياً تظهر تغيرات ناتجة بشكل مباشر عن هذا الانحراف نحو القطاع الخاص والواردات، والتي تنعكس في نوع الواردات وتوزعها ووظيفتها .. يستورد القطاع الخاص حوالي ثلاثة أرباع الواردات السورية، وكذلك نسبة متقاربة من الواردات المتعلقة بالصناعة التحويلية، والتي تتوزع في سلع متنوعة منها السلع الاستهلاكية الجاهزة، والمواد الخام، والوسيطة والأصول الثابتة الرأسمالية، أي يعتبر القطاع الخاص المزود الأساسي لقطاع الصناعة التحويلية بموادها المستوردة.

يتضح أن الأصول الثابتة الرأسمالية والتجهيزات الكبرى تستورد لمصلحة القطاع الخاص وعن طريقه، ويبقى للقطاع العام نسبة ١١٪ بعد أن كانت في عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٢٪، أي أن المستورد الأساسي للتقنيات والتجهيزات الجديدة هو القطاع الخاص.

المواد الاستهلاكية هي احتكار على القطاع الخاص، حيث تبلغ حصته منها ٩٤٪.

ترتبط واردات القطاع الخاص ارتباطاً كبيراً بالصناعة، فنسبة ٥٠ ٪ من وارداتها نصف مصنعة، بينما الخام تشكل نسبتها ١٢٪ فقط من مجمل واردات القطاع الخاص.

تدل كل هذه الأرقام على أن زيادة الواردات لدى القطاع الخاص، قائمة على أساس تعميق الارتباط مع الصناعة، وخلال الأعوام العشرة الماضية بدأت واردات القطاع الخاص المرتبطة بالصناعة تزيح حصة القطاع العام من هذا المجال تحديداً، حيث تراجعت مستوردات القطاع العام الوسيطة من ٤٤ ٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١٠. وتراجع استيراده للأصول الثابتة الراسمالية كما ذكر سابقاً.

إلا أن الأعوام العشرة الماضية التي ازداد فيها ارتباط التجارة الخارجية بالصناعة لم تشهد نمواً في قطاع الصناعة وإنما يشهد القطاع تراجعاً في مساهمته بالناتج، وتغيرات طفيفة في الإنتاجية، وهو ما يطرح تساؤلاً :

ما السبب الذي يمنع قطاع الصناعة من التطور بمستوى تطور الواردات التي ترتبط بشكل كبير به؟

تجارة المفرق حاجز بين الواردات والصناعة

بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ ازدادت حصة تجارة الجملة والمفرق من ١٢ ٪ إلى ١٦٪

مقابل تراجع في الصناعة من ٣٧٪ إلى ٣٤٪، وفي الزراعة من ٢٠٪ – ١٤٪.

تعطي هذه الأرقام إشارات إلى أن الاقتصاد يعاني من نسب نمو منخفضة في الصناعة والزراعة لا بد أن توسع حصة تجارة الجملة والمفرق بنسب كبيرة مرتبطة بالقطاع المزدهر الآخر وهو الواردات، حيث تشكل الواردات الاستهلاكية تحديداً الجزء الأساسي من تجارة الجملة والمفرق، بعد أن حررت من جزء كبير من التعرفة الجمركية والقيود، وتحولت إلى منافس للقطاع الصناعي الذي يعاني من ارتفاع



تكاليفه، وهو ما يشكل الجانب الآخر من ازدهار قطاع التجارة الداخلية وارتباطه بالمستوردات، حيث ترتفع أسعار المستوردات الصناعية لتشكل ربحاً لتجار الاستيراد وتراجعاً في إنتاجية الصناعة.

تجارة الجملة والمفرق تنافس الصناعة عن طريق بيع الواردات الاستهلاكية بكميات كبيرة وأسعار منخفضة، وتزيد من تكاليف الصناعة ببيعها الواردات المتعلقة بالصناعة بأسعار مرتفعة.

الجدول الآتي يوضح حصة كل من القطاعين في أهم بنود الواردات:

البيان	إجمالي	الصناعة التحويلية	الخام	مواد مصنعة	أصول ثابتة ورأسمالية	وسيطة	مواداستهلاكية
عام	٪٢٥	٪٢٦	٪٤٧	٪٤٣	٪١١	٪٣٣	٪٦
خاص	٪٧٥	٪٧٤	٪٥٣	٪٥٧	٪٨٩	٪٦٧	٪٩٤

يوضح الجدول الآتي أن بعض منتجات القطاع العام الصناعي والتي توقفت شركاتها اليوم، قد عانت من تزايد كبير في استيراد المواد المشابهة لمنتجاتها وترافق هذا التزايد بتراجع في إنتاجها حتى التوقف.

الإنتاج المتوقف في القطاع العام	ملاحظات	الاستيراد بين عامي ٢٠٠٤– ٢٠١٠
الغزول الحريرية	**بلغ إنتاجها في عام ٢٠٠٨ : ١٣٣ طناً توقفت في ٢٠٠٩**	٩٨٠ – ٣٧١٥ طناً
الجلود المدبوغة	إنتاجها في ٢٠٠٧ : ٩٥١ ألف قدم ٢ وتوقف منذ ٢٠٠٨	١٤٩٩– ٥٥٩٤ طناً
أنابيب معدنية	إنتاجها في عام ٢٠٠٦ : ٤٦٣٨ طناً وتوقفت منذ ٢٠٠٧	٨٨٣٢ طناً ٢٠١٠
محركات كهربائية	**إنتاجها في عام ٢٠٠٩ : ١٠٨ قطع بعد أن كان ٩٧٣ قطعة في عام ٢٠٠٦ وتوقف منذ عام ٢٠١٠**	٢,٣ مليار – ٤ مليار قيم محركات مستوردة بأنواعها
محولات كهربائية	من ٤٢ ألف قطعة في ٢٠٠٦ إلى ألفين قطعة في ٢٠٠٨ وتوقف منذ ٢٠٠٩	استيراد محولات بقيمة ١,٩ مليار٢٠١٠
مقاطع الألمنيوم	من ٧٥٠ طناً ٢٠٠٦ ، إلى ٣٢٠ طناً ٢٠٠٨ ، وتوقف منذ ٢٠٠٩	١٤٧٩١ – ٦٤١٦٤ طناً من منتجات الألمنيوم المتنوعة مليار ليرة سورية

وهي المعادلة التي تفسر زيادة تجارة الجملة والمفرق مع زيادة حجم الواردات، مقابل انخفاض حصة الصناعة على الرغم من تركز الواردات بالمواد الصناعية والمتعلقة بها.

استثناءات

تنطبق هذه المعادلة المذكورة على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ولا تنطبق أبداً على مشاريع حيتان الاستيراد والصناعة والسلطة، بل هي مفصلة على مقاسهم..

موضعياً نتجت في سورية ظاهرة رجال الأعمال المركبين والمشتركين بثلاثة نشاطات رئيسية، تجار واردات، صناعيين، ومسؤولين حكوميين في أغلبهم، وهي صفة مشتركة لدى العديد من رؤساء غرف الصناعة في المحافظات على سبيل المثال، وهي نتيجة طبيعية لتجمع أموال الفساد خلال العقود الماضية، وحاجتها إلى منفذ يناسب وزنها ومستوى أرباحها المطلوبة، وكانت الصناعة الاحتكارية التي سرعت عملية الارتباط بالمنظمات الدولية لتلاقي مصلحتها مع عملية تحرير التجارة الخارجية من القيود والتعرفة، نظراً لانخفاض الإنتاجية والذي يتطلب احتكاراً واسعاً وتخفيضاً كبيراً في أسعار المدخلات لتحقيق الربحية، ولهذه الاحتكارات حصة كبيرة من الواردات الصناعية والاستهلاكية، وقد تتم العملية بطريقة عكسية أي من احتكار التجارة الخارجية في قطاع ما، إلى الصناعة، ولكن كلا الطريقين يبدأ من النفوذ والعلاقة مع منابع الفساد الكبرى القائمة على نهب الدولة..

تتيح هذه العملية ربط مصالح فئات واسعة من كبار التجار، الصناعيين، وكبار المتنفذين والمسؤولين، وينتج عنها تآكل المشاريع الصغيرة الصناعية، عجز متزايد في الميزان التجاري، وفوضى في السوق الداخلية نتيجة توسع الواردات الاستهلاكية واحتكارها. أما النتيجة الأخطر فهي تآكل القطاع العام الصناعي وتراجعه بشكل دائم.

إزالة المنافس الأقوى

احتاجت هذه الاحتكارات الصناعية إلى إزالة المنافس الأقوى في السوق السورية وهو القطاع العام الإنتاجي الذي يمتلك جسداً ضخماً وعدداً كبيراً من العمال، وتجربة طويلة ومصداقية، وتلقائياً فإن تشكل نواة هذه الاحتكارات كان قد تم بناء على تراجع قدرة جهاز الدولة على ضبط مستوى أداء مؤسساته ومراقبة مدى قيامها بدورها الاقتصادي والاجتماعي ،وقد نجحت هذه الاحتكارات في تنظيم عملية سحب المقدرات من هذا القطاع، بتنظيم عملية الفساد الإداري والهدر، ولا بد أن الكثير من ملفات الرقابة والتفتيش تشير إلى علاقات ما بين كبار المحتكرين وبين الإدارات الفاسدة وعمليات النهب الكبرى، ولكن تبقى السلطة المحكمة ما بين النفوذ المالي والسياسي تمنع فتح هذه الملفات حتى الآن..

■■

منظمة التجارة العالمية تعود إلى الساحة السورية وبقوة..

◄ أ.م

ترأس وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ظافر محبك، اجتماعاً لمديرية منظمة التجارة العالمية في الوزارة، تم فيه استعراض عمل المديرية خلال الفترة السابقة، والاطلاع على مشروع إعداد وتنظيم الدراسات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كانت الحكومة السورية قد قدمت طلباً رسمياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وتم التأكيد على هذا الطلب في عام ٢٠٠٤، وعملت الوزارات السابقة على الإعداد للانضمام إلى المنظمة من الناحية الفنية بمساعدة المؤسسات الدولية، وكانت الحكومة تجدد الطلب بين حين وآخر، حتى أصبح ذلك أحد همومها الرئيسية وتتالت قرارات التحرير والانفتاح الاقتصادي بهدف الفوز بعضوية المنظمة ولتشكل السمة الأساسية للمرحلة الليبرالية السابقة بكل نتائجها.إلا أنه تم تجميد إدراج هذا الطلب على جدول أعمال المنظمة حتى الرابع من شهر أيار ٢٠١٠، حيث تم قبول طلب سورية للانضمام إلى المنظمة، وصوّت المجلس العام للمنظمة لمصلحة إعطاء سورية موقع مراقب في آب ٢٠١٠ ، وها نحن الآن في عام ٢٠١٢ وفي أزمة اقتصادية كبرى، نتابع سياسات التحرير ونعيد تجريب المجرب سابقاً..

نريد التأقلم لكن إيجاباً

معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور حيان سلمان يرى إنه « يمكن النظر لطلب سورية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من نظرتين، أولاً من وجوب التأقلم مع النظام العالمي، ومعروف أن منظمة التجارة تضم دولاً تشكل من إجمالي الناتج المحلي العالمي ٩٥٪، إذا قضية الانضمام موضوعية بكل معنى الكلمة ولم يعد هناك خيار».

ويتابع الدكتور سلمان بقوله «نريد أن نتأقلم مع الاقتصاد العالمي لكن بشكل إيجابي، والاقتصاد السوري بطبيعته متأقلم، والدليل أن حجم التجارة الخارجية تشكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٦٠٪، ولدينا علاقات مع أكثر من ١٠٠ دولة من دول العالم». رفض الانضمام يعني الانغلاق.. ولا أحد ينتظرنا

وعن الخسائر المتوقعة من الانضمام، قال الدكتور حيان إن «الانضمام هو ضرورة لكن يجب أن نعرف كيف سننضم ونحدد القطاعات التي ستتضرر وما هي المكاسب المتحققة، ففي حال الانضمام سنتعامل مع ١٥٨ دولة، إذا المطلوب إما التعامل مع القسم الأكبر من دول العالم، وأما إذا رفضنا يعني أن نغلق أسواقنا، حتما ً بعض القطاعات ستتأثر سلباً مثل الصناعة الناشئة، لكن يمكن الاستفادة من أحد البنود بإحاطة هذه الصناعات ببعض العناية وإعطائها فترة لتقف وتنافس»، منوهاً إلى أنه «لست مع التحرير الكامل للاقتصاد، بل أرفع شعار التحرير بعد التمكين، لكن لا أحد ينتظرنا يجب أن نقوي اقتصادنا ونكون قادرين على المنافسة في السوقين الداخلية والخارجية، فلم يعد مقبولا العيش في عالم مغلق ونحن واثقون من أنفسنا ومن قدرتنا على المنافسة».

وفيما يتعلق بالعقوبات، قال الاقتصادي الدكتور حيان إنه «حتى لو كانت سورية عضواً في المنظمة ستوجد العقوبات بسبب التحالف الصهيوأمريكي غربي، والتحالف الثاني تحالف الرجعيات العربية بقيادة السعودية وقطر، فالانضمام لا يؤمن إزالة العقوبات، لأن عمل المنظمة تجاري أما العقوبات ذات طابع سياسي، ورغم وجود آراء متناقضة، إلا أني أدعو للانضمام إلى أي منظمة أو تكتل دولي بشرط المحافظة على السيادة الوطنية».

وتحكم المادة (١٢) من اتفاق مراكش المتعلق بتأسيس منظمة التجارة العالمية، قواعد الانضمام إلى هذه المنظمة، ويمكن إيجاز شروط الانضمام في ثلاث نقاط رئيسة، هي: قبول الاتفاقيات الموقعة في إطار المنظمة كحزمة واحدة . ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات ٢٤ اتفاقاً تحكم التجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية للاستثمار. وتقديم التزامات محددة يجري التفاوض حولها مع الدول الأعضاء في المنظمة في مجال التجارة في السلع (التثبيت الجمركي).والاتفاق على التزامات محددة في مجال الخدمات، والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات وإخضاعها لشروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، وذلك بالاتفاق مع الدول الأعضاء في المنظمة.

ومن أبرز السلبيات الناتجة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على صعيد المنتجات الزراعية، سعي منظمة التجارة العالمية لتخفيض الدعم الحكومي لقطاع الزراعة، وقد تم الاتفاق في جولة الأورغواي على تخفيض مبالغ دعم الإنتاج الزراعي الوطني بمقدار ٢٠٪ ودعم التصدير ب ٣٦٪ من حيث القيمة و٢١٪ من حيث الحجم، كما تم الاتفاق كذلك على تحويل كافة التقييدات الكمية وغيرها على المستوردات الزراعية إلى تعرفة جمركية اتفق أيضاً على إنقاصها بمقدار ٣١٪..

بينما وعلى صعيد حماية الصناعة الوطنية الناشئة، فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لا تشترط إلغاء حماية المنتجات الوطنية، وإنما تنص على أن مثل هذه الحماية يجب أن تتم عبر فرض تعرفة جمركية مناسبة دون غيرها من الإجراءات الحمائية كالتقييدات الكمية على المستوردات وغيرها من الإجراءات التجارية .

■■

مفارقة

في أزمة ٢٠١٢ الوطنية السياسية الاقتصادية، يعاد فتح ملف الانضمام إلى منظمة دولية كبرى كمنظمة التجارة العالمية، وتبدي الحكومة وبعض مسؤوليها الاقتصاديين تجاوباً وحماساً على الرغم من أن هذا الانضمام لن يلغي العقوبات، وسيمنع حماية الزراعة، وتقييد المستوردات، أو إدارة التجارة إجمالاً.. إن مجرد خطوات التأهب للانضمام في فترة حكومة الدردري والتي حررت التجارة الخارجية حملت معها نتائج كارثية على البنية الاقتصادية والاجتماعية السورية تكمن في صلب الأزمة الوطنية اليوم، فهل يعقل التوجه نحو المنظمات الدولية، وأجندتها النيوليبرالية التي يرميها عالم اليوم المتغير وراء ظهره، وتحديداً في لحظة أزمة اقتصادية تتطلب الإبداع إلى الأمام، وليس الزحف نحو الوراء..

في أوقات الأزمات تقع على كاهل الحكومات عمليات إدارة واسعة النطاق وعالية المسؤولية، وتحديداً عندما تطرأ ظروف غير عادية تتعلق بعوامل غير اقتصادية ، كظرف سورية الحالي، من عقوبات اقتصادية بأبعاد سياسية، وظروف أمنية ، وتوقفات كبرى، في هذه اللحظات الحاسمة يصبح التعامل مع العالم الخارجي مسألة ضرورية ومعقدة، وتتطلب برامج قائمة على أهداف مركبة اقتصاديا واجتماعياً، بمنع الهدر وتحقيق الاستخدام الأمثل، وتأمين الأساسيات، وهو ما يتطلب الابتعاد تماماً عن ترك الأسواق والجهات الاقتصادية تعمل «بعفوية « السوق، ووفق المنطق السابق.

فواردات القطاع الخاص المتضخمة خلال المرحلة السابقة هي السمة الأساسية لقطاع التجارة الخارجية في سورية، مقابل تراجع كبير في حصة الدولة والقطاع العام، ترافقت مع تغير في نوع الواردات وتركيبتها وحصة القطاعات منها، فواردات القطاع الخاص تركت لتعمل وفقاً لمصالح كبار تجار الاستيراد وطابع نشاطهم، بعيداً عن أي عملية ضبط أو توجيه، وهذا نتيجة مباشرة وطبيعية لإعلان سياسة تحرير التجارة الخارجية، وتراجع دور الدولة في هذا القطاع.

أما اليوم فيواجه قطاع الدولة العقوبات الواسعة، والتقييد الكبير على نشاطه، ويواجه القطاع الخاص الصناعي صعوبات كبيرة في الإبقاء على سير عمله الطبيعي، يبقى لتجار الاستيراد وكبار المحتكرين المجال الأكثر مرونة للحركة، نتيجة وارداتهم الكبيرة في المرحلة الماضية وعلاقاتهم الواسعة، وعدم شمولهم بالعقوبات، وهذا نسبي نتيجة ارتباط قطاع الواردات أيضا بالطلب الداخلي، بمدخلات الصناعة، ومتطلبات الاستهلاك، هذه المعطيات تجعل القطاع فوهة نجاة من جانب، وقد تجعله عامل فوضى واضطراب من جانب آخر.

السمة الاحتكارية لتجارة الواردات لن تسمح للقطاع بأداء الدور المطلوب، حيث سيتم استغلال أهميته الراهنة باتجاه مصلحة ربحية كبرى، ومن الصعب أن يعيد تكييف علاقاته ونشاطه بناء على مصلحة اقتصادية عامة، التي قد تتطلب في اللحظة الراهنة، إيقاف استيراد مواد لدعم ما تبقى من الصناعة المحلية القادرة على العمل، ومن الصعب أن يلغي مستوردات زراعية لتسويق منتجات الزراعة المحلية، ومن الصعب أن يلتزم بتجنب خفض أسعاره الاحتكارية على مواد مطلوبة، كل هذه المهمات من المفترض أن يبتدع جهاز الدولة اليوم آليات لانتزاع القدرة والفعل الإيجابي من هذا القطاع،

أو أن يعيد إدارة دفة التجارة الخارجية بشكل مباشر، ويرفع نسب مساهمته فيها.

أبدت الحكومة خطوات بهذا الاتجاه عن طريق توجهها شرقاً، وبخطوات تتعلق بحل القضايا المحورية المتعلقة بأزمة الاقتصاد السوري اليوم، كالوقود والمنافذ التجارية وغيرها..

إلا انها بالمقابل تعود اليوم بأصوات تنادي بمنظمة التجارة العالمية من جهة، أو تصر على انسحابها التام من عملية الرقابة على المستوردات، بالتمديد لبرنامج الرقابة على المستوردات السورية، الذي تشرف عليه شركتان إحداهما سويسرية وأخرى فرنسية؟!! أو تقبل باقتراحات من نوع تأسيس شركات مساهمة يديرها ويملكها التجار والصناعيون، ليراقبوا ما يستوردوه ؟!!؟ إجراءات تخالف المنطق الاقتصادي في وقت السلم، وتعتبر ضرباً من الجنون في وقت الحرب..

بين تأييد الصناع ورفض التجار...

برنامج الرقابة على المستوردات معلق حتى إشعار آخر

◄ أروى المصفي/ قاسيون

وجه القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء السوري حول إيقاف جميع الخدمات المقدمة من شركتي المراقبة على المستوردات SGS السويسرية وBUREAU VERITAS الفرنسية، لحين إنهاء أعمال اللجنة القانونية لدراسة العقود الموقعة معهما، الضوء إلى التضاربات في الآراء والمواقف تجاه عمل الشركتين، من التجار والصناعيين، الذين يختلفون فيما بينهم على تأييد أو معارضة جدوى البرنامج ومدى خدمته للسوق المحلية عموماً.



ففي الوقت الذي شددت فيه غرف الصناعة عامة وغرفة صناعة حلب خاصة عدة مرات سابقة على ضرورة استمرار تطبيق البرنامج وأهميته لحماية الصناعة الوطنية، ترى غرف التجارة أن «موجبات التعاقد مع شركات الرقابة على المستوردات بغية مكافحة الإغراق وحماية المنتجات المحلية انتفت حالياً، لظروف المرحلة الراهنة التي تستوجب الاستيراد لسد النقص الحاصل في المنتجات محلياً بفعل ظروف الحرب الدائرة والمقاطعة الاقتصادية المفروضة على سورية من الخارج».

وحسب رأي محمد عبد الوهاب مدير برنامج الرقابة على المستوردات: إن «البرنامج يسعى في عمله لحماية المستهلك، وبالتالي حماية الصناعة، فإدخال مواد مختبرة ومحددة المواصفات تدفع باتجاه التنافس وتحسين سوية الصناعة الوطنية، فهدف البرنامج وقائي، أي اختبار البضاعة من بلد المنشأ قبل وصولها إلى الأراضي السورية».

وأضاف مدير البرنامج في هيئة المواصفات والمقاييس السورية إن» ما تقوم به الشركتان لا يمكن لهيئة وطنية أن تقوم به، حيث ستقتصر المراقبة على البضاعة حين وصولها، لأنه من المكلف وغير الممكن إرسال موظفين لكل دول العالم لإجراء اختبارات على البضاعة المستوردة إلى سورية، في ظل تعدد وتنوع التعاملات التجارية، بينما تكون الشركتان ملزمتين بإرسال خبراء لأية دولة في العالم لاختبار البضائع قبل شحنها، فضلاً عن مراقبة عمليات التحميل التي تفتح مجالاً للتلاعب والفساد، علماً أن مثل هذا النوع من الشركات يكثر التعامل معه في الدول التي يكثر فيها الفساد»، لافتاً إلى أن «المخابر المخصصة لاختبار السيارات وقطع الغيار والأدوات الكهربائية غير متوفرة في سورية، لذا لا بد من الاستعانة بالمخابر الأجنبية».

وعن المخالفات، قال عبد الوهاب «لا توجد أية مخالفة موثقة بحق الشركتين، فالمخالفات قد تكون بالمواصفة أي مخالفة البضاعة للمواصفات، أو بالمنشأ، وكلا الحالتين لم تحصلا، باستثناء مخالفات السعر التي تتكرر بشكل دائم، لوجود سعر استرشادي من الجمارك يعتبر كل سعر مغاير له مخالفاً»، وحالياً أصبحت إدارة الجمارك معنية بالتسعير وهي قادرة على ذلك، علماً أن الشركتين كانتا تقومان بالمهمة بما يفيد الجمارك في صنع قاعدة معلومات للأسعار».

وعن مصدر أرباح الشركتين، بين عبد الوهاب إن «الشركتان كانتا تتقاضيان نسباً على قيمة المواد كمصدر للأرباح، فتأخذ كحد أعلى نسبة ٦ بالألف، و٣ بالألف حداً أدنى، وتدفع ٢٪ من هذه النسبة للدولة وتحتفظ بالباقي كأرباح».

ومن جهته عبر رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي أن «تجربة التعاقد مع شركتي الرقابة أشابتها العديد من العراقيل التي سببت التأخير وزيادة الكلف، ما ألحق الضرر بالتجار والصناعيين وأتاح الفرصة لبعض المتضررين من كشف أسعارهم الحقيقية، بالمطالبة بفتح الثغرات واستثناء المواد بشكل يؤدي إلى تفريغ البرنامج من مضمونه تمهيداً لإلغائه».

وبناء على مذكرة مقدمة سابقاً لوزير الاقتصاد والتجارة، حدد اتحاد غرف الصناعة مجموعة من العراقيل لنتمكن من الاستفادة من البرنامج، متمثلة بعدم قبول إدارة الجمارك بالتحاليل المقدمة من شركات الرقابة في بلد المنشأ وفق المعايير والمواصفات السورية أو العالمية وإعادة التحليل مرة أخرى في القطر، وعدم قبولها بتقييم V.O.R المقدم من شركات الرقابة في حال كان أقل من الأسعار الاسترشادية المعتمدة.

ونقص كوادر شركات الرقابة ونقص عدد الشركات حيث أن السوق وحجم العمل يستوعب شركات أخرى، وعدم وجود مخابر تحليل وفحص معتمدة عالمياً (ISO ١٧٠٢٥) مما يضطر إلى إرسال العينات إلى مخابر أجنبية للتحليل، إضافة لاعتماد الجانب السوري للوائح الأسعار المقدمة من شركتي الرقابة حول التعرفة دون الطلب بتخفيضات تراعي الوضع الاقتصادي مما شكل كلفاً إضافية غير تنافسية على المستوردين، والتأخير في منح شهادات الرقابة نظراً للتعقيدات والأسباب السابقة وبشكل يضر سرعة التخليص.

واقترح الاتحاد، في ظل ضرورة الرقابة على المستوردات في المرحلة الراهنة لحماية الصناعة الوطنية التي تعاني من ارتفاع كلفها الإنتاجية وركود أسواقها، اعتماد مخابر وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة (هيئة المختبرات والأبحاث)، ومخابر الجامعة، من أجل تسهيل عمليات التحليل لحين وجود مخابر محلية ذات معايير عالمية (ISO ١٧٠٢٥).

وقبول تقييم V.O.R وشهادة C.O.C دون اعتماد تسعير الجمارك ودون أي مخالفات متعلقة، وقبول شهادات الفحص في بلد المنشأ وفي كافة المناطق الحرة دون الحاجة إلى إجراء فحوصات تحليلية أخرى.

ومنح شهادات التحليل خلال أسبوع واحد كحد أقصى، والطلب من شركات الرقابة تعرفة جديدة مخفضة لسورية تراعي الظروف الاقتصادية، وإدخال شركات رقابة أخرى بما يؤدي إلى المنافسة وتقديم الخدمات الإضافية والتسهيلات للمستوردين، مع دراسة تخفيض رسوم وتعرفة شركات الرقابة وكذلك رسوم وزارة المالية المفروضة على تلك الشركات وكافة الرسوم المتعلقة الأخرى بما يؤدي إلى تخفيض كلفة الرقابة على المستورد بنسب كبيرة ملحوظة.

فيما يتمثل المطلب الأساسي بتأسيس هيئة وطنية للرقابة على المستوردات والصادرات تملك مخابر بمعايير عالمية معتمدة وفي كافة المناطق والمنافذ الحدودية، وتكون على شكل شركة مساهمة مشتركة بين الحكومة والغرف الصناعية والتجارية تعود فائدتها على الجميع وتحفزهم على الانخراط بالعمل الشفاف والمراقب أصولاً بما يحفظ حقوق الخزينة والمستهلك والصناعة الوطنية ولا يضع العراقيل الكبيرة أمام عملية الاستيراد.

صناعة دمشق: هيئة وطنية للرقابة بمخابر محلية

وبدورها أكدت «غرفة صناعة دمشق» في كتاب وجهته إلى «هيئة المواصفات والمقاييس» على ضرورة إيجاد هيئة وطنية للرقابة على المستوردات وبمخابر محلية، والاستغناء عن شركات الرقابة الأجنبية بحيث تعمل «هيئة المواصفات» على تحقيق هذا الهدف. وبيّنت الغرفة وبشكل مرحلي ومؤقت، أنها تقدمت بقائمة للمواد والمنتجات التي توافق عليها بأن تبقى خاضعة لبرنامج الرقابة على المستوردات، والتي تم مناقشتها مع «هيئة المواصفات» مع التأكيد على استثناء كافة الآلات والمعدات والأدوات المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية، وكذلك أجهزة الطعام المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية من إخضاعها لبرنامج الرقابة على المستوردات. وحددت الغرفة قائمة بالمواد والمنتجات الخاضعة للرقابة على المستوردات وغير المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية منها، ألعاب الأطفال والمواد الكهربائية من قواطع وكونترات ومحولات وموصلات ومفاتيح كهربائية، وأجهزة الاستقبال والأدوات الكهربائية المنزلية فقط، وأجهزة إعداد الطعام المنزلية وآلات التصوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة العرض التلفازية بأنواعها، والخلايا الكهروضوئية والشمسية والسيارات والمركبات بأنواعها والروافع بأنواعها والجرارات والتركسات بأنواعها والإطارات بأنواعها داخلي وخارجي، والبطاريات بأنواعها والأنابيب البلاستيكية ومتمماتها واكسسواراتها، الزجاج بكافة أنواعه والسيراميك والغرافيت والأسمنت ومقاطع الألمنيوم.

التجار: نطالب بإلغاء البرنامج فوراً ... و الجمارك تفي بالغرض

وفي المقابل تناقلت وسائل الإعلام مؤخراً مطالبات عضو مكتب اتحاد غرف التجارة السورية وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب ليون زكي «باتخاذ قرار جريء وفوري وعلى قدر عال من المسؤولية بإلغاء برنامج الرقابة على المستوردات دون انتظار أي مهلة لدراسة تفاصيل وجدوى العقد الذي مدد العمل به بداية العام الجاري لمدة عامين مع الشركتين ذاتهما مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهها التجار للبرنامج ولاسيما إثر إلغاء أهم شرط في العقد المبرم مع الشركتين بالتحقق من أسعار وقيمة السلع المستوردة، وذلك في الاجتماع الذي عقد مع المسؤولين عنهما لتجديد العقد، وبالتالي، لم يعد هناك أي مبرر لاستمرار العمل بالبرنامج ما دامت الجمارك السورية تفي بالغرض راهناً وفي ظل مبادرة رجال أعمال سوريين لتأسيس شركة محلية وطنية بمساهمة اتحاد غرف التجارة تتولى اختصاص شركات الإشراف والرقابة على المستوردات».

رأي آخر

إن مثل هذه البرامج وحسب تجربة العديد من البلدان تركت نتائج كارثية على جوانب متعددة من الاقتصادات الوطنية، ويمكن الاستعاضة عن مثل هذه اللجان بكفاءات وطنية هي أكثر حرصاً بالتأكيد على حماية الإنتاج الوطني وتقطع الطريق على الدور المشبوه التي لعبته مثل هذه البرامج في بلدان عديدة بحجج مختلفة.

■■

الاستعانة بأسعار دول مستوردة لحاجاتها الغذائية يكشف المستور من الأرباح الفعلية للتجار

◄ حسان منجه

سورية ليست من البلدان المستوردة لحاجاتها من المنتجات الزراعية والحيوانية، لكي ترتبط أسعار السلع والمواد فيها بالسعر العالمي كما يجري في العديد من الدول المستوردة، بل إنها تصدر ما يزيد عن ٦٠ صنفاً من هذه المنتجات، بدءاً من اللحوم بأنواعها وصولاً إلى الخضروات والفواكه بأغلبها، والتي تشكل بمعظمها سلة المستهلك السوري، وعلى الرغم من ذلك، فإن أسعار المواد الغذائية فيها أغلى من سواها في بعض الدول العربية التي تستورد الجزء الأكبر من حاجتها، كالسعودية ودول الخليج الذين يستوردون ٨٠٪ من حاجاتهم الغذائية، وهذه مفارقة تطرح جملة من التساؤلات، هل من المنطق أن تكون أسعار المواد الغذائية في الدول المنتجة لها أغلى من أسعار سواها من الدول المستوردة للمواد الغذائية ذاتها؟! وألا يعكس هذا خللاً في معادلة تسعير المواد لدينا؟! والتي يتحكم التجار الكبار في تحديد تفاصيلها، دون أن يكون للدولة أي دور في مراقبتهم أو إلزامهم بأرباح منطقية، وإلا لكان يفترض أن تكون أسعار المنتجات في الأسواق المحلية أقل بنحو٢٠ – ٣٠٪ من أسعار دول الجوار بالحد الأدنى..

فضح المخفي

الاستعانة بأسعار دول الجوار قد يبدد شكاوى بعض مدعي انخفاض أسعار المواد الغذائية قياساً بأسعار هذه الدول، فالأردن ينتج ١٩٪ من حاجته المحلية من بيض المائدة فقط، بينما يستورد ٨١٪ من البيض المستهلك في الأسواق المحلية، بينما تصدّر سورية ١,٥ مليار بيضة سنوياً، والمنطق يفترض في هذه الحالة، أن تكون أسعار البيض في سورية أرخص بما لا يقل عن ٢٠٪ قياساً بالأردن في أدنى الاعتبارات، والتي ستكون موزعة بين أرباح مربي الدواجن في بلاد المنشأ، وهامش ربح المستوردين الاردنيين، وتكلفة النقل، وهي حلقات إضافية لا يمر بها طبق البيض السوري، لأننا ننتج حاجتنا من هذه المادة، ولدينا فائض نصدره إلى الخارج حتى في أوقات الأزمة الحالية، حيث جرى تصدير ٣٦٠ مليون بيضة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ على الرغم من تراجع حجم الإنتاج في المناطق الرئيسية (حمص، درعا، ريف دمشق)، حيث يمكن النظر للتصدير على اعتباره من جانب آخر المسبب الأساس والمخفي لارتفاع أسعار البيض في السوق المحلية، وهو ما يتجاهل المربون والجهات الحكومية الحديث عنه أو التنبيه إليه..

وبالعودة إلى معادلة الأسعار، فإن طبق البيض يباع بالأردن بنحو ٣ دينار (٤,٢٣ دولار)، وبما يعادل ٢٩٦ ليرة سورية، أي أن سعر البيضة في السوق الأردنية تبلغ ٩,٨٧ ل.س، على الرغم من أن الأردن يفرض ضريبة مبيعات عن بيض المائدة بنسبة ٤ في المئة، وعلى مدخلات إنتاج المواد العلفية أيضاً، بالإضافة إلى كل ذلك، فإن لمربي الدولة المصدرة للبيض هامش ربح لا يقل عن ١٠٪، كما أن للمستورد الاردني هامش ربح وتكلفة نقل لا تقل عن ١٠٪ أيضاً، وفي هذه الحالة، وهذا يوصلنا إلى أن تكلفة شراء صحن البيض من بلد المنشأ لن تتجاوز ٢٢٥ ل.س، أي أن تكلفة إنتاج البيضة الواحدة المعدة للتصدير لن يتجاوز ٧,٥ ل.س، بينما تباع بأسواقنا بما يزيد عن ١٠ ليرات، فما هو مبرر هذه الزيادة في الأسعار محلياً على اعتبار أن التكلفة هي ذاتها إذا ما اعتمدنا أسعار المواد العلفية بالسعر العالمي أساساً في تحديد تكلفة صحن البيض كما يفترض المنطق؟!

أرباح كبيرة

ومن المفارقات التي تستحق التوقف أيضاً، هو أن السعودية التي تستورد ٨٠٪ من حاجتها الغذائية، ولا تنتج سوى ٢٠٪ فقط، نجد أن أسعار المواد الغذائية المشابهة أقل من الأسعار في الأسواق المحلية أحياناً، أو توازيها في السعر، ولن نتحدث بالعام، بل سندخل في سياق التخصيص، فخلال شهر رمضان ارتفع سعر كيلو لحم العجل الذي كان يباع بنحو ٢٠ ريال قبيل العيد، ارتفع إلى ٣٠ ريال فيما بعد، وإذا ما افترضنا أن الريال الواحد يعادل ١٨ ل.س، فإن سعر الكيلو الواحد من لحم العجل في قمة ارتفاعه لم يتعد ٥٤٠ ل.س، بينما يباع الكيلو من اللحم ذاته في السوق المحلية بنحو ٧٠٠ ل.س، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٣٠٪ مقارنة بالأسعار في السعودية..

وإذا ما انتقلنا إلى أسعار لحم الغنم سنصل إلى النتيجة ذاتها أيضاً، حيث وصل سعر كيلو لحم الغنم إلى ٥٠ ريال، أي ما يعادل ٩٠٠ ل.س، في الوقت الذي يباع فيه كيلو لحم الغنم في البلاد بما يتراوح بين ٩٠٠ – ١٠٠٠ ل.س، أي بما يعادل أو يزيد بنسبة ١١٪ عن سعر المنتج ذاته في السعودية، التي تعد من مستوردي غنم العواس السوري، وأسعار لحم الغنم مرشحة للزيادة محلياً بعد السماح بتصدير ٣٠٠ ألف رأس من الاغنام حالياً، وهذه العينة تعمم على عدد غير قليل من المواد الغذائية في السعودية التي تستورد أغلب حاجتها الغذائية، بينما تُصدر سورية أغلب المواد الزراعية!

حقيقة التكلفة!

إذا، ليست التكلفة هي معيار التسعير النهائي للسلعة بالدرجة الأولى، وهوامش الربح ليست بالطبيعية أيضاً، ومع هذا يصرّ بعض الحكوميين على الحديث عن رقابة حكومية فاعلة لم يلمس السوريون أيّ من نتائجها أو آثارها على أرض الواقع فعلياً، بينما تنفرد الساحات الإعلامية للحديث عن تبريرات الساعين لرفع أسعار المواد الغذائية، إلا أن هذه المبررات كانت تسقط بأول جولات التقصي، فالارتفاع العالمي لأسعار الغذاء يشكل على الدوام ركيزة لجوقة القائلين بارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية قياساً بالسعر العالمي، إلا أن انخفاض أسعار بعض المواد في أسواق بعض الدول العربية مقارنة بأسعار المواد ذاتها محلياً، على الرغم من أنهم يعدون من مستوردي ما يصدره الفلاح السوري في أغلب الأحيان، ليسقط مبرر الربط هذا، وليكشف الستار عن الخلل المخيف في معادلة التسعير، مما يعري غياب العلاقة بين عنصر التكلفة والسعر النهائي للسلعة، وفاضحاً المستور من هوامش الكبيرة التي تحمل على السلع..

■■

قوى الفساد الكبير إذ تلعب دور «المعارضة»..

◄ محمد الذياب

تلجأ الموالاة المتطرفة إلى تبرير فسادها الصغير والكبير، وذلك من خلال ترويج فكرة مفادها أن الفساد ظاهرة موضوعية موجودة في أية دولة في العالم، ولا يمكن التخلص منها، وأن السعي للقضاء عليها نهائياً هو ضرب من اليوتيبيا والخيال، أما الوقوف في موقع المعارضة للفساد فهو نوع من التشدّق ومحاولة كسب للنقاط وخلط للأوراق، إذ أن أية معارضة تتسلم المسؤوليات ستمارس الفساد المزّمن ذاته على مر العصور..



يشكّل تبرير ظاهرة الفساد بهذه الطريقة مدخلاً لتبرير وممارسة القمع في المجتمع، فلا معنى لأي صوت معارض طالما أنه مرشّح لإعادة إنتاج الفساد من جديد، وتتم معاقبة الشعب الذي يبدي رغبة في «المشاركة» في السلطة، لأن من يرغب في مشاركة السلطة فهو وفقاً للمنطق السابق يرغب في مشاركتها فسادها لاغير، وعلى هذا الأساس تمسي صيحات الناس ضد الفساد ضرباً من الهرطقة والكفر والفجور بنظرهم..

ولعل أبسط ردّ على هذا المنطق المسطّح يقول: صحيح أن كل الدول في العالم تعاني من الفساد بشكّل أو بآخر، إلا أن الكثير من الدول في العالم في المقابل لديها من الحريّات السياسية والديمقراطية أكثر مما تمتلكه بلادنا، لذا فإن قدرتها على كشف الفساد والإضاءة عليه ومن ثم معالجته أكبر مما لدينا، لأن قدرة الجماهير على التدخّل لردع جهاز الدولة عن ممارسة الفساد أعلى، وهذا ما يفسر أن أكثر البلدان رأسماليةً وتوحشاً تضطرّ إلى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية- اجتماعية لشعوبها تحت ضغط الأشكال الاحتجاجية المختلفة، لذا فإنها تلجأ إلى ممارسة النهب خارج بلدانها أكثر من الداخل وفقاً لميزان قوى محدد داخلي وخارجي. أما عند الوقوف على جذر ظاهرة الفساد، ومناقشته بشكل عميق، تظهر لنا علاقة الارتباط العضوي بين الفساد وأي جهاز دولة، فهذا الجهاز «فاسد بطبيعته» حسب الأدبيات الماركسية الكلاسيكية، وظيفته تنظيم الصراع الطبقي، ومنع الناس من أن تأكل بعضها البعض، وهو يحمي نمط توزيع ثروة محدد، ويستفيد من موقعه هذا، ليظهر فوق المجتمع والطبقات وينفصل عنها في نهاية المطاف. وهذه الصفات لم تلغ الحاجة إلى جهاز الدولة حتى يومنا هذا، فطالما أن المجتمع البشري المعاصر ينقسم إلى طبقات فلا تزال الحاجة إلى وجود جهاز الدولة قائمة وموجودة، الأمر الذي فرض على الشعوب، من خلال تجربتها وخبرتها التاريخية، أن تسعى دائماً إلى لجم وكبح هذا الجهاز عن ميله الطبيعي نحو الفساد. وقد أثمر نضال الشعوب ضد هذا الميل على مر التاريخ مجموعةً من الصيغ المختلفة للحريات السياسية والتمثيل السياسي، كي تستمر حالة الحفاظ على الحقوق التي يميل جهاز الدولة إلى التسلط عليها..

وعند العودة إلى سورية ومعركتها الحالية التي تحمل استحقاقات مركبة، وطنية واقتصادية- اجتماعية وديمقراطية، نخلص إلى نتيجة مفادها أن قوى الفساد الكبير تسعى إلى تثبيت ميل جهاز الدولة باتجاه الفساد، وقمع أي دور مناهض لهذا الفساد، وهذا يتم تحت ذريعة أن الفساد ظاهرة ملازمة للإنسان والمجتمع أينما وجد، ويُرد إلى عوامل ثقافية أو سايكولوجية بحتة!!

وتشتدّ في هذه الأيام المعركة حول «طبيعة الفساد» في سورية من خلال لجوء بعض قوى الفساد في النظام إلى لعب دور «المعارضة المظلومة»، عبر وسائل الإعلام الناطقة باسمها، وذلك بمواجهة قوى المعارضة التي شاركت في الحكومة الحالية على أساس البيان الوزاري الحالي، والذي تتلخص مفرداته الأساسية ببنود التوجه الاقتصادي الجديد والمصالحة الوطنية. إذ ثبت أن هذين البندين يتعارضان مع مساعي الفساد الكبير في تأبيد النهب الاقتصادي واستمراره. فأية مصالحة يمكن أن تنجز دون محاسبة المسؤولين عن تردي الواقع الاقتصادي والسياسي وعمن أراقوا دماء المدنيين في سورية؟ وأي نموذج اقتصادي جديد، يقوم على أعلى نمو اقتصادي وأوسع عدالة اجتماعية، ويعتمد التوجه شرقاً، دون أن يلحق الضرر بمصالح الفساد الكبير وأصحاب رؤوس الأموال المستفيدين من النموذج الليبرالي السابق؟؟

والحقيقة أن هذين البندين يقضان مضجع الفساد الكبير باستمرار، الأمر الذي ألجأ الأخير إلى ممارسة دور المعارضة بشكل بغيض، ولكنه دور مضحك في الوقت نفسه. كأن ترى صحفاً وأقنية إعلامية يمتلكها حيتان المال في سورية باتت تنطق باسم المنهوبين والفقراء الذين أُفقروا على يد هؤلاء الحيتان، لا أحد غيرهم. وهذا الـ«نضال» لا يهدف بالطبع إلى إلغاء النهب، أو بناء الاشتراكية، بل يهدف إلى إثبات أن لافرق بين وزير ووزير إلا بالتقوى والإخلاص لقوى الفساد!!

ولم يكن يوماً الدفاع عن حقوق المظلومين حكراً على أحد، ولكن لا يحق لمن ينهب الشعب ويقمعه أن يمارس دور المدافع عن حقوقه. فقد بات مفضوحاً، على سبيل المثال، دور قوى الفساد في إعاقة جهود المصالحة الوطنية، عبر إراقة الدماء، وإثارة النعرات الطائفية، وتخويف الناس من التغيير الحقيقي، وعرقلة التوجهات الاقتصادية الجديدة والخروج الآمن من الأزمة، والمساومة على مواقف سورية الوطنية، والقائمة تطول.. ثم تعمد هذه القوى في المحصلة، من خلال تلك الممارسات، إلى «تعجيز» القوى الوطنية النظيفة في الحكومة، المعارضة والموالية، عبر اجتزاء مهامها من مشهد الأزمة ككل.. والحقيقة أن هذه المساعي، بما تلاقيه من فشل، تعكس عجز تلك القوى وتخبطها ومدى عزلتها عن الجماهير، وفقدها لأدوات السيطرة، والسبب الأبرز في ذلك هو أنه ما من أحد اليوم في ظل تفجر الأزمة يستطيع الاختباء خلف إصبعه. والناس لم تعد تستمع إلى أحد، بل أصبحت تنظر إلى أفعاله فحسب، وعندما لم تنطل الوعود التي قطعتها تلك القوى على الناس في بداية تفجّرَ الأزمة، فحتماً لن تنطلي أحابيلهم اليوم على أحد بعد ظهور الوجه الوحشي لتلك القوى على حقيقته، فقد تصاعدت مستويات النهب والفساد في ظل الأزمة، ولعبوا دور تجّار الأزمات بامتياز.. إن المهام الملحّة المرتبطة بالخروج الآمن من الأزمة، كالمصالحة الوطنية والتوجه الاقتصادي الجديد، لن تُنجز إلا ضمن اعتماد منظومة الحل السياسي الشامل الذي يتحمل الجميع المسؤولية عن تأخيره، في المعارضة المتطرفة والموالاة المتطرفة على حد سواء، ولن تنجز هذه المهام على مبدأ «إذهب أنت وربك فقاتلا..» التي يراد منها إعاقة الحل السياسي وعرقلته، وتشويه سمعته..

■■

لمصلحة من تدمير قواعد صواريخ الدفاع الجوي؟؟

شهدت ساحات المعارك الدائرة في المناطق السورية المختلفة بين الجيش السوري والمسلحين، وعلى الخصوص المجموعات التكفيرية «القاعدة»، تطوراً خطيراً من حيث الاستهدافات العسكرية التي تسعى لتحقيقها على الأرض خلافاً لما كان سائداً قبل عدة أشهر، فقد كانت المعارك لا تتعدى الاشتباكات التقليدية بين الجيش والمجموعات المحلية التي لا تتمتع بخبرة عسكرية كافية مثل خبرة المجموعات التكفيرية التي اكتسبتها من خلال قتالها في أفغانستان والعراق وليبيا، والتي أعيد تصديرها إلى سورية ضمن المشروع الإمبريالي الرجعي العربي الذي يرمي لتدمير بنية الدولة السورية، ولكن بطريقة مختلفة عما كان مطروحاً من خلال التدخل العسكري الخارجي المباشر، الذي فشل تحقيقه بسبب الموقف الروسي الصيني في مجلس الأمن، الموقف الذي نتج عنه خلق موازين قوى جديدة أدت إلى منع التدخل المباشر الذي كانت ضمن أهدافه الأولية ضرب الدفاعات الجوية الحامية التي بنيت وتكونت بأموال السوريين وبمساعدة الاصدقاء في العالم، وطالما أن التدخل المباشر لم يحدث فكان لا بد من خطط أخرى تلبي الغرض نفسه بمعزل عن أية قرارات لمجلس الأمن قد تحمّل الأمريكان المسؤولية المباشر عن التصعيد الجاري على الأرض ليستثمر هذا التصعيد سياسياً في إطار الصراع الجاري بين الطرفين الرئيسيين في الأزمة السورية، وذلك بفرض الشروط على طاولة المفاوضات كي تحقق الهدف من العدوان.

إن السؤال المشروع المتوجب طرحه هو: لماذا استهداف القواعد الجوية ومحاولة الاستيلاء عليها وتدميرها؟ ومن المستفيد الحقيقي من هذا العمل؟؟

موازين القوى على الأرض تقول باستحالة تحقيق انتصار عسكري من المجموعات التكفيرية يؤدي لحسم الصراع من خلال احتلال مناطق أو مدن بعينها تكون نقاط ارتكاز للمجموعات المسلحة، كما جرى في ليبيا للانطلاق منها إلى مواقع أخرى تغير المعادلة السياسية والعسكرية، وهذا ما تؤكده الوقائع اليومية لسير المعارك في المناطق المختلفة التي تدور فيها المعارك، لذا تلجأ المجموعات التكفيرية إلى أسلوب إضعاف القدرة العسكرية للجيش، من خلال محاولة تحطيم وتصفية صنوف التشكيلات العسكرية الأساسية، ويأتي في مقدمتها الدفاعات الجوية التي تلعب موضوعياً دور قوة ردع في أية حرب محتملة، ولاسيما وأن اسرائيل معروفة أنها تستند في حروبها على التفوق في سلاح الجو لهذا السبب كانت الأوامر الواضحة والصريحة بضرورة تدمير القواعد الصاروخية، أو على الأقل إخراجها من الخدمة بمهاجمة أماكن توضعها واغتيال كوادرها المؤهلين تأهيلاً جيداً في استثمار هذا السلاح المتطور والفعال..

المنطق العسكري البحت يقول ما حاجة المجموعات المسلحة للهجوم على قواعد الصواريخ؟ خاصة أنها لم تستخدم في المواجهة مع المسلحين ولايمكن استخدامها، والإجابة تكون أن المجموعات التكفيرية مرتبطة بالأهداف السياسية والتكتيكية للعدو الصهيوني- الأمريكي، الذي تقدم لها الدعم الاستخباراتي عن توضع القواعد الصاروخية، وذلك عبر الأقمار الصناعية العسكرية التي تجوب الكرة الأرضية على مدار الساعة، وتدميرها يحقق تلك الأهداف دون أن تمنى بخسائر مباشرة مادية أو بشرية باعتبار أن الفواتير مدفوعة مسبقاً من قبل دول تبدد ثروات شعوبها في سبيل أن تبقى تحت العباءة الصهيونية والأمريكية..

إن الموقف الوطني يتطلب العمل على عزل المجموعات التكفيرية، ومقاتلتها حتى الخلاص منها، وهي تشكل خطورة شديدة حتى على السوريين الذين حملوا السلاح لأسباب مختلفة فمن المؤكد أن العديد من المجموعات المسلحة لا يروق لها عمل المجموعات التكفيرية، وهي في تناقض معه، ولا ترضى بتدمير الدفاعات الجوية مهما كانت درجة عدائها للنظام، وهذه أرضية صالحة من أجل إيجاد السبل لبدء الحوار معها على طريق الحل السياسي الذي يكفل حقوق السوريين في أن يعيشوا في وطنهم بكرامة وحرية.

■■



لا حل للأزمة السورية دون إشراك الجماهير..

دخلت الأزمة السورية شهرها الثامن عشر وهي تزداد تعقيداً، تتفاقم آثارها وخسائرها في البشر والشجر والحجر دون أن تتقدم الحلول الممكنة لها خطوة واحدة، على كثرة من يناقشها. ومع تناقض وتضارب وكثرة الاقتراحات المقدّمة لحل الأزمة، إلا أنك تراه يضيع في متاهات لها أول وليس لها آخر، فهناك من يرى بأن الحل يجب أن يكون عربياً، وآخر يعتبر أن لروسيا وإيران دوراً محورياً فيه، وثالث يعتبر أن الحل يجب أن يساهم فيه المجتمع الدولي عبر منظمته الدولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حتى أن هناك من يرى أن الحل بيد المنظمات الإنسانية التي تتعلق بحقوق الإنسان والإغاثة واللاجئين، ورغم كل هذه الاقتراحات وعلى أهمية بعضها فإن الحل الحقيقي لايزال معطّلاً عن العمل، لأن الجماهير السورية مغيّبة.

وعلى الرغم من أن انفجار الأزمة تداخلت فيه عدة أطراف داخلية وخارجية، ومع عدم إغفال حالة التآمر على سورية، إلا أن هناك إجماعاً على أن أحد الأسباب العميقة هو الوضع الداخلي السياسي والاقتصادي- الاجتماعي، وذلك بسبب تراكم المشاكل المعاشية التي تواجهها جماهير الشعب السوري من بطالة وفقر وانخفاض للأجور وارتفاع للأسعار وزيادة لمعدلات التضخم التي سجلت اخفاضاً جديداً لأجور الجماهير العاملة، واعتماداً على كل ذلك فإن السبيل الأمثل والحقيقي للحل يكمن في مشاركة الجماهير الشعبية القادرة على التلمس والتحسس الفطري لما يخلصها من معاناتها ويخفف عنها صعوبات الحياة ومشاكلها..

والحقيقة التي يجب أن تقال بأنه لا مصلحة لأحد في استبعاد الجماهير عن المشاركة في إيجاد الحل المناسب، إلا قوى الفساد الكبير، كون تلك المشاركة تشكل مصلحة أساسية لها، وبالتالي فإن الحلول غير المناسبة لها، التي لا تخفف معاناتها، لن تجد طريقها للتنفيذ، وستبقي نيران الأزمة مشتعلة تحت الرماد لتعود وتنفجر من جديد.

ومن المؤسف أنه توجد جهات عديدة، خصوصاً داخل السلطة، تمارس هذا الاستبعاد، وذلك عبر طريقين، يتمثل الأول في اعتبار أن مسؤولية الحل تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها المختلفة وعلى رأسها الجيش والأجهزة الأمنية فقط، أما الجماهير فلا علاقة لها بالحل، ومما لا شك فيه أن مثل هذا الطرح فيه مجافاة متعمّدة أو غير متعمّدة للحقائق الجارية على أرض الواقع، فالحل الأمني البحت أثبت خلال فترة الأزمة التي طال وقتها ومداها بأنه غير مجد إطلاقاً، بل أضحى حال جماهير الشعب في وضعَ مأساوي يتحمل وزره الطرفان المتقاتلان، بسبب العمليات العسكرية الجارية، وما عانته الجماهير من قتل وتدمير لمنازلها، وتدمير للبنية التحتية التي بنتها بنضالها وعرق جبينها. أضف إلى ذلك أنه يجري تحميل الجيش السوري مالا طاقة له على حمله، بل يجري الإساءة له ولدوره في حماية الوطن وحدوده من العدو الخارجي. أما الطريق الثاني فيتم عبر إرهاب الجماهير بأشكال مختلفة، منها رفض أية آراء إذا كانت متناقضة أو مخالفة ولو بشكل بسيط عن وجهة النظر الرسمية، ومنها أسلوب التخوين حين يجري ضرب وقصف مناطق بأكملها لمجرد وجود مقاتلين أجانب قلائل فيها، فتنقلب الأمور رأساً على عقب، وبدلاً من وقوف الجماهير ضد التدخل الخارجي تتحول معه مؤقتاً، هذا إذا لم يقم المتضررون بحمل السلاح ضد الدولة باعتبارها مسؤولة عن خسائره البشرية والمادية، وخصوصاً بعد انتشار عمليات القتل بالقناصات البعيدة المدى وعمليات النهب والسلب للممتلكات الخاصة وعمليات خطف الأفراد وطلب الفدية بمبالغ مرهقة مقابل اطلاق سراحهم.

إن التطورات المعقدة والكارثية للأزمة تشير إلى ضرورة إعادة النظر بطريقة عمل جهاز الدولة، وإذا كان الدفاع عن الوطن مهمة أساسية ومسؤولية مباشرة للجيش والأجهزة الأمنية، فإن الجماهير الشعبية أيضا مسؤولة مسؤولية مباشرة أيضا عن الدفاع عن الوطن، والوقوف ضد أية مخاطر يتعرض لها. وعادة عندما تنهار الجيوش أمام القوى المهاجمة الأجنبية، تبادر الشعوب لمواجهة المحتلين ومقاومتهم وتحرير أوطانهم منهم، ولنا في معركة ميسلون مثال رائع لدور الشعوب في الدفاع عن أوطانها، فلم يكن المقاتلون الذين خرجوا لمواجهة الجيش الفرنسي الجرار كلهم عسكريين فقط، بل كان فيهم الكثير ممن قاتلوا واستشهدوا من جماهير الشعب المدنيين، واللافت أن جميع السوريين في مختلف المواقع كانوا مسبقاً ضد تحويل مدنهم وقراهم إلى ساحات للقتال والصراع الدائم، وهذا ما وثقته وقائع الأزمة في مراحلها المختلفة..

وأخيراً لا بد من القول إن إشراك الجماهير في الحل يعني بدوره إعادة النظر بقانون التظاهر وشروطه القاسية التي تمنع عملياً التظاهر السلمي، والإيعاز للجيش الوطني بحمايتها. ذلك أن جماهير الشعب هي السور الواقي الذي يمنع العدو الخارجي من التسلل الى داخل الوطن، ودورها هذا مكمل لدور الدولة وجيشها وأجهزتها فهي لاعب مهم لا يمكن التخلي عنه في ملاعب النضال وصيانة الأوطان..

ster@kassioun.org ■

الانتهازية اليسارية والأزمة السورية (*)



◄ سلام الشريف

الانتهازية اليسارية ظاهرة تاريخية ذات جذور اجتماعية لازم وجودها تاريخياً حركات اليسار عموماً والحركة الشيوعية خصوصاً. خاصتها الأساسية هي تبني مواقف سياسية يمينية الطابع من ناحية الجوهر ولكن مخرّجة بقالب (يساري) عبر إطلاق شعارات سياسية (أقصوية) لا تسمح موازين القوى على الأرض بتحقيقها، وغالباً ما تعتمد على استبدال التكتيك بالاستراتيجية. تستخدم هذه القوى عموماً ما يمكن أن يطلق عليه (الطريقة) الانتهازية اليسارية مستعينة بتكنيكات شبه موحدة تاريخياً في صياغة خطابها وتخريج مواقفها. أهم عناصر هذه الطريقة:

– التعويض عن (أقصوية) شعاراتها وعدم سماح موازين القوى بتحقيقها بسيادة طابع تقديس الشعب وطاقاته وإعطائها طابع ما ورائي. إن سيادة هذا الطابع يتعدى كونه مجرد تقديس ساذج للعفوية إلى كونه تغطية وإخفاءً للأدوات والتحالفات التي يستوجبها تحقيق شعارات ومواقف الانتهازية اليسارية. إن ما يختفي وراء عبارات تقديس الشارع وقدراته هو فقدان الثقة بقوى الشعب وإمكاناتها الموضوعية.

– التأكيد اللغوي و الخطابي على معاداة الامبريالية، بأسلوب أشبه بالتطهر الأخلاقي و(رفع العتب) كتعويض عن تلاقي جوهر مواقفهم السياسية مع الدول الامبريالية والقوى الدائرة بفلكها.

– إعلان مواقف سياسية (صحيحة) ولكن في وقت متأخر، إذ إن إعلان الموقف السياسي ليس تطهراً و تسجيل نقاط وتبرئة ذمم، إنما يحدد عامل الزمن (أصالة) هذا الموقف من انتهازيته.

سنتناول في هذه المادة أحد كتاب الفكر اليومي (اليساري) سلامة كيلة بوصفه نموذجاً عن الانتهازية اليسارية المعاصرة. الكاتب الذي يشكل ظاهرة إعلامية تبحث لها عن مكان على الأرض وتحديدا في أوساط (اليسار) الذي تخضع قواه، كما كل القوى السياسية، لعملية فرز في ضوء عودة الفاعلية السياسية للجماهير العربية. في هذا السبيل سنعالج موقف الكاتب من القضايا الأساسية في المسألة السورية، المسألة التي شكلت إحدى أكثر المواضيع إشكالية بين القوى السياسية في المجتمع العربي، والتي جرى ويجري على أساسها عملية فرز وإعادة تعريف بالقوى السياسية المختلفة على ضوء مواقفها مما يجري.

مهام الحراك الشعبي: كان الكاتب من أوائل الذين تشبثوا بشعار (إسقاط النظام) في سورية كتكثيف للمهام الآنية للحركة الشعبية ومعادل لرحيل الأسد مبشراً، دون كلل أو ملل، بقرب سقوط النظام منذ اللحظات الأولى لرفع هذا الشعار حتى اللحظة الحالية. ولم يبخل على منتقدي هذا الشعار من موقع حرصهم على الحركة الشعبية، بمختلف أشكال الشتائم، فعلى سبيل المثال يقرر الكاتب بأن: (الشعب المنتفض ليس في لحظة «حوار سياسي» لكي يناقش إمكان إسقاط النظام، بل قرر إسقاط النظام، ولم يخرج إلى الشارع إلا من أجل ذلك، وهو يعيش «حالة ثورية» طالما انتظرت الأحزاب حدوثها، ووضعت الجميع أمام خيارين: إما الاندماج بالشعب، أو«التفذلك» السياسي بشأن إمكان أو عدم إمكان إسقاط النظام. وحتى إن كان التقدير يشير إلى الاستحالة، فليس من الممكن الوقوف على الحياد، بل لا بد من الاندماج بالانتفاضة).

إذا فالكاتب يضع القوى الثورية أمام خيار وحيد، وإلا التفذلك، والمتمثل بالتقاعد عن وظيفتها العضوية اتجاه الحركة الشعبية المتمثلة بصقلها سياسياً من خلال صياغة رؤى وشعارات سياسية تتطابق ومصالحها وإن كانت تتعارض مع مزاجها الآني والمتغير. إن المنطق الذي يتعامل به الكاتب مع الحركة الشعبية الناشئة في سورية هو ما سبق أن انتقده لينين كبير ثوريي القرن العشرين على أنه (إلتصاق بدبر الجماهير) كتوصيف لتقديس عفويتها.

بداية وبعيداً عن التحليل وكما يقول المثل الوقائع أشياء عنيدة، فإن تجربة سنة ونصف أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك عدم سماح موازين القوى الداخلية بتحقيق شعار إسقاط النظام كما طُرح، أي رحيل الأسد كمهمة آنية، إلا عبر دفعة من الخارج وهذا ما يوضحه عدم تبلور ميزان القوى الخارجي لمصلحة تحققه (هذا إذا ما افترضنا أن هذا هو المطلوب، وهذه هي الثورة). وبذلك وضعت الأهلية والنضج السياسي للقوى التي أصرت على هذا الشعار موضع تساؤل، مقابل إحقاق الواقع للقوى التي انتقدت هذا الشعار من موقع حرصها على عملية التغيير الجذرية والشاملة. أما من حيث المبدأ، فإن المنطق العلمي والثوري لا يحتم أن يبتدأ التغيير الجذري والشامل بتغيير رؤوس و رموز السلطة في كل زمان ومكان. فالهدف هو تغيير بنية النظام أي منظومة العلاقات الاقتصادية السياسية التي تنتج وتعيد إنتاج التمثيلات الشخصية لها، والذي لن يمر دون تغيير رموز وشخصيات، ولكنه لا يشترط ذلك التغيير إلا وفقاً لضرورات تغيير البنية، أي أن أي تغيير في الرموز لن يكون ذا معنى إذا بقيت المنظومة على حالها، وهنا يظهر إيهام الجماهير بأن هدفهم هو تغيير شخصيات لا منظومة واسقاط رموز وليس نظام على أنه المعنى الضمني والمخفي لشعار اسقاط النظام بالطريقة التي يطرحها به سلامة كيلة وأضرابه. إن المحدد الوحيد للتكتيكات الثورية التي بمحصلتها يتم انجاز تحويل بنية النظام هو ميزان القوى على الأرض بمكونيها الداخلي و الخارجي. ففي المسألة السورية تتفاعل وتتشابك عدة عوامل تضع مسألة الإصرار على رحيل (رموز السلطة) مقدمة للتغير موضعاً للتساؤل ومن بينها ..

– إن الفصل بين النظام أو السلطة وجهاز الدولة في كثير من دول (العالم الثالث) و تحديداً في دولة كسورية، هو فصل نظري لا يتطابق أبداً مع واقع الأمر، ويعبر عن جمود في فهم العلم الماركسي وفي إسقاطه على الواقع السوري. فالاستقلالية النسبية لجهاز الدولة السوري عن الطبقات الاجتماعية (تحديداً في سياق الأزمة السورية) تبلغ مستوى عالياً. إن هذا التأكيد يفترض تغييرات بالتكتيكات المطلوبة لما يسمى بـ(تغيير السلطة مع الحفاظ على جهاز الدولة).

– تعقد الاصطفافات السياسية داخل جهاز الدولة السوري الذي لا يشكل كتلة صماء متجانسة، إذ أنه يحوي على قوى قادرة على لعب دور في عملية التغيير، هذا الدور الذي لا يمكن دونه تجنب تدمير جهاز الدولة.

– انحراف الاصطفافات السياسية الشعبية على أسس غير وطنية والتي كان أحد عوامل تكونها منذ اللحظة الأولى هو شعار إسقاط النظام بحد ذاته، وردود فعل مختلف الأطراف عليه.

– التناقض السياسي بين النظام السوري وتحالفاته الاقليمية من جهة مع الولايات المتحدة والقوى الاقليمية الدائرة في فلكها من جهة أخرى تحديداً في ما يخص القضايا السياسية للمنطقة. إن هذا التناقض دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف مغايرة في سورية مقارنة بتونس ومصر، الأمر الذي تجلى عبر عملها مع أوروبا وأدواتهما الإقليمية على استغلال القمع الذي مارسه النظام والاصطفافات السياسية اللاوطنية من أجل عزل سورية عن محور المقاومة والممانعة وإجهاض عملية التغيير الجذري كحد أدنى، أو تدمير سورية دولة ومجتمعاً كحد أقصى إن استطاعت إلى ذلك سبيلا.

❖ مقتطفات من مادة ستنشر كاملة في موقع قاسيون الالكتروني.

■■

إنها قوى القمع والفساد..

◄ زهير مشعان

يتساءل أغلب المواطنين الذين طحنتهم الأزمة ويبحثون عن الخلاص، من المسؤول عن إطالة أمد الأزمة؟؟ خاصة وأنهم يتلمسون بأيديهم كثيراً من الوقائع والممارسات التي تحمل طابعاً وحشياً ولا إنسانياً من قصف وقنص وتدمير وهدم، طال الأخضر واليابس، ولم يطل من يقال عنهم إنهم إرهابيون إلا القلة القليلة منهم، بينما الخاسر الأكبر هو الشعب والوطن بأبنائه من المدنيين والعسكريين الذين تسيل دماؤهم الطاهرة يومياً بالمئات، وكذلك البلاد من خلال تدمير البنية التحتية الخدمية والإنتاجية والأملاك العامة.. ألخ، بالإضافة لتدمير الأملاك الخاصة من منازل ومنشآت هي وليد جهد استمر عشرات السنوات لبنائها. وهذا كلّه وسع الشرخ أضعافاً مضاعفة بين الدولة والشعب، الشرخ السابق نتيجة التهميش والنهب والفساد، نتيجة الفقر والبطالة التي ازدادات بسبب السياسات الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية التي طبقت في السنوات العشر الأخيرة، والتي أدت إلى انفجار الأزمة. ثم جاءت طريقة التعاطي مع الأزمة باعتماد الحل الأمني البحت ومن ثمة العسكري، لتدفع باتجاه العنف وتعميق مشاعر الحقد والغضب هذه المشاعر التي تولدت لدى جميع أبناء الشعب من الطفل الصغير الذي فقد أباه أو أخاه إلى المرأة التي فقدت فلذة كبدها أو زوجها إلى الشيخ الكبير الذي فقد زوجته أو ابنه أو حفيده.. بل وحرموا حتى من مأوى يأويهم ومن لقمة العيش البسيطة المغموسة سابقاً بالذل والمهانة، لاشك أن المسؤول عما قبل الأزمة وما بعدها هو قوى القمع والفساد التي هيمنت على الدولة والمجتمع..

إنها هذه القوى التي تقمع وتنهب وكانت تتدخل في كل شاردة وواردة في الدولة والمجتمع.. بل وتدخلت حتى بين الزوج والزوجة والأب والابن.. تنصّب هذا وتخلع ذاك.. تنصّب الفاسد المدان والخانع لأوامرها وتخلع كل من يسعى للمحافظة على بنية الدولة والمجتمع ويدافع عن حقوق الوطن والمواطن.. وكرامتهما ..

إنها قوى الفساد التي استباحت ممتلكات الشعب والوطن العامة والخاصة وراكمت ثروات خلال سنوات قليلة.. فبات القلة القليلة يملكون أكثر من ٧٥٪ من ثروات الشعب والوطن.

وقوى الفساد متمركزة في كبار المسؤولين في الدولة والمتحالفين معهم من رجال المال وكبار التجار.. ورغم كل ما تملك قوى القمع والفساد فإنها تسعى لاستمرار الأزمة وإطالة أمدها .. للمحافظة على وجودها وتوسيع نهبها ..

إنها المسؤولة عن هدم منازل الأبرياء وأحزمة الفقر تحت حجج واهية بأنها عشوائيات ثم استملكتها وفق قوانين وقرارات تعسفية.

إنها المسؤولة عن تشريد آلاف الأسر نتيجة دفعها لاستمرار الحل الأمني العسكري البحت.

إنها المسؤولة عن حرمان آلاف العمال من حقوقهم.. بل وحتى رواتبهم.

إنها المسؤولة عن انخفاض مستوى التعليم وحرمان مئات الآلاف من أبناء الوطن من فرص التعليم.

إنها المسؤولةعن انهاك صحة المواطنين وحرمانهم من العلاج والدواء إنها هي التي دفعتهم إلى العنف وتدفعهم إلى المزيد منه، فلا فرق في الموت من الفقر والجوع، وبين الموت من القصف والقنص والتدمير. لذلك صرخ الفقراء الموت ولا المذلة، إنها تدفع باتجاه تغييب العقل وإعادة إنتاج ما قبل الدولة الوطنية من نزعات دينية وطائفية وقومية وعشائرية.

إنها قوى القمع والفساد الكبير التي تسعى حتى إلى هتك سمعة جيشنا الوطني وتضحياته وبطولاته، منذ ميسلون إلى الآن إنها القوى التي تخرّب الوطن بشكل مباشر أو غير مباشر.. وتريد تغيير الجغرافيا وتشويه التاريخ، ولا تريد أي حل سياسي يعيد الحقوق لأصحابها والكرامة للشعب والوطن التي هي فوق كل اعتبار...

■■

أنا الشعب!!

◄ نورأبوفرّاج

تطالعنا نشراتُ الأخبار ومحطات التلفاز كلَّ يوم بمحللين أو نشطاء سياسيين، يعلنون بثقة تامة: «الشعب قال كلمته» أو «هذا خيَّار الشعب» «الشعب يرفض» «وعي الشعب السوري أسقط المؤامرة».. مستغلين بذلك الكم الكبيرمن الأشخاص الذين يُعبر عنهم بهذه المفردة، وصعوبة الملاحقة والتتبع الجنائي للتأكد تماماً عن أي شعب هم تماماً يتحدثون. ليتم بذلك إلصاق مًا هب ودب من الأحكام والقيم والقرارات والتصريحات بهذا الشخص المدعو «شعب»، ويزور توقيعه أسفل العديد من البيانات والبلاغات. ومن المنطلق نفسه يسهل على البعض اتهام من يحمل رأياً مخالفاً بأنه «خان إرادة الشعب»، هم يتحدثون باسم الشعب كما لو أن هذا الأخير أفضى لهم بسر وخوّلهم أن يعلنوه على الملأ.

تتحول لفظة «شعب» أحياناً إلى حكم قيمة، فيكافأ البعض ويثابون بتسميتهم شعباً، بينما يحرم آخرون حتى من حق كهذا، ليتركوا يتساءلون «من نحن إذاً ؟!» أو توضع مفردة «شعبوي» كنقيض لمفردة «نخبوي»، حين يراد من ذلك التعبير عن الفوضى والعشوائية أو التخلف!

في حمى الفوضى والغموض اللذين يكتنفان توظيف لفظ الشعب، واستخدامه كصفة تارةً أو فاعلاً تارة أخرى. يتبادر للبعضً سؤالٌ معقدٌ: من هو الشعب حقاً؟ وكيف يمكن التأكد من أن وسائل الإعلام تعبر حقاً عن إرادة الشعب ومشكلاته، وتنقل رسالته بأمانة.

وهنا يمكن التفريق بين مفاهيم «الشعب»و «الرأي العام» و«الحشد»، فالرأي العام مصطلح مرتبط بصورة أو بأخرى بمفهوم الديمقراطية، وهو نوع من الكبح والتلطيف الأمريكي لمفهوم الشعب، من خلال النظر إلى المواطنين والشعوب كتجمع من «المستهلكين» أو«العملاء» للشركات أو «كأصوات» للناخبين في صناديق الاقتراع، ويظهر ارتباط مفهوم الرأي العام هنا بصورة أوضح بوسائل الإعلام التي تهدف إلى التأثير فيه وتوجيهه، أو تعمل على تبني الاتجاه العام السائد وتدعيمه، وهو وإن كان يتقاطع مع مفهوم الشعب إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً: فالرأي العام متقلب ومتهور، جامد، يتأثر بالظروف والأحداث الاستثنائية، ويمارس آليات دفاعية تماماً كالإنسان مثل التبرير والإسقاط والتماثل، وهنا يأتي آثر وسائل الإعلام التي تقدم نماذج من الشخصيات أو الأحداث التي تساعده في تقديم تبريرات لمواقفه، أو عرض أنماط من السلوك يسقط عليها مشاعره ويتحد معها.

ومفهوم الحشد من جهة أخرى مختلف أيضاً، فهو تجمع لعدد كبير من الأفراد، قد يكون متجانساً أولا يكونً. يطلق انتماء الفرد إلى الحشد اللاشعور الجمعي لديه، ويجعله يتأثر بالأهازيج والأعلام والرايات والأغاني والشعارات، ليعيش بذلك حالةً خاصة من الانفعال والاتحاد مع الجماعة. وصور الحشود غالباً ما كانت توظف إعلامياً كتصوير حي للشعب، وهي في حالات كثيرة عبَرت حقاً عن الشعب أو جزء منه على أقل تقدير، إلا أنه وخارج كادر الصورة التي تنقلها كاميرا التلفزيون شرائحٌ أخرى من الشعب لم تصور.

يتجاوز مفهوم الشعب مفهومي الرأي العام والحشد إلى ما هو أبعد، فالشعب لا يكتفي بإبداء «الرأي»، وإنما يمتلك قدرة أسطورية في تحويل رأيه واقعاً بالفعل، ليتجاوز بذلك حالات التذبذب والتقلب ومحاولات تلاعب وسائل الإعلام به وتوجيهه، كما أنه يتجاوز الانفعال الآني واللحظي في حالة الحشد إلى ما هو أعمق وأكثر اتزاناً.

يندمج البعد التاريخي بالجغرافي، والوطني بالمعاش،الماضي بالمستقبل، ليخلق كلاً واحدا، ليخلق شعباً. وعندما تتبلور تجربة الشعب ووعيه، يمسي واضحاً، مباشراً، صادماً، بحيث لا يمكن تجاهله، أو البحث عن تعريفاته، كما يمسي من الصعوبة بمكان انتحال شخصيته والحديث باسمه. عندها سيقف أولئك الذين يصدرون الآن الأحكام باسمه، مذهولين يتساءلون «أين ذهب الشعب؟؟! »

■■

تأبين الرفيق محمد محسن أيوبي

رفض الظلم والتسلط والاستغلال والمراءاة والانتهازية.. والأنانية النفعية



بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٨ رحل عنا الرفيق محسن أيوبي أحد أبرز الوجوه الشيوعية الدمشقية في العقدين الأخيرين، والذي ترك أثراً طيباً لدى كل من عمل معه، وعلى الرغم من أنه لم يكن يحب الأضواء إلا أنه عرف لدى أوساط الحزب لما تميّز به من خصال الشيوعي الحقيقي (بارد الرأس، نظيف اليد، حامي القلب) وبتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤أقامت لجنة محافظة دمشق لحزب الإرادة الشعبية حفلاً تأبينياً للرفيق الراحل، وننشر فيما يلي الكلمات التي ألقيت في التأبين.



الشجاعة المطلقة والصدق اللا متناهي

كلمة قيادة الحزب ألقاها الرفيق قدري جميل:



من الصعب الحديث عن شخصية الرفيق أبو عصام، ويصعب علي شخصياً أن أوقف هنا وأؤبن صديقي ورفيقي أبو عصام محسن أيوبي. وقال د قدري جميل:(جمع ابو عصام بين الشجاعة المطلقة والصدق اللامتناهي والتواضع...)

منظمة دمشق لعبت دور أساسي في معركتين مهمتين لم يكتب عنهم بعد معركة البيريسترويكا ومعركة ما بعد المؤتمر التاسع.

وإذا أردنا العودة للوراء قليلاً وتساءلنا: لو أن معركة البريسترويكا أنحلت بالحزب كما لم تحل وأقصد بالشكل الذي حلت فيه.. ماذا كان حصل لنا؟!.. وأين كان مفتاح معركة البريسترويكا بالحزب؟! أنها منظمة دمشق، فالمعركة تركت جروح وآثار وكدمات بجسد المنظمة والحزب .....

المعركة الثانية الهامة معركة ما بعد المؤتمر التاسع، قبلنا بالنتائج، ورغم ذلك بدأت عمليات التنكيل بالرفاق، وبدأت بدمشق ولأول مرة بتاريخ الحزب ودون أي مبرر تخسر المنظمة المنطقية بكاملها، الرفيق أبو عصام انضباطي وملتزم جداً بالنظام الداخلي لكنه فهم المعنى السياسي لما يجري، واتخذ موقفاً جريئاً، وخارج إطار الحلول التقليدية.

القيادة وبدلاً من العودة عن القرار الخاطئ، مارسوا القمع بالفرعيات من خلال فصل لجان فرعية بأكملها، في أحدى اللقاءات سألني الرفيق أبو عصام: هل تتوقع أن يأتينا الدعم من المحافظات الأخرى رغم أننا دخلنا المعركة دون أية حسابات؟ فقلت له المهم الآن أن نقوم بما هو مطلوب منا، المهم أن نصمد، وبقدر ما نصمد بقدر ما منظمات الحزب تصبح أكثر حساسية اتجاهنا.

إن مثال دمشق هذا الذي لعب فيه الرفيق أبو عصام دور أساسي فيما ذكرتنا فيه الرفيق أم عصام في كلمتها حول بيان «لا انقسام ولا استسلام» أي لا انقسام عن الحزب لأجل عدم تكرار التجارب السابقة، ولا استسلام أمام قرارات القيادة الظالمة والمجحفة وغير الصحيحة، هذا الشعار أخذ مداه كالنار في الهشيم وخلقت حالة وضعت الأساسي بما ترونه اليوم «حزب الإرادة الشعبية» الذي نتج عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. لذلك ما هي العبرة من هاتين التجربتين؟ الخطوة الأولى الصحيحة هي حجر الزاوية ليس المهم صعبة أو سهله وإنما المهم أنها الصح والأرجح أن الخطوة الصحيحة هي الصعبة، لأن مقياس الأفضل ليس الأسهل بل أن مقياس الأفضل هو الأصح والأصح عادة هو الأصعب ....

أبو عصام كرر ما قاله ناظم حكمت «إذا لم احترق أنا ولم تحترق أنت فمن الذي سيضيء الطريق» أبو عصام احترق ومن حساسيتة حرق نفسه بقدر ما كان عطائه بلا حساب والشيوعي يجب أن يكون كذلك، والشيوعيون من هذا النوع هم يصنعون المستقبل لذلك ذكراهم ستبقى دائماً في عقولنا ومكتوبنا وسنستحضرهم دائماً كنموذج للشيوعيين الجدد. ■■

منظومة أخلاقية سامية، و«كاريزما» عالية

كلمة لجنة محافظة دمشق لحزب الإرادة الشعبية ألقاها الرفيق علاء عرفات:



قد يكون الكلام صعباً عن شخص الرفيق محسن أيوبي أبو عصام بالنسبة لي خاصة وأن بين الحضور رفاق وأصدقاء يعرفون الشخص الذي يجري الحديث عنه، قبل أن أتحدث فكرت ملياً وتساءلت ماذا يمكن أن أقوله عن الرفيق أبو عصام؟ إن التأبين يعني تقديم شهادة عن الراحل فما هي الشهادة التي يمكن أن يقولها المرء عنه؟ أظن أن الرفيق هاني عريف الحفل قال إنه كان سكرتير منطقية دمشق لعشر سنوات في الحقيقة كان سكرتيراً للمنطقية لمدة خمسة عشر عاماً.

جميعنا تحملنا الصعوبات لكن الفرق بيننا وبين أبو عصام هي الحساسية العالية التي كانت تجعله يحمل معاناة تظهره للآخرين، بمقدار ما ان صلباً كان حساساً ولكي يعلم الحضور ماذا أقصد بهذه المقدمة سأذكر مثال: أحد كبار القادة الانتهازيين «الشيوعيين» حين حدثت الأزمة الأخيرة وسمع ما جرى فسأل الرفاق أين الرفيق فلان وفلان من الرفاق طبعاً ذكر خمس رفاق من بينهم أبو عصام من الأزمة؟ فكان رد الرفاق هناك له: أنه ليس معنا فقال: خسرتم المعركة! هذا رد أحد الانتهازيين الذي له حساباته الخاصة على طريقته، لكنه كان قادراً على تحديد ميزان القوى من خلال اصطفاف أربعة أو خمسة رفاق ذكرهم بالاسم ليس لأنه ذكي وإنما له تجربة خاسرة سابقة مع هؤلاء الرفاق قبل سنوات ويعلم أن هؤلاء لا يمكن الغلبة عليهم.

أبو عصام أحد الأعمدة الذين كانوا يعطون الحزب صفة أنه لا يغلب ولا يمكن هزيمته فما هو مصدر قوة أبو عصام؟ اتجاهه السياسي.. نعم لكننا جميعاً نحمل هذا الاتجاه، الميزة الكبرى عنده أنه كان يتمتع بسمات أخلاقية رفيعة لا يستطيع أحد أن ينال منها، فمن لا يدري أنه شخص خلوق ومحبوب عند جميع الناس لطيب معشره وأخلاقه الحميدة، فكل من عرفه في حياته التعليمية وفي الحارة والحزب وحتى في الطريق كانوا يمدحون مستواه الأخلاقي أنا شخصياً كنت دائماً أقول أمام الرفاق والأصدقاء إن كان لدي اختيار بالنسبة لتربية ولدي على الأقل في أن أعطيه منظومة أخلاقية فلن أجد أفضل من المنظومة التي كان يتمتع بها الرفيق أبو عصام.

شهادة أخرى: في الحزب كانت هناك مهمات صعبة من حيث الوقت والجهد والتعب، فحين كان عضواً باللجنة المركزية كان عضواً أيضاً بالتنظيم حيث كان يقود المنظمات الصعبة «ولن أذكر اسمها» لأن الرفاق يعلمون ذلك وهي صعبة من حيث السفر، قرى ليس فيها مواصلات، رفاق إعداد بسيط وضعيف، والذي لديه الاستعداد لقيادة هكذا منظمات يجب أن يتمتع بطول البال وقادر على تحمل الوضع، وقادر على إيصال فكر وسياسة الحزب للمواطنين، واستيعاب الجميع، لقد تعرفت على الرفيق أبو عصام منذ صيف ١٩٧٤ كأحد الأعضاء الجدد المنتسبين للاتحاد الشباب الديمقراطي، حين كان عريساً جديداً يسكن في غرفة وحيدة عند خاله إن الانطباع الذي ترك أثره على شخصية شاب في أول عمره من خلال الرفيق أبو عصام هو أولاً: أنني تعرفت على شخص يتمتع بالرجولة والبساطة وهو معلم ومربي، والذي يمتلك كل هذه الصفات هو مهم جداً حتى إن لم يقر بذلك، مرات عديدة قلت له: أنت رجل ورفيق مهم جداً يا حبذا تقدر هذه القيمة، أبو عصام لم يكن فقط رب الأسرة وإنما كان عمود العائلة والملجأ الحقيقي لكي من يحتاج إليه، وهو الحاضر دائماً لتقديم ما يلزم معتقداً أن من واجبه فعل ذلك في حده الأدنى، لذلك كان وسيبقى بالذاكرة أبو عصام وعادل الملا كانوا بمثابة المدفعية الثقيلة، ففي المعارك الحزبية وما أكثر ها «سابقاً» كان من يحسم المعركة ليس بالعدد الكبير، لكن أبو عصام وأبو محمد من هؤلاء دائماً، فحين كان الاثنان مع رفاق آخرين يتبنوا أية قضية كانت تحسم لمصلحتهم قطعاً.

إن أبو عصام لم يكن واضحاً بالسياسة فقط، وإنما كان واضحاً بمنظومته الأخلاقية والكاريزما العالية التي تنجز الشي الكثير، فاستنفذ قواه دون أن يشعر، وباعتبار أن شخصية مثله مطلوبة بالحياة وتعمل بلا كلل فمن الطبيعي أن تستهلك بالمعنى الجسدي بسرعة.

لقد فقدنا برحيله عموداً أساسياً ومهماً في منظمة دمشق، ولكن في الوقت ذاته نحن نكسب تحت تأثير أبو عصام وأمثاله عشرات الأعمدة بشكل يومي، وعلى الرغم من أنه كان يتألم كثيراً في ايامه الأخيرة، ومع ذلك كان لديه لحظات يعبر فيها عن الثقة بالمستقبل ويلتقط أصغر عناصر النمو التي تبشر بالانتصار فيفرح لها ويعبر عنها، من هنا كان يلعب الدور الأساسي والمفتاحي في اللحظات الصعبة والحاسمة والأهم أنه كان يرى أنه ينبغي انتقاء اللحظة المناسبة لإخلاء المكان لرفيق آخر حتى يكون هنا أعلى مستوى من العطاء وهذه من النوادر على الأقل في الحياة الحزبية السابقة.

■■

كلمة الرفيقة فريزة الأيوبي زوجة الرفيق الراحل:



فقيدنا العزيز كما تعرفون جميعاً شيوعي قلباً وقالباً.. جسد في سلوكه وعمله ونضاله حقيقة الانتماء للحزب الشيوعي والالتزام الواعي والانحياز الكامل إلى صف الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، ويكفي للدلالة على صدق وإخلاص وكفاح هذا الراحل الشهم، أن نذكر عناوين من سيرة عمره حيث اقترن القول بالفعل، نشأ فقيدنا الغالي في أسرة كريمة ووطنية والده خالد أيوبي شارك في النضال ضد الاحتلال الفرنسي لبلدنا بدعمه الثوار بالمال وتأمين السلاح.

وفي يفاعته جذبته خصال المناضلين الشيوعيين ومنهم بالتحديد خاله المعلم القدير سعيد ميرخان ورفاقه المحترمين فرأى فيهم نموذج البذل والعطاء والجرأة والإخلاص والدفاع عن حقوق الفقراء والمستضعفين، فاستمد منهم حب الشعب والوطن واحترام العمل والمرأة وكره الظلم والتسلط والاستغلال والمراءاة والانتهازية.. والأنانية النفعية.. فاندفع ينهل من معين الثقافة وأدبيات الحزب لتنمو بين جوانحه وفي فكرة الرغبة والإرادة القوية ليمارس ما رآه واجباً ومسؤولية وهوية، وليصبح عضواً في الحزب الشيوعي الذي اقتنع بفكره وسياسته، فأعطاه عصارة جهده وصادق عمله، فلم يبخل بعطاء ولم يتردد في موقف ولم يتوان في معترك وحسبي هنا أن أشير أيضاً إلى اهتمامه الشامل والواعي بأسرته بدءاً من الأم الجليلة والإخوة والأخوات وعائلاتهم، فهو حاضر دائماً لرعايتهم وخدمتهم وفي الوقت ذاته كان لديه الوقت اللازم والكافي والإرادة والعزيمة للمهام الحزبية والجماهيرية.

وقد كرس أيام عمره واهباً كل جانب من جوانب حياته العملية والنضالية ما يستحق من الجهد والإخلاص فكان موضع احترام ومحبة جميع من عمل معهم كمعلم قدير وسياسي أعلى من شأن المسؤولية وأداها بشرف وصدق منذ كان عضواً في الحزب ومن ثم في فرعية ركن الدين وفي منطقية دمشق وانتخابه سكرتيراً لها إلى أن أصبح عضواً في اللجنة المركزية في المؤتمر السابع والثامن، ودوره مع رفاقه في المنظمة الذين رفعوا مع بقية الرفاق شعار لا انقسام ولا استسلام وبعد ذلك دورهم في التحضير لعقد الاجتماع العام لتوقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين، وثم في قيام اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين وفي الاجتماعات الوطنية السنوية.

نقاط لابد من ذكرها:

– شارك الرفيق الشجاع في الدفاع عن بيت الحزب ضد هجمات الأخوان المسلمين عام ١٩٨٠ وكان صلباً وعنيداً.

– كانت لهم بصمات في حرب تشرين التحريرية هو ورفاقه في المقاومة الشعبية. تميز بالتواصل مع الرفاق القدامى وكبار السن.

وفي ختام كلمتي لابد أن أقول إنه الرفيق الشهم الذي شاركته السراء والضراء سنين طويلة في العمل الحزبي والنشاط السياسي، ولن أنساه كشريك عمر.. وزوج فاضل كريم وأب رائع لابن وابنتين بصدره الحنون وقلبه الكبير وستبقى يا أبو عصام في قلوبنا وذاكرتنا مادام في عروقنا دم وفي حنايا قلب يخفق بحب الشعب والوطن.

أشكر كل من شاركنا هذا الواجب وأتمنى للجميع الصحة والعمر المديد ولبلدنا الخير والأمان.

■■

الأشجار تموت واقفة

كلمة المحكمة الحزبية ألقاها الرفيق سيتركو ميقري:



أيتها الرفيقات والصديقات أيها الرفاق والأصدقاء

يعز على قلبي كثيراً كما يعز على قلوبكم أن أقف اليوم متحدثاً في الذكرى الأربعين لرحيل رفيقنا الغالي محمد محسن أيوبي «أبو عصام» وإذا كان القول المأثور يقول بأن الأشجار تموت واقفة فقد جسد رحيل رفيقنا هذا القول بكل ما فيه من معنى. التزم باكراً بالدفاع عن حقوق الكادحين ورحل باكراً وكان عطاؤه لا ينضب فأنا أعرف كما تعرفون أن رفيقنا رحل شامخاً رغم وهن جسده من آثار الوهن. مرفوع الرأس رغم أشواك الحياة الصعبة التي برزت في دروب حياته التي عاشها وعشناها معاً.

لقد تعرفت على الرفيق محسن عندما انتسبت إلى دار المعلمين العامة بدمشق عام ١٩٦٦ وكنت في السادسة عشر من عمري. وتوطدت العلاقة الشخصية فيما بيننا كوننا كنا نعيش في حي واحد وغالباً ما كنا نذهب إلى الدار ونعود معاً. سرعان ما ترك بصمة واضحة على أفكاري من الناحية السياسية فلم ينته عام ١٩٦٦ إلا وكنت بفضله قد انتسبت إلى اتحاد الشباب الديمقراطي وصرت عضواً فيه. وكان الرفيق محسن حينذاك من الرفاق الأوائل الذين كلفوا من أجل إعادة الحياة والنشاط للاتحاد.

واستمرت العلاقة الشخصية تنمو فيما بيننا إلى أن جمعنا العمل الحزبي حين انتخبنا معاً إلى اللجنة الفرعية في حي ركن الدين في أوائل الثمانينيات ثم إلى اللجنة المنطقية في منتصفها وأصبح سكرتيراً لها وأنا عضو فيها.

لقد عرفته خلال هذه الفترة الطويلة كما عرفه الجميع مناضلاً صلباً ورجلاً متواضعاً. وأباً رؤوفاً باراً لوالدته ولإخوته وراعياً لحياته وأسرته وشريكة حياته شجاعاً في المواقف لا يخشى فيها لومة لائم مكراً ومقبلاً على أعداء الحزب وكأنه القدر عندما يهاجم حكيماً في الصغائر وفي الكبائر وكلنا يعلم عندما هاجم البعض بيت الحزب بعد منتصف الليل وكان معه رفيق فقط، كيف تصدى للمهاجمين وكان بإمكانه أن يقضي عليهم جميعاً ولكنه كان أكثر حكمة وأكبر قدرة على معالجة الأمور دون دماء.

وأبت ضرورات العمل الحزبي بعد أن غادرنا اللجنة المنطقية إلا أن تجمعنا مرة ثالثة حين تم انتخابنا لعضوية المحكمة الحزبية العليا في المؤتمر التاسع ثم في المؤتمر التاسع الاستثنائي. للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين كان وما زال عضواً فيها حتى مماته. وكان يواظب على حضور اجتماعاتها بشكل دائم.

■■

سورية.. تركيا.. «إسرائيل».. وحرب الطاقة في الشرق الأوسط الأكبر

ف. وليام انغدال❖

في الثالث من تشرين الأول ٢٠١٢، أطلق الجيش التركي مجموعة أخرى من قذائف الهاون داخل الأراضي السورية. كان العمل العسكري، الذي استغله الجيش التركي بصورة ملائمة لإقامة منطقة بعرض عشرة كيلومترات خالية من البشر (منطقة عازلة) داخل سورية، رداً على «قتل القوات المسلحة السورية» المزعوم لعدة مواطنين أتراك على طول الحدود بين البلدين. هنالك تخمينٌ واسع الانتشار أنّ قذيفة الهاون السورية التي قتلت خمسة مواطنين أتراك قد أطلقتها قوات المعارضة التي تدعمها تركيا بقصد منح تركيا ذريعةً للتحرك العسكري، وهي عملية "إشارة زائفة" في لغة الاستخبارات العسكرية.
وزير خارجية تركيا صديق الإخوان المسلمين، أحمد داود أوغلو الغامض، هو المهندس الحكومي الرئيس في استراتيجية الدفاع الذاتي للإطاحة بالنظام السوري.



> لا مصلحة لقطر في نجاح مشروع أنبوب غاز إيران العراق سورية، الذي سيكون مستقلاً بالكامل عن خطوط النقل التركية أو القطرية المتجهة نحو أسواق الاتحاد الأوروبي المفتوحة

الإخوان في تركيا

وفقاً لتقرير يعود للعام ٢٠٠٦، أصبحت تركيا، بإشراف رئيس الوزراء الإسلامي رجب طيب أردوغان وحزبه المناصر للإخوان المسلمين حزب العدالة والتنمية، قطباً جديداً لجماعة الإخوان المسلمين العالمية. يروي مصدر مطلع على التقرير في اسطنبول أنّه قبل الانتخابات التركية الأخيرة، تلقى أردوغان (هبةً) مقدارها عشرة ملايين دولار من النظام الملكي السعودي، قلب السلفية الجهادية العالمية تحت عباءة الأصولية الصارمة للوهابية. منذ الخمسينيات حين أحضرت وكالة الاستخبارات المركزية أعضاء قياديين منفيين من جماعة الإخوان المصرية إلى السعودية، حصل اندماج بين العلامة التجارية السعودية للوهابية والأصولية الجهادية الهجومية للإخوان المسلمين.
إن خطر نشوب الحرب بالغ الجدية، فتركيا عضوٌ كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما أنّ حقيقة أنّ روسيا والصين المسلحتين نووياً جعلتا من الدفاع عن سورية أولويةً استراتيجيةً تجعل شبح اندلاع حرب عالمية ثالثة أكثر قرباً مما نتصور.

السيناريو المفترض

في تحليل كانون الأول ٢٠١١ للقوى المتنافسة في المنطقة، قدم فيليب جيرالدي المحلل السابق في الوكالة الملاحظة المتبصرة التالية:
سبق للحلف أن انشغل بسرية بالنزاع السوري، مع تبني تركيا للقيادة كوكيلٍ عن الولايات المتحدة. اعترف وزير الخارجية التركي علانيةً أنّ بلاده مستعدةٌ للتدخل حالما يتفق حلفاء الغرب على ذلك. سيكون التدخل قائماً على مبادئ إنسانية، للدفاع عن حماية المدنيين استناداً إلى مبدأ (مسؤولية الحماية) الذي استخدم ذريعةً للتدخل في ليبيا. تفترض المصادر التركية أنّ بداية التدخل ستكون بخلق منطقةٍ عازلة على طول الحدود التركية السورية يتمّ توسيعها لاحقاً. ستكون حلب، أكبر المدن السورية جوهرة التاج التي تستهدفها قوات «التحرير».
هكذا، تصل طائرات الناتو الحربية بسرية إلى قواعد عسكرية تركية قريبة من اسكندرونة على الحدود السورية، ناقلةً أسلحةً من ترسانة القذافي الراحل إضافةً إلى المتطوعين من المجلس الوطني الليبي الانتقالي. كما أن اسكندرونة مركزٌ «للجيش السوري الحر»، الجناح العسكري لـ«المجلس الوطني السوري». وكذلك، يوجد مدربون من القوات الخاصة البريطانية والفرنسية على الأرض لمساعدة «المتمردين» السوريين، في حين تقوم السي آي إيه والقوات الخاصة الأمريكية بتقديم وسائل الاتصالات والمعلومات الاستخبارية لمساعدة قضية التمرد، إبلاغ المقاتلين مثلاً بمواقع تجمع الجنود السوريين لتجنبها.
كان البارز إلى حد ما حقيقة أنه في اليوم نفسه الذي أطلقت فيه تركيا ردها المفرط نسبياً والذي اتخذ هيئة هجوم عسكري على منطقة سورية، يتواصل حتى لحظة كتابة المقال، شرعت القوات «الإسرائيلية» بعمل من الواضح أنه لتحويل انتباه سورية عن تركيا ولخلق سيناريو الرعب من خوض حرب على جبهتين كذاك الذي واجهته ألمانيا في حربين عالميتين.

> هكذا، تصل طائرات الناتو الحربية بسرية إلى قواعد عسكرية تركية قريبة من إسكندرونة على الحدود السورية، ناقلة أسلحة من ترسانة القذافي الراحل إضافة إلى المتطوعين من المجلس الوطني الليبي الانتقالي

قامت القوات «الإسرائيلية» بتعزيز ملفت لقواتها في مرتفعات الجولان المحتل الاستراتيجية.

إعداد المخطط

يتابع الطور الجديد المتكشف للتدخل العسكري التركي المباشر، الذي يدعمه واقعياً نظام نتنياهو اليميني في «إسرائيل»، حرفياً سيناريو وضع خطوطه العريضة معهد بروكينغز، مركز الأبحاث البارز في واشنطن والذي يشرف عليه المحافظون الجدد. في وثيقته الاستراتيجية البيضاء، إنقاذ سورية: تقييم خيارات تغيير النظام، الصادرة في آذار ٢٠١٢، وضع استراتيجيو بروكينغز الجيوسياسيون خطة لإساءة استخدام ما يدعى القلق الإنساني على وفيات المدنيين، مثل ليبيا في ٢٠١١، لتسويغ تدخل عسكري عدواني في سورية، في سابقة لم تحدث قبل ذلك.
يتضمن تقرير بروكينغز السيناريو التالي:
يمكن أن تضع «إسرائيل» قواتها في مرتفعات الجولان أو قربها وبفعل ذلك، تحوّل القوات السورية عن وجهة الصراع مع المسلحين. قد يستثير هذا التموضع الخوف في النظام السوري من حرب على أكثر من جبهة، بخاصة إذا أرادت تركيا القيام بالأمر نفسه على حدودها وإذا تزود المسلحون بدفق محسوب من الأسلحة والتدريب.
هذا ما يتكشف على ما يبدو في الأيام الأولى من تشرين الأول ٢٠١٢. يرتبط مؤلفو التقرير ببعض أبرز صقور المحافظين الجدد الذين وقفوا وراء حرب بوش – تشيني في العراق. يتضمن راعيهم، مركز سبان لسياسات الشرق الأوسط، مستشاري السياسة الخارجية الحاليين لمرشح اليمين الجمهوري ميت رومني، المرشح المفضل صراحة لـ«إسرائيل» نتنياهو.
مركز سبان الذي أصدر التقرير هو وليد منحة كبيرة قدمها حاييم سبان، وهو ملياردير إعلامي أمريكي –صهيوني يمتلك أيضاً العملاق الإعلامي الألماني الهائل بروz٧. لا يخفي سبان هدفه في تعزيز مصالح «إسرائيلية» يعينها عبر مؤسسته الخيرية. أطلقت النيويورك تايمز يوماً على سبان تسمية «مشجع إسرائيل الذي لا يعرف الكلل». كما أنّ سبان قال للصحيفة نفسها في مقابلة أجريت العام ٢٠٠٤، «أنا رجل قضية واحدة، وقضيتي إسرائيل».
لباحثي المركز، فضلاً عن مجلس إدارته، ميول المحافظين الجدد وحزب الليكود. ومن بينهم، في الماضي والحاضر، شلومو ياناي، مدير سابق للتخطيط العسكري في القوات «الإسرائيلية»، ومارتن إنديك، سفير واشنطن السابق في «إسرائيل» ومؤسس معهد سياسات الشرق الأوسط في واشنطن (WINEP) الموالي لـ«إسرائيل»، لوبي الليكود السياسي الرئيس في واشنطن. ومن بين الأعضاء الزائرين، آي في دكتر، رئيس سابق لجهاز الشين بيت «الإسرائيلي»، يوسف كوبرفاسر، رئيس سابق لقسم البحوث في مديرية الاستخبارات العسكرية للجيش «الإسرائيلي». ومن بين الباحثين المقيمين، بروس ريدل، خبير الشرق الأوسط في السي آي إيه لثلاثة عقود ومستشار أوباما للشؤون الأفغانية، وكينيث بولاك، الخبير السابق أيضاً في السي آي إيه لشؤون الشرق الأوسط والمتهم بفضيحة التجسس «الإسرائيلية» حين كان مسؤول الأمن القومي في إدارة بوش.

البعد الجيوسياسي

ما يحظى حتى الآن بالتقدير الكامل في التقديرات الجيوسياسية للشرق الأوسط هو الأهمية المتصاعدة على نحو مفاجئ للسيطرة على الغاز الطبيعي ليس لمستقبل البلدان المنتجة للغاز في الشرق الأوسط فقط، بل كذلك للاتحاد الأوروبي وأوراسيا التي تضم روسيا بوصفها منتجاً والصين بوصفها مستهلكاً.
سرعان ما أصبح الغاز الطاقة المطلوبة للاتحاد الأوروبي، أكبر أسواق الغاز الناشئة في العالم.
اكتشافات مصادر الغاز الهائلة في «إسرائيل» وقطر وسورية بالإضافة إلى صعود الاتحاد الأوروبي كأكبر مستهلك محتمل للغاز الطبيعي، اجتمعت لإيجاد بذور الاصطدام الجيوسياسي الراهن على سورية.

أنبوب غاز سورية - إيران - العراق

في تموز ٢٠١١، حين كانت عمليات زعزعة الاستقرار التي وضعتها دول الخليج والناتو لمواجهة الأسد في سورية في طور تحول كامل، وقّعت حكومات سورية والعراق وإيران اتفاقية تاريخية لإنشاء أنبوب لنقل الغاز لم يلاحظها الإعلام وسط تقارير الـCNN عن «الانتفاضة السورية». سيمتد أنبوب الغاز، الذي يفترض أن يكلف عشرة مليارات دولار ويحتاج ثلاثة أعوام لتنفيذه، من ميناء السلاويه قرب حقل غاز بارس الجنوبي في الخليج الفارسي، إلى دمشق في سورية عبر الأراضي العراقية.
يعتقد أن بارس الجنوبي، الذي تكمن احتياطاته من الغاز في حقل هائل مقسوم بين إيران وقطر في الخليج، سيكون أكبر حقل غاز في العالم. سيكون أنبوب الغاز بحكم الأمر الواقع أنبوباً تتحكم به إيران عبر تحالفها مع الحكومة العراقية الحالية وصولاً إلى سورية الحليف التاريخي لإيران.
يضاف إلى الدراما الجيوسياسية حقيقة أن غاز بارس الجنوبي يتمدد في منتصف الحد الفاصل في الخليج بين إيران وقطر.
لا مصلحة لقطر في نجاح مشروع أنبوب غاز إيران العراق سورية، الذي سيكون مستقلاً بالكامل عن خطوط النقل التركية أو القطرية المتجهة نحو أسواق الاتحاد الأوروبي المفتوحة. إنها تقوم، في الحقيقة، بكل ما هو ممكن لتخريبه، وصولاً إلى تسليح مقاتلي «المعارضة» السورية المبعثرة، كثير منهم جهاديون أرسلوا من بلدان أخرى من بينها السعودية وباكستان وليبيا.
يضاف أيضاً إلى تصميم قطر على تدمير التعاون الإيراني السوري العراقي المتعلق بالغاز اكتشاف شركات الاستكشاف السورية في آب ٢٠١١ حقل غاز ضخم جديد في قارة قرب الحدود مع لبنان وقرب الميناء البحري الذي تستأجره روسيا في طرطوس على شاطئ المتوسط. وفقاً لمصادر جزائرية مطلعة، يعتقد أن مكتشفات الغاز السورية الجديدة، على الرغم من أن حكومة دمشق قللت من شأنها، تساوي أو تفوق تلك المكتشفة في قطر.
وكما أشار بيب أسكوبار، محلل آسيا تايمز حسن الاطلاع، في مقال حديث، تدعو خطة قطر إلى تصدير احتياطاتها الهائلة من الغاز عبر خليج العقبة في الأردن، وهو بلد يهدد منه الإخوان المسلمون ديكتاتورية الملك. من الواضح أن أمير قطر اختصر اتفاقية مع الإخوان المسلمين يدعم فيها توسعهم الدولي مقابل معاهدة سلام في الوطن في قطر. سيغير نظام للإخوان المسلمين في الأردن، وفي سورية أيضاً، كامل الجغرافية السياسية لسوق الغاز العالمي فجأةً ولمصلحة قطر قطعاً وضد مصالح روسيا وإيران وسورية والعراق. وسيكون ذلك أيضاً ضربة قاصمة للصين.
وكما يشير إسكوبار، «من الجلي أن ما ترمي إليه قطر: القضاء على أنبوب غاز إيران العراق سورية بكلفة عشرة مليارات دولار، وهي صفقة حسمت أثناء حدوث «الانتفاضة السورية». ستكون الأمور أكثر سهولة بلغة أنابيب نقل الطاقة. إن نظاماً للإخوان المسلمين، وهو مرجحٌ بقوة بعد النظام الحالي، سيكون أكثر ترحيباً بالأنبوب القطري. وسيجعل ذلك التوسع نحو تركيا أكثر سهولة».

ورطة الغاز «الإسرائيلية»

ما يزيد الصورة الكلية تعقيداً الاكتشاف الحديث لمصادر هائلة للغاز الطبيعي خارج الشواطئ «الإسرائيلية».
من المتوقع أن يبدأ حقل الغاز الطبيعي تمار الواقع على مبعدة من ساحل «إسرائيل» الشمالي بإنتاج الغاز للاستخدام «الإسرائيلي» في نهاية العام ٢٠١٢. ما غير اللعبة كان اكتشافاً مفاجئاً أواخر العام ٢٠١٠ لحقل غاز هائل خارج شاطئ «إسرائيل» يطلق عليه الجيولوجيون حوض الشرق أو الحوض المشرقي. في تشرين الأول ٢٠١٠، اكتشفت «إسرائيل» حقلاً ضخماً «أكثر من عملاق» بعيداً عن الشاطئ فيما أطلقت عليه تسمية منطقة اقتصادية حصرية.
تبعد اللقية حوالي ٨٤ ميلاً غرب مرفأ حيفا وعلى عمق ثلاثة أميال. أطلقوا عليه اسم اللوياثان وهو وحش البحر التوراتي. أعلنت ثلاث شركات طاقة «إسرائيلية» بالتعاون مع شركة هوستون تكساس نوبل إنيرجي أن التقديرات الأولية لمخزون الحقل تعادل ١٦ تريليون قدم مكعب من الغاز. ما يجعله أكبر مستودع للغاز تحت الماء في العالم خلال عقد. ولتوضيح أبعاد الرقم، فإن حقل غاز واحد، اللوياثان، يحتوي ما يكفي من الاحتياطات لتغطية حاجات «إسرائيل» من الغاز لمدة مائة عام.
اكتشفت نوبل إنيرجي شريك «إسرائيل» في الاستكشاف حقل تمار في حوض الشرق حوالي ٥٠ ميلاً غرب مرفأ حيفا، الذي تقدر احتياطاته بـ ٨,٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي عالي الجودة. كان تمار أكبر اكتشافات الغاز في العام ٢٠٠٩.
في ذلك الوقت، قدرت احتياطات «إسرائيل» من الغاز بـ ١,٥ تريليون قدم مكعب فقط. كانت التقديرات الحكومية أن حقل «إسرائيل» الوحيد العامل، يام تيثيس، الذي يزود «إسرائيل» بحوالي ٧٠٪ من حاجتها سينضب في غضون ثلاث سنوات. أما مع تمار، فقد بدأت الإمكانيات أفضل بكثير. ثم بعد عام من تمار، حققت نوبل إنيرجي أكبر اكتشافات الغاز خلال عملها لعقود في حوض الشرق الجيولوجي. التقديرات الراهنة لمخزون حقل اللوياثان هي ١٧ تريليون قدم مكعب من الغاز على الأقل. في غضون أشهر، تحولت «إسرائيل» من المجاعة إلى الوفرة بالنسبة إلى الغاز.
تواجه «إسرائيل» حالياً ورطة استراتيجية بالغة الخطورة. إذ إنها ليست شديدة الحماس لرؤية سورية، المرتبطة بقوس إيران العراق لبنان المعادي لـ«إسرائيل»، تخرج صادرات الغاز «الإسرائيلي» إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من المنافسة.
يدعم البيت الأبيض والخارجية الأمريكية صراحةً نظام الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط. فقد كان لقاء كلينتون وداود أوغلو في آب من هذا العام يهدف كما قيل إلى دفع تركيا لتسريع تدخلها العسكري في سورية.
اتهم عدة ممثلين جمهوريين في الكونغرس هوما أبدين، رئيس موظفي نائب وزير الخاجية، بارتباطات مع منظمات يسيطر عليها الإخوان المسلمون. كذلك ترتبط داليا مجاهد، التي عينها أوباما في المجلس الاستشاري للشراكات القائمة على الإيمان والحوار، وعضو المجلس الاستشاري لوزارة الأمن الداخلي، علناً بالإخوان المسلمين. يبدو من دون ريب أن واشنطن أوباما ستدعم حصان الإخوان المسلمين في سباق السيطرة على الغاز المتدفق في الشرق الأوسط.

الدور الروسي

تمشي واشنطن على حبل مؤقتاً بأمل إضعاف سورية بينما لا تبدو متدخلةً على نحو مباشر. وتلعب روسيا من جانبها لعبة موت أو حياة من أجل مستقبل رافعتها الجيوسياسية الأكثر تأثيراً. دورها كمزود رائد للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي. فقد بدأت هذا العام شركة غازبروم التي تملكها الدولة الروسية بنقل الغاز الروسي إلى شمال ألمانيا عبر أنبوب الغاز نورد ستريم الذي يمر تحت بحر البلطيق من ميناء قرب بطرسبرغ. ما هو حيوي بالنسبة لمستقبل الدور الروسي كمزود للاتحاد الأوروبي بالغاز، هو قدرة روسيا على لعب دور استراتيجي في استغلال موارد الغاز المكتشفة حديثاً في سورية. انشغلت موسكو منذ زمن بالترويج لأنبوب الغاز ساوث ستريم في أوروبا كبديل لخط أنابيب واشنطن نابوكو المصمم لجعل موسكو منبوذة.
تعد غاز بروم مزود الاتحاد الأوروبي الأكبر بالغاز الطبيعي. وهي تخطط بخط أنابيب نورد ستريم والخطوط الأخرى لزيادة إمدادها لأوروبا بالغاز هذا العام بنسبة ١٢ بالمائة إلى ١٥٥ مليار متر مكعب. وهي تتحكم حالياً بـ ٢٥ بالمائة من كامل سوق الغاز الأوروبي وتهدف إلى بلوغ نسبة ٣٠ بالمائة مع إكمال ساوث ستريم ومشاريع أخرى.
المعركة المتواصلة بين ساوث ستريم الروسي ونابوكو الذي تدعمه واشنطن هي معركة جيوسياسية إلى أبعد الحدود. سيحوز الرابح أفضلية كبرى في التضاريس السياسية لأوروبا المستقبل. ظهر الآن خيار رئيسٌ جديد هو سورية بوصفها سبباً رئيساً لتدفق الغاز إلى أوروبا بإدارة روسيا. إذا نجت سورية، ستكون روسيا في موقع منقذ سيلعب دوراً حاسماً في تطوير الغاز السوري واستغلاله. أما تركيا، وهي منغمسة حالياً في معركة داخلية بين داود أوغلو والرئيس غول من جهة وأردوغان من جهة أخرى، فإنها تعتمد على غازبروم لتزويد صناعتها بنحو ٤٠ بالمائة من الغاز الذي تحتاجه. وفي حال هزيمة داود أوغلو وفصيله، تستطيع تركيا لعب دور بناء أكثر في المنطقة كبلد عبور للغاز السوري والإيراني.
تقع معركة السيطرة على سورية في المستقبل في القلب من هذه الحرب الجيوسياسية الهائلة وهذا الصراع العنيف. سيكون لحلها عواقب هائلة: إما سلام عالمي أو حرب ونزاع ومذبحة لا نهاية لها. تلعب تركيا، العضو في الناتو، بالنار وكذلك أمير قطر، إلى جانب نتنياهو وعضوي الناتو فرنسا وأمريكا. الغاز الطبيعي هو مكون سريع الاشتعال يغذي هذا المزيج المجنون من أجل الطاقة في المنطقة.
١٠ تشرين الأول ٢٠١٢

❖ ف. وليام انغدال مؤلف كتاب «أساطير وأكاذيب وحروب النفط». يمكن التواصل معه على العنوان الإلكتروني: www.williamengdahl.com

■■



زلزال أيوب

◄ محمد العبد الله

يوم السادس من أكتوبر/تشرين أول هذا العام، لم يكن ذكرى حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ فقط. هذه الحرب التي شهدت معارك طاحنة في الجو والبر والبحر، سطّر فيها المقاتل العربي على أكثر من جبهة، بطولات مجيدة، شهد له فيها العدو قبل الصديق. هذه البطولات، التي تكللت بانتصارات، أهدرها «سادات «مصر، بقرارات وإجراءات، وخطوات الاستسلام للعدو وإخراج مصر العروبة من المواجهة مع عدو مصر وعدو الأمة، كيان العدو الصهيوني.

ذكرى الحرب في هذه السنة، حملت انتصاراً نوعياً جديداً باختراق طائرة دون طيار حلقت لأكثر من ٣٠٠ كيلومتر ولعدة ساعات داخل أجواء فلسطين المحتلة البحرية والبرية، محلقة فوق عدة مناطق استراتيجية للعدو الإمبريالي/الصهيوني. وقد جاء تبني حزب الله لعملية «الروبوت الجوي» لينهي أياماً من القلق، عاشتها القيادات الحربية والأمنية والسياسية داخل فلسطين المحتلة وخارجها. لم تكن الطائرة _ رغم نوعيتها ومواصفاتها الاستثنائية _ العملية الأولى في مسار صراع المقاومة اللبنانية مع العدو، لأن هذا المسار شهد إنجازات هامة في السنوات السابقة.

في العام ١٩٨٧ دخل مقاتل من القوات الخاصة في «حزب الله» إلى شمال فلسطين المحتلة بواسطة طائرة خفيفة، ولم يتم اكتشافه، لأنه استطاع الهبوط بالقرب من معسكر للتدريب، حيث تمكّن من قتل ٦ جنود للعدو قبل أن يستشهد. وفي أبريل/نيسان عام ٢٠٠٥ حلقت طائرة من طراز «مرصاد» لمسافة ٣٠ كلم داخل الوطن المحتل، ثم استدارت عائدة إلى المجال الجوي اللبناني. كما أن وسائل الإعلام الصهيوني داخل الوطن المحتل، أشارت عدة مرات إلى قيام «حزب الله» بمحاولة إدخال طائرات من هذا النوع الى شمال الأراضي المحتلة في الأيام الأخيرة من حرب تموز٢٠٠٦، حين قامت طائرة «أف ١٦» ومنصة دفاع جوي صاروخية من طراز «بانتر» بتفجير طائرتين من طراز «أبابيل» تحملان مواد متفجرة بزنة ٤٠ إلى ٥٠ كيلوغراما كانتا تستهدفان مواقع استراتيجية داخل كيان العدو.

كشف نجاح الطائرة بالتحليق لأكثر من ١٥٠ دقيقة فوق مياه البحر المتوسط، عن عجز وإخفاق رادارات الأساطيل البحرية الصهيونية والأمريكية، تحديداً، عن إكتشاف مرور الطائرة فوق المسطحات المائية، بما تحمله من بوارج وسفن ومعدات عسكرية، وما تختزنه أعماقها من ثروات استراتيجية هامة «حقول الغاز المفترضة». كما استطاعت الدخول للبر الفلسطيني المحتل من جهة الجنوب، والتحليق فوقه لأكثر من ٢٥ دقيقة، قطعت خلاله حوالي ٥٧ كم، لتقترب من غلاف مفاعل ديمونا، لتقوم الطائرات من طراز ف ١٦ بإسقاطها، ليس بالصاروخ الأول الذي وجهته لجسم الطائرة، بل بالصاروخ الثاني، الذي حول الطائرة إلى شظايا.

لقد أسقطت عملية الطيران والاختراق الناجحة، ادعاءات العدو، بقدرته «الخارقة» ليس على إسقاط الأجسام الغريبة التي تحلق في أجواء كيان مستعمرته الكبيرة ومياهه الإقليمية، بل _ كما مارس غطرسته خلال عقود _ على كشف أي تحركات في دول الجوار/الطوق!.كما عجزت «القبة الحديدية/الفولاذية» وأجهزة الالتقاط في الدرع الصاروخي وشبكاته الأمريكية/الصهيونية عن رصد الطائرة، التي لم تستطع كل التكنولوجيا المتقدمة في المعدات العسكرية، التعرف على نوعية المادة المصنعة لها. لقد قاد عدم التعرف على «البصمة» الحرارية الخاصة بالطائرة، رادارات القوى العسكرية المعادية، إلى العجز عن مشاهدتها، كما أدى بصاروخ طائرة الإف ١٦ الأول ليفقد التوجه نحو الهدف. الإختراق والطيران لهذه المسافات فوق أكثر المناطق الاستراتيجية والعسكرية، لم يكن هو الإنجاز الوحيد رغم أهميته. بل إن حجم الصور التي التقطتها أجهزة الطائرة فوق كل المناطق التي سارت فوقها، وإرسالها أولاً بأول إلى قاعدة انطلاقها، وخبراء تشغيلها، هو النجاح الأبرز في العملية. إذ قدر العديد من الخبراء العسكريين والاستراتيجيين، داخل الكيان وخارجه، أن وصول هذه المعلومات لحزب الله ولإيران، سيؤدي لإحداث تغييرات جوهرية في العديد من القواعد والمواقع والتشكيلات وأنظمة الإتصال، مما سيؤثر سلباً على «لغة التهديد والوعيد» بشن حرب على بعض دول المنطقة، وعلى قوى المقاومة.

الصدمة التي أحدثتها العملية النوعية الجديدة لم تنعكس فقط على كل المستويات الأمنية والسياسية داخل كيان العدو، بل امتد صداها وأثرها خارج حدود فلسطين المحتلة لتصل لأكثر من عاصمة أوروبية. يوم الأحد ١٤ /١٠ كشفت صحيفة صاندي تايمز البريطانية أن الطائرة الصغيرة دون طيار التي أرسلها حزب الله وحلقت في أجواء فلسطين المحتلة الأسبوع الماضي «تمكنت من بث صور تظهر الاستعدادات للتمرين المشترك الكبير الذي يجريه الجيش «الاسرائيلي» مع الجيش الأمريكي» وهو ماأكده رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي الجنرال مارتن ديمبسي، بقوله «إن المناورات العسكرية بين الجيشين الأمريكي والاسرائيلي تنتهي في غضون أسبوعين» .كما أشارت الصحيفة إلى «أن الطائرة التقطت ايضاً صوراً لمواقع صواريخ باليستية ومطارات وربما للمفاعل النووي في ديمونا» .

إن الطائرة التي حملت أجهزة متطورة ومعقدة للغاية، سواء من حيث القدرة على الإنطلاق دون تحديد المنطقة التي انطلقت منها، ومتابعة التوجيه، واختيار الممرات، والتقاط الصور واستلامها الفوري، ومن ثم القدرة على تحليلها، والأهم، عجز وفشل العدو بإنزالها على الأرض ، لتفكيكها وتحليل شيفرتها وبرامجها _ كما حصل بالطائرة الأمريكية «روبوت جوي» أنزلته الدفاعات الجوية الإيرانية، شرق البلاد، في أوائل ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، وقامت بتفكيكه والاستفادة من تقنيته_ إن هذه الطائرة وبكل المواصفات السابقة، قادرة على حمل أكثر من مائة كيلو غرام من المتفجرات، ومن التزود بعدة صواريخ، موجهة ومتفجرة، في الوقت الذي تختاره المقاومة .

لقد وجهت المقاومة من خلال عمليتها النوعية تلك، أكثر من رسالة لأعداء المقاومة داخل كيان العدو وخارجه، بل لبعض القوى التي اعتقدت أنها قادرة على اشغال قوى المقاومة ومناضليها بمعارك «جانبية» تشغلهم عن المهمة الأولى والأساس: تطوير أجهزة القتال مع عدو لبنان والمقاومة والأمة. ولهذا، جاءت الحملة على هذا الإنجاز الكبير والمشرف الذي حققه خبراء التكنولوجيا والتصنيع الحربي، ليكشف ارتباط أعداء المقاومة بمشروع تدميرها الاستعماري/الصهيوني/الرجعي، من أجل إعادة الوطن والأمة لمرحلة الاستعمار المباشر. لم يؤد استشهاد القيادي البارز في حزب الله، وأحد المسؤولين عن تطوير قدراته القتالية الجوية «حسين أنيس أيوب» في ٤ / ٣ / ١٩٩٦ ، ليوقف العمل في هذا المجال. فقد شكل استشهاده، دافعاً للتقدم على إعداد مئات الكوادر المتخصصة، والمتفرغة لتحقيق إنجازات علمية وقتالية في الطيران والدفاع الجوي . فقد أضاء الحزب نجمة دائمة في سماء الوطن، بإطلاق اسم شهيده «حسين أيوب» على هذه العملية، تكريماً لجهوده وتضحياته في هذا الطريق .

■■

موجز

إعداد قاسيون

● أعلن مسؤول بارز في الدفاع الجوي الاميركي، أن القوات والمعدات الأميركية بدأت في الوصول إلى «اسرائيل»، استعدادا لـ«أكبر مناورات في تاريخ العلاقات العسكرية الطويلة بين الولايات المتحدة و«اسرائيل.»

ولم يكشف العقيد كريغ فرانكلين عن تواريخ محددة، واكتفى بالقول ان المناورات ستبدأ في نهاية تشرين الأول ومطلع تشرين الثاني وستستمر «نحو ثلاثة اسابيع».

وقال فرانكلين إن التدريبات التي ستجري تحت اسم «التحدي القاسي ٢٠١٢» هي مناورات دفاعية.

● حذّر الرئيس التنفيذي لحزب «العمال الكردستاني» مراد قره يلان، اليوم، أنقرة من انتقام عنيف على أراضيها إذا ما هاجمت الأكراد السوريين.

وكرّر القيادي التركي خلال المقابلة، عرضه باستئناف الحوار مع تركيا، قائلاً «نحن منفتحون للغاية على كل المفاوضات، ومع كل الحوارات، لكننا لن نوقف هجماتنا المسلحة».

وجدّد تأكيده على أن الزعيم الكردي المسجون عبد اللهِ أوجلان «يعد أفضل من يمثّلهم في المفاوضات مع أنقرة»، مطالباً «أن يتم تعديل وضع اعتقاله وإيقاف الإقامة الجبرية المفروضة عليه باعتبارها شرطا لا بد منه لوقف العنف».

● عبر رئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو عن رفضه القاطع لإجراء أي تعديل على اتفاقية السلام مع مصر، مثل إدخال قوات مصرية إلى سيناء، ورأى أن من شأن تعديل الإتفاقية أن يمس باحتمال توقيع اتفاقيات مع دول عربية أخرى في المستقبل. ونقلت صحيفة«هآرتس»، يوم الأربعاء، عن نتنياهو، قوله خلال لقائه مع سفراء دول الإتحاد الأوروبي في القدس المحتلة الثلاثاء، إن «أصغر تعديل لاتفاقية السلام قد يشكل خطراً على الاتفاقية برمتها». وأضاف «أنت تتوقع وبعد ٣٠ عاما يقولون لك إنهم يريدون فتح الإتفاقية»، ملمحاً إلى أن تعديل الإتفاقية ال«إسرائيلية» – المصرية «سيؤثر سلباً على احتمال توقيع اتفاقيات سلام مستقبلية مع دول عربية والفلسطينيين». وقال نتنياهو إن إسرائيل تتوقع رغم ذلك، أن تمنع مصر هجمات مسلحة من سيناء ضد أهداف إسرائيلية وأن«هذه مصلحة دولية أن تكون سيناء آمنة وليست قاعدة إرهابية عالمية موجهة ضدنا».

● تولى السفير المصري الجديد في «اسرائيل» عاطف محمد سالم سيد الأهل منصبه اليوم الأربعاء مؤكدا على استمرار التزام مصر تجاه معاهدة السلام التي أبرمت بين البلدين عام ١٩٧٩ .

وقال سيد الأهل لدى تقديم أوراق اعتماده إلى الرئيس ال«اسرائيلي» شمعون بيريس إنه جاء برسالة سلام وليؤكد أن مصر تعمل من أجل تعزيز الثقة والشفافية وملتزمة بكل الاتفاقات التي وقعتها مع «اسرائيل».

بوتين وشريعة حمورابي

د. فريد حاتم الشحف

عندما تسلّم بوتين الرئاسة في روسيا في آذار عام ٢٠٠٠، شبّه العديد من المحللين السياسيين ببطرس الأول، الذي جعل من روسيا دولة عظمى يحسب لها ألف حساب، وشبّه آخرون بايفان «الرهيب» الذي أرسى الدعائم الأولى للدولة الروسية.



لسنا هنا بصدد تأكيد صحّة أو دحض هذه التشبيهات، لكن ما يمكن استنتاجه، أن الكل كان يجمع على أن بوتين، وبعد وصوله إلى الرئاسة، سوف يعمل على إعادة روسيا إلى مكانتها الطبيعية على الساحة الدولية.

أن بوتين تسلّم السلطة في روسيا بعد مضي حوالي العقد من الزمن على انحلال الاتحاد السوفيتي، أحد القطبين الأعظمين في العالم، حيث تحوّلت روسيا من الدولة الأعظم، إلى دولة تقف على هامش المعادلة السياسية الدولية، ويهددها خطر التقسيم إلى دويلات، وتعاني من اقتصاد متدهور، نتيجة عملية الخصخصة الفوضوية التي جرت فيها، وقادتها رموز مالية مشبوهة، تمكنت من الاستيلاء على مؤسسات اقتصادية ضخمة، وبأسعار بخسة تقل أضعاف المرّات عن القيمة الفعلية الدنيا لها، وتنتهج سياسة خارجية مشتّتة، يديرها ثمانية لاعبين أساسيّين، يفتقدون لأدنى مستويات التنسيق والتخطيط المشترك فيما بينهم، أهمّهم الرئيس يلتسن وإدارته، ووزارة الخارجية، وشركات النفط العملاقة، ووزارة الدفاع، والشركة الحكومية لتصدير الأسلحة «روسفوروجينيه». الخ.

الخطوة الأولى التي أقدم عليها الرئيس بوتين بعد تسلّمه السلطة هي إلغاء الفوضى لدى صنّاع القرار، وحصر سياسة روسيا الخارجية بيد الرئيس. الخطوة الثانية، إعادة النظر في عملية الخصخصة. الخطوة الثالثة هي إعادة المركزية في إدارة البلاد، وتقليص صلاحيات المحافظين، ورؤساء الجمهوريات والمقاطعات الداخلة ضمن روسيا الاتحادية، لمنع انحلال روسيا، الذي كانت تسعى إليه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون.

الانجازات التي حققتها روسيا في ظل رئاسة بوتين الأولى والثانية كثيرة، ولا مجال هنا لتفنيدها، ولعلّ أهمّها أن روسيا كانت تدين للغرب بحوالي ٥٠٠ مليار دولار عند تسلّمه الرئاسة عام ٢٠٠٠، لكن وعندما سلّم الرئاسة لخلفه ميدفيديف عام ٢٠٠٨، أصبحت روسيا تمتلك احتياطيا ماليا يقدّر ب٥٠٠ مليار دولار.

ما أريد إلقاء الضوء عليه في هذا المقال، ليست الانجازات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، التي تحققت بعد مجيء بوتين إلى السلطة وهي كثيرة، بل على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصّة المسائل التي لم تلق القدر الكافي من الاهتمام. وهنا سوف أتناول مسألتين هما برأيي من أهم ما قدمه بوتين لروسيا وللعالم.

المسألة الأولى – السماح للولايات المتحدة وحلف الناتو باستخدام الأجواء والأراضي الروسية للعبور إلى أفغانستان، وإيصال الإمدادات للقوات العسكرية، وإعطاء الضوء الأخضر، أو بالأحرى غض الطرف عن موافقة جمهوريات أسيا الوسطى، بإقامة قواعد عسكرية أمريكية بحجة مساندة قواتها في أفغانستان.

الكثيرون رأوا بذلك حينها انتقاصا من السيادة الروسية، وخطرا يهدد أمن روسيا، ومصالحها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. هذا صحيح من الناحية النظرية، لكن بوتين ضابط الاستخبارات الخارجية السابق يدرك أكثر من غيره، أن المستنقع الأفغاني كان أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبخاصّة بعد أن قادت أمريكا حملة دولية شعواء، جنّدت خلالها دول الخليج العربية وأموالها، لإرسال المتطوعين وتدريبهم وتزويدهم بالسلاح إلى أفغانستان، لمحاربة الجيش السوفيتي بحجة الدفاع عن الإسلام في مواجهة الخطر الشيوعي القادم من الشمال.

بوتين يعلم تمام اليقين، أنّ ما يهدد روسيا باستعادة دورها على الساحة الدولية، هو الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو الذي أخذ يزحف نحو الشرق، وها هي أمريكا الدولة الأقوى في العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، تقرر طوعاً الدخول في المستنقع الأفغاني، هذا المستنقع الذي كان عصيّاً على الدول الكبرى، وكان سبباً في هلاك بعضها. لذلك قدّم بوتين التسهيلات اللازمة لها ولحلف الناتو. لأنّ روسيا تريد بالفعل أولاً محاربة الإرهاب وبخاصّة أنّها من أكثر الدول التي عانت منه، وثانياً والأهم أن دخول أمريكا إلى أفغانستان هو الطريق الأقصر والأسهل لإضعافها واستنزافها، وهذا ما سيمكن روسيا من أن تخطو إلى الأمام بثقة أكبر وبأقل التكاليف. أمّا عن القواعد العسكرية في جمهوريات أسيا الوسطى، فروسيا تدرك أن أمريكا عندما تضطر للانسحاب من أفغانستان، لن تكون بحاجة لهذه القواعد، وحتى لو كانت بحاجة لها، لن يكون لديها الإمكانيات المادّية لتمويلها والحفاظ عليها.

المسألة الثانية – لقد نوّه بوتين في مقالة له في إحدى الصحف الروسية، ضمن حملته الانتخابية الأخيرة، قبيل تسلمه السلطة، أنّه ينوي إنفاق حوالي ٢٣ تريليون روبل خلال السنوات العشر القادمة، أي ما يعادل ١٠٠مليار دولار سنويا على القوات المسلّحة الروسية، لتطوير الأسلحة القديمة، وصناعة أسلحة جديدة، وإعادة تأهيل القوات المسلّحة لتتمكن البلاد من مواجهة التحديات المحدقة بها نتيجة تطور الأحداث على الساحة الدولية، ثم تصريحه الأخير بأن روسيا ستحقق خلال السنوات العشر القادمة قفزة نوعية في مجال الصناعة العسكرية.

الجميع يذكر أن أحد الأسباب والتي أدت أيضا، إلى انهيار الاتحاد السوفيتي هي برنامج «حرب النجوم» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. برنامج «حرب النجوم» هذا، وحسب المحللين كان سيكلف الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات، والهدف الرئيسي من إعلانه، هو إجبار الاتحاد السوفيتي على الدخول في سباق تسلّح، غير قادر عملياً على مجاراته، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها، بسبب وجوده العسكري في أفغانستان، والمساعدات الكبيرة التي يقدمها للدول الاشتراكية ومن يدور في فلكه، ضمن إطار التوازن الدولي، والحرب الباردة السائدة آنذاك بين المعسكرين الغربي والشرقي.

يدرك بوتين جيدا حجم الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالولايات المتحدة وحلفائها حاليا والتي كانت الحرب على ما يسمّى بالإرهاب، أحد أسبابها، ويدرك أن سباق التسلّح الذي أعلن عنه، والذي تحتاجه روسيا بالفعل، سيكون له المفعول نفسه الذي أحدثه برنامج« حرب النجوم» سابقاً، والذي سيؤدي إضافة للعوامل الأخرى الكثيرة، إلى انهيار الولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل تحجيمها، وأن تعود إلى مستوى بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتتخلى عن دور البلطجي المهيمن على الساحة الدولية.

يمكن الاستنتاج من خلال ما ذكر أعلاه، إن بوتين الذي استوعب جيداً شريعة حمورابي وعمل بموجبها، ستشهد فترة رئاسته الحالية لروسيا، تغيّرات هامّة على الخريطة الجيوسياسية الدولية – ملامحها أخذت تتجلى في الأزمة السورية الحالية – لن تكون بالتأكيد في مصلحة الولايات المتحدة ومشاريعها العدوانية حول العالم.

■■

السياسة الأمريكية بين الاستراتيجية والتكتيك



◄ **ستيركوه ميقري**

تشغل انتخابات الرئاسة الأمريكية بال الكثيرين، خصوصاً في منطقتنا العربية، فالجميع ينتظر ما ستسفر عنه من نتائج وكأن عجلة السياسة الدولية والإقليمية تتوقف عن الدوران على كل المستويات حتى انتهائها ومعرفة نتائجها، وكأنها « ستسحب الزير من البير ».

نتذكر في هذه العجالة ما قاله أنور السادات بعيد حرب تشرين التي أراد لها السادات أن تكون« تحريكية » بتنسيقاته الخاصة ومحادثاته المكوكية مع وزير الخارجية الأمريكي حينذاك هنري كيسنجر حيث قال السادات ممهداً الطريق لعقد صفقة السلام المنفرد « كامب ديفيد » مع «إسرائيل» حرفياً : إن ٩٩٪ من أوراق الحل بيد أمريكا، ومنذ ذلك الوقت آخذت الانتخابات الأمريكية هذه الأهمية وهذا الزخم الذي هي عليه الآن.

هنا لابد من طرح التساؤل التالي: هل من أهمية تذكر لنجاح أحد المرشحين الديمقراطي أم الجمهوري على سير الأحداث في المنطقة وعلى المستوى العالمي؟، وهل يملك الرئيس المنتخب حق تغيير استراتيجيات السياسة الأمريكية الموضوعة مسبقاً من الحكام الحقيقيين لأمريكا وهي قطعاً تروستات وكارتيلات صناعة النفط والسلاح .

الواقع الملموس يجيب أن كلا المرشحين لانتخابات الرئاسة ليسا سوى وجهين لعملة واحدة، وبالتالي غير قادرين على إحداث أية تغييرات تذكر على مجمل السياسة الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط، بسبب الدوراللذي يلعبه اللوبي الصهيوني وأداته منظمة الآيباك في تحديد نتائج الانتخابات، فالاستراتيجيات تعتبر بالنسبة لكل رئيس جديد كالكتاب المقدس لا يجوز تغييرها لمزاجه الخاص، وعلى كل تكتيكاته أن تصب في مجرى تنفيذها، والجميع يتذكر كيف سقط جورج بوش الأب عندما أعاد ترشيحه مرة ثانية بسبب وقوفه ضد منح«إسرائيل» تسهيلات مالية بقيمة ١٠ مليارات دولار لمتابعة بناء المستوطنات.

تفرض عدة قضايا داخلية وخارجية نفسها على الحملة الانتخابية في انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وفي هذه الانتخابات لا صوت يعلو فوق صوت الاقتصاد بين القضايا الداخلية وتنال اهتماماً لا تقل نسبته عن ٨٠٪من اهتمامات الأمريكيين وخاصة البطالة ومستوى الفقر والركود الاقتصادي والضمان الصحي، و٢٠٪بالنسبة للقضايا الخارجية، ولا ننسى أنه في القرن العشرين فقط رئيسان انتخبا في ظل مستوى بطالة يفوق السبعة بالمئة.

غالباً ما تكون ملامح هذه الانتخابات قد رسمت قبل فترة طويلة من المناظرات الرئاسية التي تعقد بين المتنافسين، وفي المناظرة التي تمت بين أوباما و رومني الأسبوع الماضي على الرغم من بعض المواقف الهستيرية التي وقع فيها البعض، فإن المناظرة في حد ذاتها لم تضف أي شيء من شأنه أن يؤثر في النتيجة النهائية لهذه الانتخابات.

مما لا شك فيه أن العوامل التي شكلت المشهد السياسي الذي اتسمت به سنة ٢٠١٢ أكثر أهمية من هذه المناظرة في حد ذاتها، لعل أهم هذه العوامل ذلك الذي يتمثل في الخريطة الديمغرافية للناخبين الأمريكيين، فمن جانب المعسكر الديمقراطي نلاحظ زيادة ملموسة في أعداد الناخبين الذين ينحدرون من «الأقليات»، فقبل عقدين من الزمن كانت هذه الشريحة من الناخبين تضم أقل من ٢٠٪ من الناخبين، أما اليوم فإن هذه الشريحة قد تمثل ٢٩٪ من الناخبين، و تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من هؤلاء الناخبين سيصوتون للرئيس أوباما .

في حين إن الطبقة الانتخابية الجمهورية تتكون أساساً من الناخبين متوسطي العمر فما فوق أو المسنين كما أن الأغلبية الساحقة هم من الرجال أو التيارات المسيحية اليمينية، كما فتحت قضية «مواطنون متحدون» الباب على مصراعيه أمام مبالغ طائلة من المال السياسي الفاسد الذي سمح لبعض الأطراف بأن تملأ المحطات الإذاعية والتلفزيونية بوابل من الإعلانات الدعائية التي اتسمت في أغلبها بالسلبية وعلى سبيل المثال فإن حملة أوباما الحالية جمعت مليار دولار من أجل خوض هذه الانتخابات.

يقول الرئيس الأمريكي باراك أوباما: «منذ أربع سنوات وعدت بإنهاء الحرب في العراق وقد فعلنا، ووعدت بأن نعيد تركيز الجهود على مكافحة الإرهاب الذي كان وراء هجمات الحادي عشر من أيلول وقد فعلنا، كما وضعنا حداً للزخم الذي كان يحرك طالبان في أفغانستان، وفي عام ألفين وأربعة عشر ستنتهي أطول حرب، وسيرتفع في سماء نيويورك برج جديد، القاعدة تسير على طريق الهزيمة وأسامة بن لادن قتل»، ولكن السؤال الهام الذي يفرض نفسه هنا لو أن منافسه ماكين الجمهوري كان هو الفائز في الانتخابات السابقة أما كان ليقوم بنفس ما قام به أوباما؟، والجواب نعم وبالتأكيد تنفيذاً للإستراتيجيات والتكتيكات المفروضة عليهما .

لم تتغير الاستراتيجية الأمريكية المرسومة للمنطقة أيضاً ، فنظرية قوس التوتر الهادفة إلى تفتيت المنطقة ومقولة الشرق الأوسط الجديد يجري تنفيذهما رغم كل العقبات التي وقفت في وجههما ، وسياسة الهيمنة على ثروات شعوب المنطقة تدور عجلتها عبر كل تحرك للسياسة الأمريكية وذلك عبر المجابهة والسيطرة على كل طارئ قد يقف حجرة عثرة أمام تنفيذها علماً أن المقاومة العربية في الوقوف ضد هذه السياسة الأمريكية من المقاومة الفلسطينية إلى اللبنانية ومنذ بدء العمليات الفدائية إلى الانتفاضتين الفلسطينيتين إلى الاجتياح ال«إسرائيلي» للبنان إلى تحرير الجنوب ثم إلى حربي تموز ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وصولاً إلى المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي لعبت دوراً هاماً في إفشالها حتى الآن، إلى أن جاءت ما تسمى الآن بـ« ثورات الربيع العربي » والتي تحاول الولايات المتحدة تحويله إلى خريف فعلي من خلال وصول قوى الإخوان المسلمين والسلفيين إلى سدة الحكم بمباركة أمريكية علنية.

أما بما يخص الموقف من إيران فلا تزال السياسة الأمريكية ساعية إلى تصوير إيران كعدو العرب الأول بدل «إسرائيل»، إضافة لمحاولة منعها من تنفيذ برنامجها النووي بحجة أنه يُستخدم لحاجات عسكرية كالسلاح النووي.

أخيراً وليس آخراً تظل قضية الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني أحد أهم الخطوط الحمراء للسياسة الأمريكية في المنطقة، لا يحق لأحد أن يتجاوزه وكلنا يعرف أنه منذ نكسة حزيران ١٩٦٧ تتلقى «إسرائيل» دعماً غير محدود منها، سواء عبر سياسة فرض الأمر الواقع من جهة أوالتملص من التعهدات الأميركية من جهة أخرى، و تهربها من أي حل حتى الحل الذي صاغته الأمم المتحدة الذي يقوم على أساس الدولتين المتجاورتين وتتصلها من الكثير من المواقف بدءاً من مواقف بوش الأب بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ إلى محاولات المفاوضات التي جرت خلال عهدي كلينتون بين باراك وعرفات قبل اتفاق أوسلو، وصولاً إلى تعهدات بوش الابن بإقامة الدولة الفلسطينية في عام ٢٠٠٥ ثم تعهده الثاني في عام ٢٠٠٨ وأخيراً وعد أوباما بالحل خلال خطابه الشهير في القاهرة. قديماً قيل« أنه وُضع ذنب الكلب ٤٠ عاماً في القالب وبعد فكه بقي الذنب معوجاً » وهذا حال السياسة الأمريكية في منطقتنا « هية هية » كما يقول المثل العامي.

■■

الاتحاد الأوروبي يستولي على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٢

◄ **أدريان سالبوشي ـ ترجمة: نور طه**

صعق الملايين حول العالم حين تم فتح الظرف الذي يحتوي على اسم الفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٢ حيث كانت جائزة هذا العام من نصيب الاتحاد الأوروبي!!

كيف يمكنك أن تعطي جائزة نوبل ـ دون غيرها ـ لاتحاد يقوم وبشكل ممنهج بدعم عملية التدمير الاقتصادي ـ الاجتماعي لليونان، لاتحاد يفرض الصعوبات تلو الصعوبات على الإسبان والإيطاليين وفي الوقت نفسه يقوم بدعم كبار رجالات البنوك الجشعين. لاتحاد تم انتخاب رئيسه (هيرمان فان رومبوي) بطريقة غير ديمقراطية. لاتحاد يواصل عبر آلته العسكرية (حلف الناتو) قصف وتخريب أفغانستان والعراق وليبيا . إضافة لتحضيرٍ هجوماً من طرف واحد ضد كل من سورية و إيران؟ في الواقع كل ما ذكر آنفاً لا يمت للسلام بصلة.

لكن مع ذلك فليس علينا أن نستغرب من جائزة هذا العام بالنظر إلى تاريخ سجل لجنة نوبل النرويجية على مدى السنوات الخمسين الماضية.

«رجالات السلام» الذين حصلوا على جائزة السلام في الماضي:

أشار الفريد نوبل في وصيته عندما تأسست جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٠١ أنه ينبغي منحها للشخص الذي يقوم بأكثر أو أفضل الأعمال في سبيل تحقيق الإخاء بين الأمم. وإلغاء الجيوش أو الحد منها وعقد مؤتمرات السلام العالمية أو الترويج لها .

هذا وقد تم في الماضي على نحو جيد و عادل لبعض من تسلموا الجائزة أمثال: ألبرت شنايتزر ١٩٥٢، جورج بيره ١٩٥٨، الصليب الأحمر الدولي ١٩٦٣، مارتن لوثركنيج ١٩٦٤، الأم تيريزا ١٩٧٩، نيلسون مانديلا ١٩٨٣، أطباء بلا حدود ١٩٩٩ .

ومع ذلك وخلال مراجعتنا للذاكرة التاريخية فإن استلام آخرين للجائزة لهو أمر يدعو للتساؤل.

مجرمو (السلام):

– نوبل للسلام عام ٢٠٠٩ مثالاً والتي ذهبت إلى باراك أوباما الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة. وجزار ليبيا والمساهم في تدمير سورية. أوباما الداعم للتدمير الإسرائيلي لفلسطين. أوباما الذي ارتبط اسمه تحت مسمى (تشغيل الاقتصاد الأمريكي) بحيتان المال في مصارف (جولدمان ساكس) و(سيتي كورب).

–نوبل للسلام عام ٢٠٠٢ : ذهبت لجيمي كارتر الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة والتي نالها "لجهوده الدؤوبة على مدى عقود في سبيل إيجاد حلول سلمية للنزاعات الدولية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية"، كان كارتر ـ وما يزال ـ أحد المؤسسين إضافة لكل من ديفيد روكفلر وزبيغنيو بريجنسكي وهنري كيسنجر للجنة الثلاثية وهي المركز الرئيسي للتخطيط وللسلطة الجيوسياسية العالمية الذي يهدف إلى فرض حكومة عالمية على البشر كافة شئنا أم أبينا ..

– نوبل للسلام عام ٢٠٠١ أيضاً التي نالتها الأمم المتحدة وأمينها العام كوفي أنان ـ لابد أنهم يمزحون!! الأمم المتحدة هي إحدى أكثر المنظمات العالمية نفاقاً وظلماً في العصر الحديث.. فبإمكانها أن تفعل أي شيءٍ عدا منع اندلاع الحروب لعملهم من أجل عالم أفضل تنظيماً و أكثر سلاماً بل إنها ـ وعلى العكس ـ وافقت ودعمت الهجمات المروعة كالغزو والتدمير الذي تعرض له العراق من الناتو في ٢٠٠٣ وقصف ليبيا في ٢٠١١، إضافة للدعم الكامل الذي وفرت للهجمات الاستعمارية الأنجلو أمريكية التي استهدفت أمريكا الجنوبية خلال حرب جزر فوكلاند/ مالفياس ١٩٨٢ ضد الأرجنتين.

– نوبل للسلام عام ١٩٩٠ التي حصل عليها ميخائيل غورباتشوف الذي ساعد في إسقاط الكتلة الشيوعية وجدار برلين ولكن فقط بغرض إيصال الأمم السوفيتية العظمى السابقة ودول أوروبا الشرقية إلى الدمار الذي تسببت به البنوك الكبيرة ومافيات النهب التي أعادت تلك المنطقة سنوات إلى الوراء مليئة بالعصابات والأزمات والموت المروعين.

لقد عانت روسيا بسبب غورباتشوف عقداً كاملاً من سوء حكم بوريس يلتسين إلى حين تولى فلاديمير بوتين.

– نوبل للسلام عام ١٩٧٨ التي كانت من نصيب مناحيم بيجن. جائزة سلام دولية تذهب لزعيم عصابات متطرفة أصولية. بيجن الذي قاد مجموعة (آراغون زفاي يئومي) الإرهابية في أربعينيات القرن الماضي. بيجن الذي كان مسؤولاً عن آلاف القتلى وعشرات الهجمات الإجرامية على الفسطينيين لإجبارهم على التخلي عن وطنهم لصهاينة أوروبا المتعصبين. بيجن الذي اشتهر بمسؤوليته عن التفجير الإرهابي الذي استهدف فندق الملك داود الذي كان مقراً للسلطة البريطانية ـ الفلسطينية في مدينة القدس والذي أسفر عن ما يقارب من المئة ضحية!

– نوبل للسلام عام ١٩٧٣ المقدمة لهنري كيسنجر، الذي يلقب في أمريكا الجنوبية بـ (سيد خطة كوندور) حيث كان السبب الحقيقي لنيله إياها هو تشجيعه الثابت ودعمه للأنظمة العسكرية بالتمويل والتدريب في كل من الأرجنتين وتشيلي وباراغوي وبوليفيا والبرازيل والأورغواي خلال الحرب الباردة في السبعينيات حيث شهدت هذه السنوات استخدام أمريكا للعسكريين اليمنيين الخونة في حربها على الشيوعية التي تسببت بمئات آلاف القتلى.

سياسيو السلام:

عندما لا يتم منح الجائزة لدعاة الحروب ولورداتها أو للإرهابيين والقتلة فإن لجنة الجائزة تقوم باستغلالها لدعم أهداف سياسية صريحة للغاية و التي تخدم مصالح نخبة السلطة العالمية وهنا بعض الأمثلة على ذلك:

جائزة نوبل للسلام في ٢٠٠٧ التي تم منحها للفريق الحكومي المعني بتغيير المناخ IPCC إضافة لآل جور الابن، النائب السابق للرئيس الأمريكي لما بذلوه من جهود لبناء ونشر المزيد من المعرفة حول التغيير المناخي الذي تسبب به الإنسان، ووضع الأسس والتدابير اللازمة لمواجهة هذا التغيير.

لقد تحول الأمر لدى لجنة الجائزة إلى مبالغة علمية كبيرة. إذا لم يكن كذباً فاحشاً وصارخاً. فالاحتباس الحراري كما تم توضيحه في مسرحية آل جور الهزلية يساعد على تعزيز وتشجيع المفاهيم الخاصة بالحكومة العالمية حول (توحد البشر) لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري تحت ظل (سلطة عالمية مشتركة!!). تقف على رأسها الولايات المتحدة وحلفاؤها المفضلون وهم عملياً القوى العالمية الأكثر تلويثاً للكوكب.

– نوبل للسلام عام ١٩٨٩ والتي حاز عليها الدالاي لاما الرابع عشر (تينزين غياتسو) لقد شكلت هذه الجائزة جزءاً من الضغط الدائم الذي يمارسه قادة القوى العالمية على الصين. والحال ذاته ينطبق على جائزة عام ٢٠١٠ التي ذهبت للناشط الصيني المعارض ليوشياويو تكريماً لنضاله الطويل من أجل حقوق الإنسان الأساسية في الصين.

– نوبل للسلام عام ١٩٨٦ التي كانت من نصيب إيلي ويزل«مدير مجلس اللجنة الرئاسية حول المحرقة النازية» إن أفضل الطرق لوصف ويزل هي بتسميته (السيد هولوكوست «المحرقة»). لقد كان ويزل أحد أبرز المروجين الرئيسيين لاستخدام واستغلال معاناة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ويحولها إلى صناعة أمريكية على حد وصف بروفيسور العلوم السياسية اليهودي نورمان فلنكستين من جامعة نيويورك.

إن التسييس الذي يمارسه ويزل في موضوع (الهولوكوست) –التي تحولت إلى علامة تسويق تجارية صهيونية حقيقية– يتمثل باستخدامها كأداة سياسية رئيسية وسلاح للابتزاز بغسرض انتزاع النقود من مصادر ووجهات مختلفة كالمنظمة العالمية لليهود المشتتين (دايسبورا) والبنوك السويسرية وحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي ووو... إضافة لاستخدامها لتبرير جميع مجازر الكيان الصهيوني في فلسطين وبلدان أخرى.

– نوبل للسلام عام ١٩٨٣ إلى ليخ فاليسا عبر «حركة التضامن» في بولندا ـ الذي كان له دور فعال في المساعدة على انفصال بولندا عن الكتلة الشيوعية السابقة ضمن عملية أخذ ورد اشترك بها الفاتيكان وبمساعدة البابا البولندي المشهور يوحنا بولس الثاني.

وعند السؤال عن العذر لمنح هذه الجائزة الأخيرة يأتي الجواب بأنه «لقد ساعد الاتحاد الأوروبي بتحويل أوروبا من قارة حروب إلى قارة سلام!!!»

ربما يتوجب على أعضاء لجنة نوبل للسلام البدء بقراءة العبارات الموجودة على الجدران في شوارع أثينا ومدريد وبرشلونة وروما وميلانو وباريس ولندن ودبلن.

أدريان سالبوشي: محلل سياسي ومؤلف ومعلق إذاعي وتلفزيوني في الأرجنتين.

الرأسمالية المأزومة تحتاج إلى نزاع عسكريّ ضخم ٥\٤



البرجوازية الكبيرة، تتشبّث بالسلطة بكلّ الوسائل، وصولاً إلى الحرب، للحفاظ على امتيازاتها

• جيوستراتيجيا: هل يمكن صنع مثل هذه الثورة الوطنية والجذرية في فرنسا؟

جان لوي إزامبير: بكلّ تأكيد. بل إنّه المخرج السلميّ الوحيد للخروج من الأزمة وإنجاز القطيعة مع النظام الحالي. يمكن التفكير في أن يتمّ في فرنسا تنظيم التحكّم بكلّ الحياة الاقتصادية، إجراء (تنظيم)ها عبر (إلغاء بيروقراطيتها)، إعادة رؤوس الأموال التي يتجنّب الرأسماليون إخضاعها للضريبة إلى الاقتصاد، وتطوير الشركات من دون أن يكون ممكناً إخفاء ممتلكاتها وعوائدها. ليست هنالك أية حاجة بجهاز خاص بالدولة لتحقيق ذلك بما أنّ العاملين بأجر والمديرين سيتمكّنون من إنجاز الانصهار الفوري لجميع المصارف الرأسمالية في غضون بضعة أسابيع، على سبيل المثال تحت سلطة وزير المالية مع مؤتمرات للعمل تجمع المهنيين والأطر ـ المديرين، وممثلي ممتلكي رؤوس الأموال، والعاملين بأجر، والنقابات، واتحادات المستهلكين، إلخ. في كل مصرف على حدة، وفي كلّ منطقة، وعلى المستوى الوطني. من الواضح أنّ من سيعارضون ذلك أو يماطلون بهدف القيام بعمليات غير نزيهة في اللحظة الأخيرة ويعيقون عملية القطيعة سيستبعدون منه. ستكون ميزات تأميم القطاع المصرفي حاسمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجمّعات، والشعب بأكمله الذي سيستطيع بذلك الاستحواذ على الثروات التي يخلقها وتفلت منه. إن حكومة تصل إلى السلطة وهي عازمة على إجراء قطيعة مع الرأسمالية لا يمكن إلا أن تكون وطنية وجذرية. أن تكون وطنياً يعني أن تمنح الأولوية للمصلحة العامة، لوحدة الأرض واللغة والثقافة التي ننتمي إليها. وفيما يخصّ الاتفاقات الإقليمية أو الدولية التي ذُكرت قبل قليل، أوروبا ماستريخت الصغيرة ليست مشكلة بما أنّ التجربة تُظهر لمن كانوا يشكّكون فيها، شرط ألا يكونوا عمياناً تماماً، أنّها ليست سوى منظّمة في خدمة كبرى المصارف وكبار ملاّكي الاقتصاد الخواص. بالتالي، لم يكن بوسعها أن تحل أية مشكلة في المجتمعات التي تكوّنها، سواءٌ تعلّق الأمر بالمجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي أم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. سوف تلاحظون أيضاً أنّ الوعود التي قطعها القادة البرجوازيون والاشتراكيون بصدد هذا البنيان الأوروبي عن نهاية البطالة وانفتاح الأسواق وتطوّر الشركات والتضامن بين الشعوب والحرّيات لم ترَ النور يوماً، بل إنّ العكس هو ما حدث. لقد وضعتُ في كتابي توصيفاً لوضع أوروبا الصغيرة هذه مستنداً إلى وثائق تأتي من هيئاتها التي لا يعرفها الجمهور جيداً. يبدو أنّ أوروبا تلك، التي يسارع قادتها دائماً إلى تقديم الدروس للشعوب الأخرى، تتراجع على كلّ الجبهات. ينبغي أن نجهّز أنفسنا منذ الآن لبناء أوروبا الشعوب من دبلن إلى فلاديفوستوك، تمنح الأولوية لسمات وهوية كلّ شعب عبر السعي لتشكيل تعاونيات فوائدها متبادلة، وتضع حدّاً لبيروقراطية بروكسل التي ولدتها القوى المالية. وهذا يعني إجراء القطيعة مع «البنيان الأوروبي» الحالي، مع معاهدة ماستريخت وأولئك الذين التحقوا بها. أن تكون جذرياً يعني أن تعي أنّ الطبقة المسيطرة ـ البرجوازية الكبيرة ـ ستتشبّث بالسلطة وبامتيازاتها بكلّ الوسائل وأنّ إجراءات جذرية تستفيد من دعم شعبي قويّ هي وحدها ستسمح بإكراهها على احترام القوانين الجديدة وبإعادتها إلى مكامنها وبإجراء القطيعة مع نظامها.

الرأسمالية تحتاج إلى الحرب للبقاء

• جيوستراتيجيا: هل الديمقراطية ممكنةٌ في الأعمال، ولاسيما في الشركات عابرة القومية ذات التنظيم المركب؟

جان لوي إزامبير: في كتابي، أوضح كيف أنّ إدارة الشركات التعاونية ـ على الأقلّ تلك التي يتمّ فيها احترام مبادئ الإدارة ـ تتميّز عن الشركات التقليدية. الشركات التعاونية أمثلةٌ على الإدارة طالما أنّ الفاعلين فيها يلزمون القادة الذين ينتخبونهم باحترام معاييرهم في الإدارة. وَهذا فعّال أيضاً في المصارف الكبيرة مثل كريدي موتويل في فرنسا أو حركة صناديق ديجاردان في كندا، ويمكن بالتالي وضعها ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ينبغي أن يعي كلّ منا خطورة الوضع لأنّ النظام يحتاج اليوم الحربَ كي يبقى. وقد حذّر الجنرال الروسي ليونيد إيفاشوف عدّة مرّات من تصميم الولايات المتحدة على شنّ نزاع عسكريّ ضخم...

• جيوستراتيجيا: ...هل تعني حرباً عالميةً ثالثة؟

جان لوي إزامبير: أقول (نزاعاً عسكرياً ضخماً)، أي أنّه قد يودي بسرعة بعدّة بلدان للانزلاق في نزاعات أخطر بكثير من الحرب على العراق أو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهو ما حاولتْ أصلاً أن تفعله الولايات المتحدة حين تجاهلت القانون الدولي وحاولت تشكيل تحالف حربيّ ضدّ العراق في تجاوز للأمم المتحدة. الولايات المتحدة مفلسة تماماً وهي لم تعد قادرةً على تسديد ديونها المالية، بل على تأجيلها فقط. ومثلما يذكر الجنرال إيفاشوف في كتابي، كل ما يوجد في الولايات المتّحدة ـ من صناعات ومبان وتقنيات دقيقة، إلخ. ـ أصبح مرهوناً أكثر من عشر مرات في كلّ أنحاء العالم ونحن على حافة انهيار النظام المالي الدولي المبنيّ على الدولار الأمريكي. في تقدير الجنرال إيفاشوف، نائب رئيس الأكاديمية الروسية للمشكلات الجيوسياسية، يحتاج (المصرفيون العالميون) المفلسون إلى حدث قاهر ذي أبعاد عالمية للنجاة. وفق تحليله، (أهمّية الأحداث القادمة ملحميةٌ حقاً. (...) لا تقدّم النزاعات الإقليمية ـ مثل تلك التي اندلعت ضد يوغوسلافيا والعراق وأفغانستان ـ إلاّ آثاراً قصيرة الأجل. هم يحتاجون إلى شيء أكبر بكثير وهذه الحاجة ملحّة). لم تفلح الولايات المتحدة وأتباعها الأنغلوسكسونيون في جرّ البلدان الغربية إلى حربها على العراق. وهم يحاولون اليوم تجديد عمليّتهم ضد أفغانستان والجمهورية الإسلامية الإيرانية مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ويمضون من استفزاز إلى استفزاز لمحاولة قلب النظام الشرعي للشعب الإيراني.

تحت أيّ شعار يكون الغرب بمنجىً من الحروب التي يستثيرها؟

• جيوستراتيجيا: هل يعني ذلك أنّ النزاعات الإقليمية الحالية ربّما تتوسّع؟

جان لوي إزامبير: لسوء الحظ، نحن في زمن الحرب ويتحمّل القادة الغربيون مسؤولية هذا الوضع. هم يبرهنون دائماً على سعيهم لوجود نزاع ضخم، لإنقاذ نظامهم المفلس. يكرّرون الاستفزازات الإعلامية والاقتصادية والمسلّحة ضدّ عدّة دول منذ عدّة سنوات. على سبيل المثال، يقوم القادة الفرنسيون بعمليات عسكرية خارج الحدود ضد شعوب (كوريا موريا، إفريقيا، ألبانيا، كوسوفو، البوسنة، أفغانستان، إلخ) بهيكل عسكري هو قيادة العمليات الخاصة، مقرّه في فيلاكوبلاي (إيفلين) في منطقة باريس ويعمل في معظم الأحيان من دون استشارة البرلمان. لم يعد الجيش في خدمة الدفاع عن البلد، بل في خدمة احتياجات الشركات متعدّدة القومية والحروب الأمريكية. يبدو أنّ الرئيس ساركوزي دوناجي بوكسا لم يفهم أنّ عودة الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والهند وأمريكا اللاتينية والوسطى القوية إلى الساحة الدولية تضع حدّاً للمخطّطات الإيديولوجية ولتحالفات سبعينيات القرن العشرين. من جانب آخر، يستطيع الفرنسيون استجواب نوّابهم حول تلك العمليات العسكرية، مستخدمين كتابي لأن تلك العمليات سوف تكلّفهم في العام ٢٠٠٩ أكثرَ من مليار يورو مع غزو أفغانستان واحتلالها. اليوم، ينبغي أن يكون شعار المناضلين الوطنيين والثوريين (فلتخرج القوات الفرنسية من إفريقيا!)، (فلتخرج القوات الفرنسية من أفغانستان!). ينبغي أن يتطوّر الفعل لإعاقة عمل قوّات الغزو بكل الوسائل، وكذلك المراكز العصبية الخاصّة بالدول التي تشارك في هذه العمليات العسكرية المميتة التي يقضي فيها مدنيون كثرٌ نحبهم. لقد مضى زمن الحرب التي تجري على مسافة بضع ساعات بالطائرة من العواصم الغربية من دون ارتدادات على المعتدي.

• جيوستراتيجيا: في رأيك، يمكن إذاً أن يكون لهذه النزاعات ارتدادات في الغرب نفسه؟

جان لوي إزامبير: على الغربيين أن يفهموا أنّ القنابل التي يلقونها على الشعوب الأخرى، أنّ اليورانيوم المستنفد الذي لم تتردّد الجيوش الأمريكية والفرنسية والإنكليزية في استخدامه في العام ١٩٩١ في حرب الخليج ثم في العام ١٩٩٥ في البوسنة، وأيضاً ضد صربيا في العام ١٩٩٩، ثمّ مجدّداً ضد العراق في العام ٢٠٠٣ مع العواقب المأساوية على الكائنات البشرية والبيئة، يمكن أن تنتشر أيضاً في قلب مدنهم ومعالمهم الاقتصادية والمالية والعسكرية. ومثلما يذكر العميد البحري كلود غوشران عن مستشفى للأطفال في البصرة، العراق، كان أحد أحدث مستشفيات التوليد في العالم العربي الإسلامي قبل الحرب وكان يولد فيه ١٢ ألف طفل سنوياً، لم تعد النساء يتساءلن وهنّ يلدن: (بنت أم صبي) بل (وحش أم كائن بشري؟) ازداد عدد حالات ابيضاض الدم بمقدار ١٣ ضعفاً وحالات السرطان ستة أضعاف في اثني عشر عاماً وتزداد هذه الأرقام باطراد. ينبغي أيضاً أن نعلم أنّ أحدث معهد لإنتاج اللقاحات في الشرق الأوسط، أسّسته في الثمانينيات تعاونية في العراق بالمشاركة مع معامل ميريو، قد دمّرته الأمم المتحدة ومبعوثوها من اليونسكوم (اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة) مع العواقب المأساوية على السكّان والحيوانات والتي تجاوزت بكثير العراق ومنطقته. إنّ استخدام مثل هذه الأسلحة كمفجّر للحروب دون استشارة البرلمان يجعل من قادة تلك المرحلة مجرمي حرب. أعطني سبباً وحداً يبرّر أن يكون سكّان الغرب بمنجىً من الحروب العدوانية التي يسمحون لزعمائهم وممثّليهم بتمويلها بنقودهم من دون أن يرفّ لهم جفن؟ هل تصلح القنابل فقط للأطفال الصربيين والفلسطينيين والعراقيين والأفارقة والأفغان؟ لقد ولّى ذلك الزمان حقا.

المخادعون ليسوا في طهران بل في الاتحاد من أجل حركة شعبية

• جيوستراتيجيا: يتحدث السياسيون ووسائل الإعلام الغربية عن (الدكتاتورية) وعن (الثورة الفاشلة) ضدّ نظام طهران، مهدّدين بالتدخّل من أجل حماية حقوق الإنسان. ما رأيك في تطوّر الأوضاع في إيران؟

جان لوي إزامبير: أوّلاً، لقد أعاد الشعب الإيراني انتخاب الرئيس أحمدي نجاد بأغلبية ساحقة، أكبر بكثير من تلك التي منحها الشعب الفرنسي للرئيس الفرنسي أثناء الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٦. اسمحوا لي بأن أشير عرضاً إلى أنّ انتخاب الرئيس الفرنسي لا يحترم حتى القانون الذي ينصّ على وجوب ألاّ يحمل أيّ مواطن اسماً غير الموجود على بيان ولادته، أي بالنسبة إلى ذلك المتحدّر من مهاجرين يهود هنغاريين، نيكولا ساركوزي دوناجي بوكسا. من الواضح أنّ «دوناجي بوكسا» قد بقي على الجانب الآخر من حدود مذكّرة التصويت. ثانياً، أنا لا أعتقد أنّ الرئيس الفرنسي وحزبه، الاتحاد من أجل حركة شعبية، الذي شهدت كوكبة من نوّابه إلغاء انتخابهم في عدّة اقتراعات لأنّهم قاموا بالغشّ، قادرون على تقديم دروس في الديمقراطية الانتخابية لإيران ـ على سبيل المثال، قرّر مجلس الدولة إعلان عدم جواز انتخاب سيرج داسو السيناتور (الشاب) من الاتحاد من أجل حركة شعبية عن كوربيي إسون البالغ من العمر ٨٤ عاما وصانع أسلحة، لمدّة عام والمتّهم بشراء الأصوات! ولاسيما أنّ مندوبين آخرين من الاتحاد من أجل حركة شعبية قد تعثّروا في محاولتهم التشكيك في عدّة نتائج تصويت بحجّة أنّ تلك النتائج لم تكن لمصلحتهم. حزب المخادعين ليس في طهران، بل هو حقاً في فرنسا. كما أنّ الاتحاد من أجل حركة شعبية معتادٌ على (محاولات الانقلاب) على الشعب والديمقراطية.

• جيوستراتيجيا: (محاولات الانقلاب) على الديمقراطية؟ ما قصدك؟

جان لوي إزامبير: أذكر أنّ ممثّلي تسعة عشر بلداً من حلف الناتو أطلقوا في ٢٣ آذار ١٩٩٩ الضربات الجوية ضدّ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من دون استشارة البرلمانات. ثمّ انتهكوا مرّةً أخرى الدستور الفرنسي في العام ٢٠٠١ حين قرّر رئيس الوزراء (الاشتراكي) ليونيل جوسبان، باتفاق مع رئيس حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية جاك شيراك، المشاركة في غزو أفغانستان واحتلالها. ومنذ ذلك الحين، تفاقمت الأمور أكثر فأكثر وأصبحت العمليات العسكرية الخارجية تلقي مزيداً من الأعباء على موازنة الدولة. أضيف أنّ فرنسا تشارك في دعم الدكتاتوريات في القارّة الإفريقية حيث لا علاقة لها بما يجري من حيث المبدأ ولا تعترض على انتخابات قادتها، المزيّفة حقّاً. وها هم زعماء الحزب، مع نظرائهم في أوروبا ماستريخت الصغيرة، يتّفقون على إعادة تصويت الإرلنديين الذين رفضت غالبيتهم التوقيع على معاهدة لشبونة إذ لم ينالسبهم تصويتهم! أولئك القادة الفرنسيون هم الذين يزعمون تقديم دروس في الديمقراطية لإيران؟ الأمر مثيرٌ للعجب. هذه الحقيقة ليست سوى حقيقة طبقة اجتماعية، البرجوازية الكبيرة، تتشبّث بالسلطة بكلّ الوسائل، وصولاً إلى الحرب، للحفاظ على امتيازاتها.

واقعٌ لا يتحدّث عنه أحد

• جيوستراتيجيا: هل تأتي الانتقادات التي يصرّح بها القادة الغربيون تجاه الحكومة الإيرانية من الرغبة في البحث عن نزاع ضخم؟ هل يتعلّق الأمر بعملية مدروسة؟

جان لوي إزامبير: أجل. تبرهن عناصر عدّةٌ على أنّنا سنشهد محاولة زعزعة للحكومة الإيرانية، تحضّرها منذ وقت طويل الأجهزة الأمريكية بالتعاون مع الأجهزة الغربية والصهيونية. الاستراتيجية مماثلةٌ لما تمّ استخدامه من أجل (الثورة البرتقالية) المزعومة في أوكرانيا أو في بلدان أخرى مثل جورجيا بألوان أخرى وخدم آخرين. سوف تعثرون خلف (مرشّحي الحرّية) أولئك الاتحادات نفسها التي تموّلها هيئاتٌ ملحقةٌ بالأجهزة الأمريكية، المموّلين نفسهم، الحملات نفسها الإعلامية العفوية المصحوبة بالمظاهرات واللافتات والكلمات المكتوبة بالإنكليزية والاستفزازات، إلخ. لسوء الحظ، سوف يضطرّ الغربيون، لاسيّما الأمريكيون والإنكليز والفرنسيون، للتعوّد على فكرة أنّ الرئيس أحمدي نجاد يتمتّع بدعم شعبيّ قويّ وبثقة القوى الثورية في إيران. كما أنّني ألفت نظركم إلى موضوع لا يتحدّث عنه أحد: إنّ جميع أولئك المحافظين البرجوازيين الصغار الذين يقدّمون أنفسهم كمدافعين عن (الحرية) و(الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) يحملون البرنامج السياسي عينه: (تحرير) الاقتصاد. هذا يعني الخصخصة بكلّ العواقب التي ستليها بالنسبة إلى الشعب، ولاسيّما في مجال الطاقة، لأنّ إيران من كبار مصدّري النفط. هل لاحظتم صمت وسائل الإعلام الغربية عن البرنامج السياسي لهذه المعارضة؟ سوف ألوم القادة الإيرانيين لأنهم لم يبرزوا بما يكفي مكتسبات الثورة الإسلامية التي حرّرت البلاد من نير الأجنبي وسمحت بأن تكرّس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية رؤوسُ أموال كانت تذهب في الماضي إلى جيب كبار مساهمي الشركات الغربية. إنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسير على طريق الحداثة، بما في ذلك عبر امتلاك الطاقة النووية والتحكم بنشاطها الاقتصادي لمصلحة المجتمع بأكمله: هذا ما لا يتحمّله الغربيون، بمن فيهم الفرنسيون، الذين يطمع قادة الشركات متعدّدة القومية فيها من أصحاب المليارات بثروات إيران وبموقعها الاستراتيجي. من الواضح أنّ شخصاً مثل حسين موسوي مثل أيّ قائد آخر يدعمه الغربيون سيسمح لإسرائيل بأن تواصل بطمأنينة إبادة الشعب الفلسطيني من دون أن يحاسب أحدٌ إقليمياً ودولياً ذلك الكيان عن جرائمه. وبالضرورة، تترافق سياسة السلام التي طوّرتها إيران بشجب حقيقة السياسة العنصرية والحربية التي ينتهجها الكيان الصهيوني، سواءٌ أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا. لا يمكن أن يكون هنالك نهايةٌ لأكثر من ستين عاماً من النزاع من دون توضيح حقيقة الوقائع.

■■

الوعود التي قطعها القادة البرجوازيون والاشتراكيون بصدد البنيان الأوروبي عن نهاية البطالة وانفتاح الأسواق وتطوّر الشركات والتضامن بين الشعوب والحرّيات لم ترَ النور يوماً

بمزاج من يسهر على لذّته..



◄ النديم بوترابة
(إلى طبيب سوري..)

اليوم... سلف الحين الفاسد ومثوى الهاوية إلى مستقبلها، اليوم كينون ناشفٌ أي أنه لا يُملأ إلا ساعة انيلاجه بقليل، لذلك لا يليه إلا كينون ناشف آخر، فكل يوم كوناً يجرب السوريون في بدايته الأزمة من جديد، لذا فـ (اليوم) هو آخر ما توصل إليه السوريون أو حتى رؤوه، لاشيء غير اليوم هو كفسحة من عراء ملأها عراءٌ فلاحٌ نفذ وقوده، لكن ليس لكل زمن أن يستعيرَ (اليوم)، فلليوم علاماتٌ كـ(ابن الجلى) يُعرف بها، وله ألبوم من التعريفات فاليوم: هو كل ما يزحف الرمل عليه دون الابتلاعِ وتغادر مُدَنه كل ما يتكفل ببنائها: القططُ والأشباحُ وعيونُ السائقين المزدحمة أكثر من دروبهم..

كل النصوص بعد هذا الهزيع ستبدأ بفرد(اليوم) فهو مفاجأة للعدم المهيمن، فأن يكون في سورية هناك (اليوم) يعني هناك (الآن)، والآن انتصار في رهنية الأزمات ذات الشقوق التي تفلت الكوابيس منها إلى الواقع فتأكل تلك الكوابيس أول ما تأكل بغريزتها كبد الذاكرة، فتنسيك والذاكرة تُلاك بين أنيابها آن انفجار الأمس لم يكن في حيِّك وهذه الأشلاء ليست لك، فتبكي بجهلك على ذاتك القتيلة أمام ذاتك الحائرة من هذا الانفصام الغريب لتمضي ذاتُك ذاتُها مفجوعة بخسارة ذاتك، لذلك ننتظر بأزمتنا (الآن) لأنه بآنيته الواقعية يخفف انتفاخ الأوهام ويساعد في استذكار وترتيب الأهوال لا استنشاقها ..

تستحق أزمتنا الشبيهة بلغة منزاحة عن ألفة القارئ رفعة الملحمي، رفعة المرثية الكبرى، فالبشرية الكهلة تمسِّد في سورية شاربيها الثلجيين بروية وتواتر الإعجاب إيذاناً لمعارك السرديات الكبرى على المبسوطة السوريّة، وبهذا ليس تنبؤاً أوشعوذةً خروج مغمور ماسيقدر له كتابة الملحمة الأخيرة (كعادة كل شعراء الملاحم) ملحمة سيبقى عنوانها: الملحمة الأخيرة «The Last Epic»...

عنوان يجب ألا يحيركم كما سيحير أعداءها و نقادها و قراءها و زمنها، لأن الملاحم الأخيرة لا تحمل إلا عناوين مطلقة

.....

قال فرنسي ذات مرة: «الحياة تستحق أن تعاش وتروى»..

وقال شاعر كنعاني يوسم بأنثى اسمها ريتا: «و نحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا»...

وقال موسيقي ساخر زارنا في خريف قليل من السنين: «بنّا نكفي مع اللي بقيوا مش علي بقيوا»

أتمعن هذا العصر تلك الجمل و أعي خطأً ظلّ يخاصرني طويلاً، أتذكر و أنا سائر إلى (الآن) أنني كنت أقرأ الجزء الأسهل من تلك الجمل و أنحلُ لهذا الجزء ما ليس له، لقد كان الجزء المفضل لي في الجملة الأولى كلمة (أن تُروى) وكان في الثانية (ونحن نحب الحياة) فهم من ظننتهم يملكون سحر تلك الجمل وهم من ظننت أن الحفر سيكون فيهم لاستخراج احتياط التأويل، أما استحقاق الحياة و أحقيتها واستطاعة السبيل إليها كان قبل الأزمة موجوداً ومهملاً عند كل سوري..

ربما لم تكن تلك الجمل لنا بل كانت أناشيد المغيبين، كانت كلام من خلت أيامهم عن حياتهم، لم نكن ندري أن استحقاق الحياة بذاكرة لا ثمالة فيها أصعب من جزء (أن تروى) وأصعب من جزء(ونحن...).

لكن لماذا يسرد هذا كله!؟

لأن هذا المقال وَفَد برمته ليتكلم مندهشاً عن الذين حتى تلك المجزرة أو اللحظة لم يلحظوا أو يثمّنوا الحياة، الذين لم تسرّ لهم الأزمة إلا التنظير للموت، عندما اختاروا بحب و طواعية صادمة أحد غولي العنف، ولا أتكلم طبعاً عن الذين غرقوا في يقظة ظلمهم، أو عن الذين دهسهم التآمر... و لا عن الذين قبالتهم من يوجعون أفول جشعهم بحك العنف... فهولاء جميعاً لم يعودوا يشبهون إلا ظرفهم.

إن هذا المقال يتفكّر في الذين يسلّعون الأزمة بمزاج من يسهر على لذته، فالأزمة التي نامت على حدود هذا الكون لا تزال تستلقي في قرارة ذاتهم لا خارجها، هذا القرار العليم بأنه البعيد عن كل حال، لذلك يرى في رشاقة العنف والدم المزَحلق أوجه الثوري النرجسي، فاختياره هذا داعب سيرة مزاج ابتدأ بطفولته المسلّعة كرأيه، فبعد سنتين من إيقاظ الجحيم لا يزال هؤلاء يستغلون الوقت بكامل وفورة شهاداتهم العلمية وبكامل وفورة وقتهم البطيء والبعيد عن دم الأزمة في تربية الموت وتفصيله لباساً سياسياً لهم، أمّا أحقيّة الحياة واستحقاق حبها وروايتها قد أصبح عدماً بعيداً عنهم، فلا فراسخ عندهم تصل إلى هناك، هؤلاء المنزهون عن جدلية الفرز الطبقي ومطموره السياسي والاقتصادي والذين يتبجحون بتجاوز سكونيّة الأحزاب وشكلية البرامج السياسية، هؤلاء هم ذاتهم الذين كانوا يذهبون مع آبائهم إلى محلات البضائع وهم صغار، هناك في تلك المحلات يلحّون في طلب الأشياء ذاتها بإشارة نزقة وبصوت خريري جراء التنفس الكسول من الفم، لكن بعد الظفر كانوا بالنهاية يكتفون بوضع فوضى لعبهم ولعابهم العابث على أغلفة تلك الأشياء ذات الألوان المَغرية المشابهة لألوان الأعلام...

بعدها يهجرونها على قارعة البيت، إذاً إلحاحهم اليوم على أحد نابي العنف هو دلال كفيف آخر وصراع يتمظهر في سؤال كم يشبه لون هذا العلم أو ذاك ذاكرة تلك الطفولة أو ترسبات دلالها في اللاوعي فموقفهم اليوم الانفعالي المغيب لحتمية الحياة أولاً يشبه حواراً يختبئ في أرشيفهم البكر وقد اعتادوه، وهذا المقال قد يستحضر تلك اللغة التي فشلت بالاختباء:

بابا... اشتري لي الجيش الحر..

لكن مهلاً... في هذا التخيل هفوة، فالمشهد بما أنه طفولي يجب أن يتدرب على التربوي فيصبح:

بابا... هلا اشتريت لي قليلاً.. من الجيش الحر؟!

الأب(بشاربيه السعيدين): هل تريده يا بابا بنكهة الدوشكا !!؟؟

و في مشهد آخر قد يقول طفل آخر ربما كان مع الأول في الحضانة والمدرسة نفسها:

بابا... هلا اشتريت لي قليلاً من فلول الإرهابيين!!؟.

■■

إصدارات

أسطوريات

كتاب «أسطوريات: أساطير الحياة اليومية» لرولان بارت، صدر عن دار «نينوى- دمشق» بترجمة د. قاسم مقداد.



حياتنا اليومية تتغذي بالأساطير مثل المصارعة، والتّعري «ستريب- تيز» والسيّارة، والدعاية، والسياحة... وهي أساطير سوف تجتاحنا عمّا قريب. وإذا ما فُصلت هذه الأساطير عن الحياة اليوميّة التي تولّدها فسرعان ما يبرز التجاوز الإيديولوجي الذي تخفيه..

في هذا الكتاب يتحدث رولان بارت عن هذا التجاوز، مع بقائه مسكوناً بهمّ المصالحة بينها وبين واقع البشر، والوصف والتفسير، والشيء والمعرفة.

يقول مؤلفه: «إننا نندفع باستمرار بين الشيء وبين إزالة الوهم عنه، عاجزين عن الإحاطة بشموليته: إذ لأننا إذا ما نفذنا إلى داخل الشيء، فإنما نحرِّرهُ لكننا نحطمهُ، وإذا ما تركناه على حاله، فإنما نحترمه، لكننا نعيده إلى الوجود مزيّفاً».

نجوم السينما

يعتبر كتاب إدغار موران نجوم السينما من الكتب الكلاسيكية الرائدة في مجال الفن السابع، يتساءل فيه مؤلفه «صدر عن المنظمة العربية للترجمة» عن شروط صناعة النجوم، وعن علاقاتهم بجمهورهم. كما يشرح العوامل البسيكولوجية والسوسيولوجية التي تحدّد هذه العلاقة.



ترجمة هذا الكتاب في هذا الوقت بالذات، تهدف إلى إعادة النظر في تاريخية النجم السينمائي العربي، وذلك عبر تقديم نموذج منهجي في التفسير والتأويل يمثله كتاب موران بامتياز.

نجوم السينما كان لدى ظهوره كتاباً فريداً من نوعه، ولا يزال فريداً حتى الآن، ربما لأنه، فيما قاله عن النجوم، يغني عالم السينما بآراء جديرة بالاهتمام.

موران فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، كان لمؤلفاته أثرٌ كبيرٌ على الفكر المعاصر من أهمها: «مدخل إلى الفكر المركب»، «ثقافة أوروبا وبربريتها»، «إلى أين يسير العالم؟».

■■

شعرية السفر وفتنة العبور

طالما تغنّى الشعراء العرب بالسفر والترحال في قصائدهم، لكن هذه أول مرّة يُفْرَد لهذا الموضوع كتابٌ شعريٌ. والطريف أنه غالبا ما يلجأ الشعراء إلى النثر لتدوين أسفارهم في كتاب. وحينما يسجّلونها شعراً تأتي على شكل قصائد متفرقة في ديوان هنا وآخر هناك. «دفتر العابر» ليس مجموعة قصائد يضمّها كتاب، بل كتابٌ/ نص، وقصيدةٌ/ ديوان.

يعزّز عدنان كتابه الشعري بأزيد من ثمانين هامشاً وحاشية تطرّز الكتاب وتضيء الكثير من المعالم والأعلام والكتب والأغاني والدواوين والروايات والمدن والعواصم والشوارع والمحطات والحانات والمكتبات والوديان والصحارى والبحار والبحيرات والصخور والأشجار والنباتات والضواري والطيور. لكنّها أحياناً، تصير جزءاً من المتن الشعري. لا قصد من ورائها سوى الشعر عينه. يقول في حاشية عن المتنبّي: «ملكٌ في إهاب شاعر، أمّا شعرُه فالصولجان». وفي أخرى عن جاك بريل: «قيل: هو نبيٌ من بلجيكا، وقيل: رسالتُه الغناء». أمّا النمسا فتقدّمُها حاشيةٌ أخرى على أنها «جارة ألمانيا: ذات النمش والدلال».

يتقاسم الشعر والسرد الأدوار طوال هذا الكتاب. دونما تفريط. في الموسيقا التي تضبط الإيقاع على السفر والوصول... على العادي والمدهش: «في محطة أمستردام كان رفيقي القديمُ في الانتظار. يَلِفُ كوفية حول عنقه حاداً كالملامح كأنه للتوّ عَادَ من موعد مَعَ غيفارا. إلى بيته شرقيّ المدينة سيأخذُني. ثم إلى المقهى حيث الرفاقُ ينفُثونَ الشعارات وَدخانَ السجائر ويشرَبُونَ الكوي في فركيرد، شَرحُها: القهوةُ الخاطئة. البلجيكيون يسمُونَها الحليبَ الرُوسيَّ».

يعد «دفتر العابر» ثامن إصدار أدبي للشاعر ياسين عدنان والرابع في لائحة دواوينه الشعرية بعد «مانيكان»، «رصيف القيامة»، و«لا أكاد أرى». ويشار إلى أن الشاعر الذي يشتغل في مجال الصحافة الثقافية ويشرف منذ ست سنوات على إعداد وتقديم برنامج «مشارف» بالتلفزيون المغربي (القناة الأولى) سبق له أن ساهم في إطلاق مجلة أدبية من مراكش بداية التسعينيات تحت عنوان «أصوات معاصرة» قبل أن يشكل رفقة سعد سرحان ورشيد نيني وطه عدنان جماعة «الغارة الشعرية» التي اعتُبِرت تكتلا للحساسية الشعرية الجديدة في المغرب مع بداية التسعينيات.

■■

عبداللطيف الحسيني.. باحثاً عن اسمه الجريح



◄ عمر كوجري

لكأن الشعراء والكتاب مجانين حقيقة، ففي هذه الظروف العصيبة التي لا مرت ولن تمر على هذي البلاد سورية التي اشتكت في الأصل قحطاً في المجال الثقافي من طباعة كتاب أو تسويقه أو بيعه واقتنائه.

في هذه الظروف التي كان الشاعر أو الكاتب السوري المشهور أحيانا يجازف في طباعة مئتي أو ثلاثمائة نسخة، يوزعها على محبيه وأهل بيته وبعض الصحف والمجلات، هاهو الكاتب والصديق الشاعر والزميل الشقي منذ أيام الدراسة الجامعية عبداللطيف الحسيني يبحث عن مكامن الجرح في كل كيانه وفي اسمه تحديدا، يجازف بطباعة كتابه الجديد « ظلال الاسم الجريح» الصادر قبل أيام قليلات، حيث في لحظة جنون عهدناها من الحسيني منذ أيام الدراسة الجامعة في ثمانينيات القرن الماضي، يقرر أن يتحدى القتل، وينتصر للموت في وجه كل هذا القبح اليومي، بزج كتابه « الجريح» في وسط هذا الدخان والحريق ومشهد الذبح اليومي، بعد أن صدر قبلا من الآن بعضا من كتبه التي مازال عديدها وكثيرها ينام في غبار أدراجه إن كانت لديه أدراج وأقفال، والصحيح تحت مخدته، منها ما لم يتحمل فخرج إلى «جحيم» النور، وهي نحت المدن الصغيرة- نحت مدينة عامودا- كتاب عامودا- مسودات عامودا- والطريف أن الحسيني لم يعرف بالضبط متى صدرت هذه الكتب، المهم هي صدرت وكفى، حيث هاتفته بتوقيت وتواتر صدورها .

كل شيء في ظلال الحسيني الجريحة محفز للقراءة، اعتبارا من لا معقولية ومن جنون إصدار الكتاب في غير توقيته، وفخامة شكله ومرورا ببراعة النصوص المكتوبة بعناية وبذخ أدبي فخم، وحتى المقدمة التي كتبتها الباحثة والكاتبة المغربية لطيفة لبصير والتي احتفل بمقدمتها صديقنا الحسيني فوضع كامل كلامها ما كتبت على غلاف «ظلاله الثاني».

وأوصاني وأنا أسجل رغبتي في الإعلان عن صدور الكتاب بوضع مقدمة لبصير بقدر كبير حين أكتب، الحسيني من عائلة ثقافية جميلة في النحو والصرف وفقه اللغة والأدب الرفيع، ولا تحتاج نصوص الحسيني إلى مقدمات تحجمها بقصد التسويق والإضاءة لأنها مضاءة حقاً بفخامة المتن ومهابة اللغة الأدبية الرفيعة.

تقول الأستاذة لبصير بحق كتاب « ظلال الاسم الجريح»: لم أستطع أن أقرأ هذه النصوص بصمت دون أن تعود إلي أصوات كثيرة نامت بداخلي، وحين ودعتها سال شيء من الحلق: حريق بعض الكلمات العالقة. إنها نصوص عبد اللطيف الذي تناثرت حروف اسمه وتجزأت... فكل من مر بها سرق حرفاً فبقي يتيما .لا تمر نصوص الكاتب عبد اللطيف الحسيني على العالم الذي يصرخ بالدم والقبور دون أن تستعين بكل مناهل الفكر والأدب، فهي تعود لابن الفارض وللسهروردي ولمحمود درويش ولابن عبد ربه الأندلسي.. وكأنها تستعين بالتاريخ الفكري لتعيد لحم الذات التي انكسرت من الداخل وتبعثرت إلى أشلاء ومزق. إنها تتّمات حداثية للكاتب يسائل فيها الفكر والأوراق والحياة والأشخاص».

وبعد، مبروك لصديقي عبداللطيف الحسيني جنونه العذب وإصراره على التقاط مساحات الجمال، رغم كل هذا التشوه وهذا القبح.

وما يجدر ذكره أخيرا هو أن الكتاب صادر بقطع متوسط، وبحلة أنيقة أقرب للبذخ، لوحة الغلاف للفنان عمران جانكير، تصميم الغلاف لـ سلمى عبدي،

صدر من الكتاب خمسمائة نسخة.

omarkojari@gmail.com

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/10/17) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

خان أسعد باشا.. هل هو متحف أم ماذا؟





◄ حوار: إيمان الأحمد

مشبعة بعبق مفعم بتوابل العالم كله ضمن خليط من ألوان الشرق كنت أسير، وضمن سوق البزورية الدمشقي يظهر بناء ضخم ذو باب عظيم كأبواب ألف ليلة وليلة، يتضمن باباً صغيراً تضطر معه للانحناء احتراماً لتدخل هذا المكان العظيم إنه خان أسعد باشا.

تحدثت قاسيون مع الآنسة غادة سليمان مديرة الخان عن الخان وتاريخه فقالت: بني خان أسعد باشا في عام ١٧٥١ واكتمل بناؤه في عام ١٧٥٣ ليكون مركزاً للقوافل التجارية وهو إحدى محطات طريق الحرير، بناه والي دمشق اسعد باشا العظم حيث أمر أن يكون المكان تحفة من تحف التاريخ يحكى عنها في كل زمان ومكان، وهو يتألف من طابقين، يحوي الطابق الاول ٤٠ غرفة لتخزين البضائع، وكل غرفة هي عبارة عن جناح أو اثنين ويحوي الطابق الثاني ٤٤ غرفة تستخدم لمنامة التجار الوافدين بالإضافة إلى غرفة مرتفعة تطل على سوق البزورية وكانت لاستخدام الخانجي وهو مدير الخان وكانت وظيفته متابعة حركة القوافل التجارية، مساحته ٢٥٠٠ متر مربع وهو من أكبر الخانات في الشرق، تعرض الخان للحريق وتهدم جزء منه في الزلزال الذي ضرب دمشق عام ١٧٥٩ وتم إغلاقه على إثر ذلك، ثم رممه تجار البزورية في بداية القرن التاسع عشر واستخدموه كمحلات تجارية ..

استملك من مديرية الآثار ووزارة الثقافة في ثمانينيات القرن العشرين وجرت فيه أعمال ترميم وانتهت مع بدايات العام ٢٠٠٠ ..

وكيف استثمرتم الخان؟

تم ترميمه بداية ليكون متحفا للتاريخ الطبيعي تعرض فيه أدوات حجرية ومستحاثات بشرية وحيوانية، ولكن الجهات المختصة أوقفت المشروع وارتأت أنه من غير المناسب إقامة هذا المتحف في الخان، بحجة أن هذا لا يتناسب مع الحضارة الإسلامية، مع العلم أن تاريخ سورية مستمر دون انقطاع منذ آلاف السنين وعمارة الخان وهندسته هي من الحضارة السورية المستمرة منذ العصور اليونانية كالأعمدة والتيجان في مدخل البوابة، ومن ناحية أخرى الطابع الأثري للخان منوع ويعود لعدة حضارات خاصة بوابة الخان أما المقرنصات فهي تعود للعهد المملوكي والأيوبي وسقف المدخل هو من الحضارة العربية الاسلامية تمثله زهرة اللوتس والقباب والأقواس التي تعود للعصر العثماني..فأين المشكلة في إقامة هذا المتحف واستثماره؟ واستخدام غرف الخان الفارغة؟ الحقيقة لا يوجد محاكمة عقلية في اتخاذ القرار .. اتخذوا القرار ثم تم التراجع عنه.. ولم يوضع مشروع بديل عن هذا لاستثمار الخان بما يعود بالفائدة للدولة والمجتمع رغم وجود الإمكانية لذلك، ومن عدة نواح اقتصاديا واجتماعيا وتاريخيا، فالخان أساساً كان مركزاً تجارياً وهو مَعلَم تاريخي اجتماعي وسياسي استخدم للاجتماعات واستضاف كبار الشخصيات مثل غليوم امبراطور ألمانيا ..

وما هي برأيك الطريقة الأفضل لاستثماره؟؟

يمكن استخدامه بفعاليات متعددة ومتنوعة تشمل الكثير من الأنشطة الثقافية مثل إقامة أمسيات ثقافية شعرية وأدبية، أو ورشات عمل للاعمال التراثية اليدوية ومعارض للكتاب أو معارض للفنون التشكيلية بكافة أنواعها، وتشجيع الشباب لعرض أعمالهم والارتباط بتراثهم. كان هناك قبل الأزمة برامج للأنشطة في الخان، ولكنها لم تكن بالمستوى المطلوب ، والآن في ظل الأزمة توقفت تقريباً ..

وانا كمسؤولة عن الخان قدمت اكثر من طلب لاستثمار الخان كونه كتلة معمارية متكاملة وجرى الموافقة على بعضها مثل مشروع بالتعاون مع جهة اجنبية لاستثماره عام ٢٠١٠ ولكن ظروف الازمة أدى إلى انسحابها وتوقف المشروع، علما اننا نريد ونستطيع انجاز هكذا مشاريع وطنية وبايدي سورية دون حاجة لأحد، فالخان يلزمه بعض أعمال الصيانة لاستخدامه وقد اقترحت القيام بعمل للأطفال يعلمهم كيف يتعاملون معه التراث ويحافظون عليه، من خلال الاحتكاك المباشر مع المكان .. والناس ترغب بذلك وعندما نتوجه للأهالي بغية حماية التراث نراهم يستجيبون، وخير مثال على ذلك هذه المبادرة التي قامت بها بعض الجمعيات الخيرية لإقامة بازار للأعمال اليدوية ومساعدة المتضررين من الأزمة أيضاً، والجميل في الأمر أن الكثير من الأعمال قام المتضررون بصنعها بأنفسهم.

وأين تكمن الإعاقات؟

تكمن الإعاقات في الروتين الإداري البيروقراطي فالخان يتبع إداريا لأكثر من جهة وعند بحث أي اقتراح كل جهة تحيلنا إلى جهة اخرى وتبرز هذه الظاهرة في تخلي الأشخاص الفاعلين عن مسؤولياتهم ورميها على الآخرين ..

نحن الآن وأكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى إبراز وتثبيت هويتنا الوطنية في نفوس أطفالنا ويافعينا . وهل من معين أجمل من تراثنا الغني الذي يدعونا لذلك ويعيننا بكل عنفوانه؟!!

■■

فلنسقط.. نحن العشوائيون!!

◄ مهند دليقان

نحن العشوائيون أبناء العشوائيات، نحن المتخلفون والفقراء والشراذم، تعالوا.. وتقدموا فوق أحلامنا الرثة وسووها بالأرض، دمروا بيوتنا لتعيدوا تنظيمها بعد عام بعد عامين وجيل، فها نحن قابعون هنا، وهنا هذه متغيرة حسب الظروف، لكننا قابعون هنا نعوي في الصحراء بلا مأوى، لن يتغير في حياتنا الكثير فنحن ننتمي تقريباً إلى الشارع، وليس في ذلك أي تواضع كاذب وليس فيه أية صعلكة.. نحن فعلاً ننتمي إلى الشارع، نعرف تاريخه جيداً، نعرفه صخراً نفتته تراباً، ونعرفه تراباً وطيناً نعبده، ونعرفه قبل أن تظهر فوقه البيوت، نعرف كيف نبنيها، نحن البنائين ومعلمي الطينة والصحية والجبصين والكهرباء والدهان، نعمل إلى جانب ذلك في بيع الخضار على الأرصفة، نجر عرباتنا ونبيع حسب الموسم، نعمل ندلاً في المطاعم ونتعرق منتظرين البخشيش، نعمل حراساً في المؤسسات، وأذنة في المدارس، وعساكر من النخب العاشر... نحن إجمالاً قليلي ثقافة وقليلو تعليم، ولكننا في النهاية من نبني بيوتكم وبيوتنا ..

نحن العرعوريون وعملاء قطر والسعودية والصهاينة.. الخ، ذلك طبعاً حسب وصفكم، ولكن المحير أننا نحن بالذات من نعمل بين اثنتي عشرة ساعة وستة عشرة ساعة في اليوم، ونبني البلد بلوكة بلوكة.. ليتكرش الحرامية ويتحفونا بخطبهم الرنانة، ونحن للمصادفة أيضاً من نبعث أبناءنا للجيش العربي السوري ليستشهدوا دفاعاً عن الوطن..

نلتقي نحن المشردون في الأرض، نكاد نعانق في بعضنا أحلاماً زائلة لن تعود، نكاد نبكي للقاء أشخاص لم يكونوا يعنون لنا سوى جيران بعيدين، وهم الآن رفاق الأزمة ورفاق الشارع، الشارع الذي لا يؤدي إلى هدف، والنهار طويل والطرقات قاسية على من لا يعرف إلى أين يذهب..

نكرز في الأرض ونبشر وندعو ببؤس طفيف لا يجرح أحداً، نحمل همومنا وأسمالنا ونمضي لأننا لم نعتد الوقوف، لا مجال للراحة فالمصائب لم تتوقف.. فلتسقطونا ولتقضوا علينا قضاءً مبرماً لأننا سنعوي، ولأننا لن نتوقف عن العواء..

سنعوي ونعوي، ليس غريباً على الفقراء أن يعووا.. نحن ملح هذي الأرض، ونحن خلاصها..

■■

جغرافيا الإهمال

◄ زكريا محمد



وراء الجغرافيا الطبيعية ثمة جغرافيا أخرى، جغرافيا نفسية، تشكلها السياسة والثقافة والمكان والمكانة. وهي تتطابق مع الجغرافيا الأولى أحياناً، وتتنافر معها أحياناً أخرى. كما أنها تعكس الإحساس الأعمق بالمكان والمكانة والتاريخ معا. والجغرافيا النفسية للفلسطينيين، كما تنعكس في نتاجهم الثقافي، هي جغرافيا الثغر المهمل، التي اختصرها محمود درويش في قصيدة «أحمد الزعتر» بجملة واحدة: «آه يا وحدي وأحمد»، ثم تحوّلت على لسان الناس في الشارع إلى: «يا وحدنا». وإذا كان إحساس الفلسطينيين بـ«الترك» و«الإهمال» و«تخلي» إخوتهم العرب عنهم، هو الذي شكل هذه الجغرافيا، فإنّ هذه الجغرافيا تجد لها مستندات ثقافية تستند إليها. أو قل إنها تؤصّل نفسها عبر البحث عن هذه المستندات. فمثلا هناك شبه إجماع على «الموقع الطريف» لفلسطين ثقافيا في بلاد الشام، إضافة إلى موقعها الطريف جغرافياً. وهكذا فـ«ثقافيا» نحن أيضا «ثغر مهمل» بعيد يستقبل ولا يرسل، ينتظر المدد ولا يرسله. سياسياً، كذلك، فالفلسطينيون ليسوا مركزاً من المراكز العربية الرئيسية الفاعلة. إنهم مركزيون فقط كمشكلة. ففلسطين هي «قضية العرب المركزية»، بمعنى «مشكلة» العرب المركزية. دينياً، أيضاً، فلسطين أبعد ما تكون عن الوسط والمركز. إنها، أيضاً، ثغر بعيد. فهي القبلة الأولى، التي تُركت لمصلحة قبلة أشد أهمية وأكبر خطراً وأثرا. هي القبلة التي كانت ثم ألغيت. هي أيضا «المسجد الأقصى»، أي أقصى ما يكون عن المركز الديني. إنها هناك في الأطراف مهدّدة بالدّمار. هي فوق هذا كله «ثالث» الحرمين الشريفين. والحج يكون صالحاً من دون «تقديسه» عند الحرم الثالث. وحين ينظر الفلسطيني إلى مهاويه الثقافية، فإنه لا ينظر إلى ذاته. إنه ينظر إلى القاهرة، إلى دمشق، وإلى مكة. فلكي يكون ما هو عليه أن يرمي ببصره خارج فلسطين. في حين أن المصري مثلاً يستطيع أن ينظر ببصره إلى الداخل والخارج إذا أراد أن يكون هو. هذا الإحساس بالبعد والإقصاء، والشعور بعدم القدرة على الوقوف بالذات وعبرها فقط، يتقوّى عبر السياسة. فبسبب عدم قدرة الفلسطيني على كسر هجمة الأعداء التي تفوقه قوة يرغم على أن يطلب الغوث من أشقائه في كل لحظة، إلاّ أن الغوث لا يصل غالباً. وهنا تحصل الخيبة والإحباط. ومن تتابع الأمل والخيبة ينهض مزاج انتماء ولا انتماء. مزاج يذوّب الذات في محيطها مرة، ويفصلها عنه بحدة مرة أخرى. وضمن هذا التمزّق الدائم تبدو الهوية الفلسطينية رجراجةً. فهي على استعداد للتخلّي عن ذاتها والاندماج في المحيط في لحظات، لكنها تعود وتنكفئ على هذه الذات في اللحظات المضادة. إنها لا تستطيع، بسهولة، أن تجد حلاً بين الانسياح وبين الانكفاء. عدم الاستقرار هذا يولّد مناخاً عميقاً يعكس نفسه على الإنتاج الثقافي كله، مناخاً يمتاز إما باليأس أو التفاؤل، اللذين يجري نشرهما بالتتابع، ويغطّيان الإنتاج الأدبي والفني ولا يمنحانه فرصة التحليق فوقهما. يرتبط بهذا ما يمكن أن أدعوه بـ «نفسية الخسران». فبسبب التمردات والثورات التي لا تنتهي إلى تحقيق ما يريد الفلسطينيون، أو توصل إلى الفشل، فإن هذا الشعب لا يعرف طعم الانتصار. وحتى الانتصارات التي يتغنى بها فهي انتصارات ملتبسة. إذ يمكن أن تحسب كهزائم، وهناك تعريف مشهور للثورة ابتدعه أحد الزعماء الفلسطينيين في السبعينيات يقول «الثورة هي عبارة عن تتالي النكسات... حتى النصر النهائي.» وقد قدّم محمود درويش – كعادته في تقديم الصياغات المكتملة – الصياغة الناجزة لهذا الوضع النفسي في حوار له مع مجلة مشارف حين قال «أنا منحاز تماماً للخاسرين...» مضيفا «أختار أن أكون طروادياً، لأنني أحبُّ أن أبقى ضحية». والحال أن الطروادي الدائم يختار ما اختير له. فالفقراء لا يختارون وإن بدا لهم أنهم يفعلون.

■■



قهوة قاسيون

أنس سلامة

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 368.403 زائراً